

أصول النبو المربة

فـى ضوء

مذهب ابن مضاء القرطبي

د. بكرى عبد الكريم



دار الكتاب الحديث

أصول النحو العربي

في ضوء

مذهب ابن مضاء القرطبي

د. بكرى عبد الكريم

دار الكتاب الحديث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم

صدق الله العظيم

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٩٩٩م



دار الكتاب الحديث

تجزئة ٢٠٠ رقم 34 درارية - الجزائر العاصمة هاتف وفاكس 35-30-55

٩٤ عباس العقاد - مدينة نصر هاتف: ٢٧٥٢٩٩٠ فاكس: ٢٧٥٢٩٩٢

ص.ب: ٢٢٧٥٤ الصفاة ١٣٠٨٨ هاتف: ٢٤٦٠٦٣٤ فاكس: ٢٤٦٠٦٢٨

الجزائر

القاهرة

الكويت

مقدمة

ان ما دفعني الى اختيار هذا الموضوع، هو ما خلفته نظرية ابن مضاء من آثار في الدراسات النحوية الحديثة، وما يوليه النحاة المحدثون من اهتمام باصلاح النحو و تيسيره، ويقدر ما وجده ابن مضاء من تنويه من لدن المجلات والابحاث بقدر ما كانت الحاجة ماسة الى دراسة تتقطع له، وتختص به، فتقوم منهجه النحوي وتضع نظريته في حلقة مناسبة من حلقات تطور الدرس النحوي.

وما كان ابن مضاء - على الرغم من الاهتمام الواسع - إلا أشتاتا متقطعة ودراسات مقتضبة حيث انقسم الناس حوله الى طائفتين:

طائفة جعلته الرائد المجدد الذي استطاع بجهده ان يبني منارا مشعا يهدي به السالكين بعده ليكون النحو مفهوما تجري به الاقلام والالسنه في يسر^(١).

وطائفة لم تقتنع بما جاء في كتابه فرأت فيه ميلا الى هدم بناء النحو القديم بون التفكير في محاوله اصلاحه^(٢). لذلك كان موضوع «ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي» محاولة مني لرسم صورة أرجو أن تكون شاملة لمنهجه، وعلاقته بالمذهب الظاهري ثم الوقوف على نصيبه من التوفيق في نقد الاصول، والاسس التي قام عليها بنيان النحو كله.

وأحسب أن جدة هذا الموضوع تأتيه من حيث انه يلم لأول مرة بابن مضاء في آثاره وفي نفسه كما تأتيه من حيث أنه رؤية دقيقة لمنهجه النحوي في ضوء الاتجاهات الفكرية التي عاشت في عصره ومدى تأثيرها فيه. ولقد حرصت قدر المستطاع على أن أتجنب الاحكام التي اطلقها النحاة المعاصرون على ابن مضاء، وأن أضعه في المكان الذي وضعت فيه آراؤه واجتهاداته وفي حدود المعارف التي كانت سائدة في عصره فلم أدرسه في ضوء علم اللغة الحديثة كما فعل معه بعض النحاة المحدثين لان ذلك فضلا عن كونه تكلفا مصطنعا فهو تحريف لمنهج الرجل وابعاد للدراسات النحوية عن هدفها الذي وضعت له^(٣).

(١) انظر اصول النحو العربي د. محمد عبد المقدمة على الخصوص.

(٢) انظر اصول النحو العربي: محمد خير العواني ص ٢١٤ - ٢١٥

(٣) وعندما حاول الدكتور محمد عبد في كتابه «أصول النحو العربي» اخضاع آراء ابن مضاء لمنهج علم اللغة الحديث لم يزد القارئ إلا تأكيدا لما نقول.

أما مصادر البحث، فقد كانت عزيزة نادرة، فسعيت إليها في مظانها المختلفة وحصلت على ما يلزم البحث من نصوص ووثائق، فاتصلت اتصالاً وثيقاً بالرجل فجلوت شخصيته وبلورت أفكاره وانتهى ذلك كله بالبحث إلى أن يصبح في مقدمة وخمسة فصول تناولتها على النحو التالي:

أولاً:

الفصل الأول: عصر ابن مضاء

عصر ابن مضاء، حياته وأثاره وقد تعرضت فيه للاجواء الاجتماعية والثقافية التي كانت سائدة في مدينة قرطبة حيث قضى ابن مضاء قسطاً هاماً من حياته ثم تناولت بالحديث مكونات شخصيته العلمية: نسبة ومصادر ثقافته، ورحلاته وأخلاقه، وشيوخه، وتأليفه وقد تعرضت للحركة اللغوية بالاندلس مبيناً كيف سلك المذهب الظاهري طريقه إلى المغرب، وبلاد الاندلس كما تحدثت عن منهج ابن حزم الفقهي في ضوء المذهب الظاهري وعن الأثر الواضح لهذا المنهج في ابن مضاء ثم عن مدى انتمائه للمذهب الظاهري من جهة ومدى أصالة منهجه النحوي من جهة أخرى.

ثانياً:

الفصل الثاني: نشأة العلة

تحدثت في هذا الفصل عن نشأة العلة النحوية وعن ظهورها مع مولد النحو العربي، وقد شرحت مفهوم العلة النحوية مقارناً بين العلل النحوية والعلل الفقهية، ثم تعرضت للعلة في الكتب النحوية، ولأنواع العلل المختلفة مع التمثيل لكل نوع وقد أعقبت ذلك بوقفه عن العلة في نظر ابن مضاء.

ثالثاً:

الفصل الثالث: القياس

وهو الفصل الذي خصصته للقياس، وقد بدأت الحديث فيه بتعريف القياس وذكر أركانه الأربعة ثم تحدثت عن أصول القياس في النحو العربي وعن أهم مصادره اللغوية كما تحدثت عن صلة القياس بالعلوم الدينية، ثم انتقلت إلى



الحديث عن القياس عند مدرستي البصرة والكوفة ثم مضيت بالبحث الى
التعرض لأهم آراء ابن مضاء في القياس.
رابعاً:

الفصل الرابع: العامل

تعرضت في هذا الفصل لأحكام العامل ومسوغاته ثم تعرضت الى أهم آراء
الخليل وسبوية في العوامل والمعمولات كما عرضت في هذا الفصل بعض
الخلاف في العامل بين مدرستي البصرة والكوفة ثم تحدثت بعد ذلك عن مدى
اصالة العامل في النحو العربي لاخلص الى مناقشة ابن مضاء في موقفه
الرافض للعامل والى دراسة بابي الاشتغال والتنازع اللذين اتخذهما ابن مضاء
نموذجين لانتقاد نظرية العامل.
خامساً:

الفصل الخامس: الاعراب

تحدثت في هذا الفصل عن ظاهرة الاعراب باعتبارها ظاهرة لغوية مشتركة
بين اللغات السامية، ثم بحثت علاقة الاعراب بالمعنى وموقف ابن مضاء من
العلامات الاعرابية لأعرض في الاخير الى موقف النحاة المحدثين من الاعراب
في ضوء نظرية ابن مضاء.

ولقد أنهيت كل فصل بخلاصة تبلور أهم الافكار التي وردت فيه.

كما أنهيت البحث كله بخاتمة أبرزت فيها أهم النتائج التي توصلت اليها في
هذا البحث ثم أعقبتها بالفهارس العامة:

١- فهرس المراجع

٢- فهرس الموضوعات

المؤلف



الفصل الاول

فجد هذا الفصل

- ♥ التعرف بأبن مضاء ، نسبه ، ثقافته .
- ♥ رحلاته وسبب خروجه من قرطبة .
- ♥ اخلاقه ، شيوخه ، تاليفه ، مكانته .
- ♥ الحركة اللغوية بالاندلس .
- ♥ الحركة الجينية بالمغرب والاندلس .
- ♥ المذهب الظاهري في الاندلس والمغرب .
- ♥ منهج ابن حزم الفقهي في المذهب الظاهري .
- ♥ ابن مضاء والمذهب الظاهري .

أولاً : ابن مضاء

قرطبة مسقط رأس ابن مضاء

مدينة قرطبة ثمرة من ثمرات الفتح العربي للأندلس، فهي قاعدة بلاد الأندلس كما يقول صاحب نفح الطيب، وأمّ المدائن، ما فتئت تعكس مدى ما بلغت المدينة الإسلامية من مجد وسؤدد.

تعد مدينة قرطبة على الضفة الغربية لأكبر أنهار الأندلس «الوادي الكبير» الذي يعتبر من أهم الطرق المائية لإسبانيا الوسطى ... وقد كانت قرطبة قبل أن يحتلها الرومان مزدهرة ... وذلك بفضل تجارتها النشيطة وصناعاتها المنجمية، وقد ذهب البعض إلى أن اسم قرطبة (KATTUBA) تعني المدينة الجميلة، أو (KORTEB) التي تعني طاحونة الزيت^(١) وسواء كان أصلها طاحونة الزيت أم المدينة الجميلة فإن هذا الاسم قد خلده التاريخ، فاقترن بجلال الأعمال وأكابر الاعلام، إذ ليس ينزع أحد في أن قرطبة كانت عاصمة ثقافية عملية يؤمها الناس من جميع أرجاء الدنيا.

جاء في نفح الطيب: هي عظمة أزلية من بنيان الأوائل وطيبة الماء والهواء، أحقت بها البساتين والزيتون والقري والحصون والمياه والعيون من كل جانب، وبها المحرث العظيم الذي ليس له في بلاد الأندلس نظير، ولا أعظم من بركة^(٢).

وفيها ما يكفي أهلها من الحمامات والأسواق والصناعات، ولقد اشتهرت قرطبة بجامعه العظيم الذي ليس في معمورة الأرض مثله، إذ يذكر المقرئ في نفح الطيب أن فيه من السواري الكبار ألف سارية وفيه مائة وثلاث عشرة ثريا للوقود، أكبرها تحمل ألف مصباح وفيه من النقوش والرقوم ما لا يقدر أحد على وصفه وأن به (أي الجامع) عشرين باباً مصفحات بالنحاس الأندلسي وصومعة عجيبة بلغ ارتفاعها مائة ذراع^(٣).

(١) LEVI PRIVENCL: L'ESPAGNE MUDULNANE DU xeme SIECLE. PAGE 199.
LA ROSE PARIS 1932

(٢) المقرئ: نفح الطيب ج٢ ص ٨ وما بعدها تحقيق محي الدين عبد الحميد: دار الكتاب العربي - بيروت
لينان بيون تاريخ.

(٣) نفح الطيب ج٢ ص ٩٥.

وقد وصف المقرئ أهل قرطبة بظرف اللباس والتظاهر بالدين، والتفاخر
بأنصالة البيت وشغلهم بإنشاء الكتب والاعتناء بالخزائن ولعل في هذه المناظرة
التي جرت بين أبي بكر بن زهر وأبي الوليد بن رشد ما يبرهن على احتفال
القرطبيين بأهل العلم والعلماء

قال ابن رشد لابن زهر بعد الحوار في هذه المسألة ما أبري ما تقول، غير
أنه إذا مات عالم بأشبيلية فأريد بيع تركته حملت إلى قرطبة حتى تباع فيها،
وإذا مات مطرب بقرطبة فأريد بيع تركته حملت إلى اشبيلية^(١).

وحكي عبد الواحد المراكشي في كتابه «المعجب» قال: كان بمدينة قرطبة مائة
وخمسون امرأة تكتب القرآن الكوفي^(٢)

لذلك نجد أهل قرطبة يفتخرون بعلومهم في العلوم والفنون والثقافة.
ويبدو أن معاصريهم الأندلسيين قد أركوا هذا الأمر، فقد خاطب ابن العباس
الوزير سكان قرطبة فقال: أنتم معشر الاعلام وأكابر الرجال، غرر مصر ويقايا
هذا العصر، وموضع اقتباس الناس والرأي، والملا المقندي به، والمشار اليه، من
حاط هذه الملة وانتدب لصلاح الأمة^(٣)

وقد كانت قرطبة مركز إشعاع ثقافي يعتد سناؤه إلى الأندلس والمغرب جميعا
إن كانت تذخر بحشود من العلماء، والأدباء والشاعراء وغيرهم، وأن من يرجع
إلى «المغرب» لابن سعيد وبالأخص إلى الجزء الذي خصصه لقرطبة سيجد أننا
لا نبالغ عندما نقول أن قرطبة كانت العاصمة الثقافية للأندلس، ويطول بنا
المقام لو تحدثنا عن جميع طبقات العلماء والأدباء الذين احتضنتهم الكورة
القرطبية فيكفي أن نريد قول قائلهم

وأين قرطبة دار العلوم فكم سما بها عالم فيها له شأن

(١) دفع الطيب ج ٢ ص ٩-١١

(٢) انظر النص في ظهر الاسلام لاحمد أمين ج ٢ ص ٢٢ طه دار الكتاب العربي بيروت لبنان ١٩٦٩

(٣) عبد اللطيف شرارة ابن حزم رائد الفكر العلمي ص ١٦، منشورات دار الطباعة والنشر بيروت (بيروت
تاريخه) والنص من الذهيرة لابن سلام، المجلد الثاني ص ١٦٠

ويقول الآخر

بإربع فاقت الاعصار قرطبة منهم قنطرة الوادي وجامعها
هاتان ثنتان والزهراء ثالثة والعلم اعظم سشى وهو رابعها^(١)

ومن أشهر علماء قرطبة، وأدبائها على ابن حزم الفقيه الشاعر، والمفكر المؤرخ الذي أثنى عليه مؤرخو الاندلس قاطبة فقد كان «اليه المنتهي في الزكاء وحدة الذهن، وسعة العلم بالكتاب والسنة والمذاهب، والملل والنحل، والعربية، والآداب، والمنطق، والشعر، وكان أجمع اهل الاندلس قاطبة للعلوم الإسلامية»^(٢)

وسنعود بشئ من التفصيل إلى هذا العالم الفذ عندما نتحدث عن المذهب الظاهري الذي حاول ابن حزم اقشائه في بيئته الاندليسة.

ومن مشاهير ابناء قرطبة ايضا. القاضي الفيلسوف ابو الوليد محمد احمد بن رشد فقيه الاندلس وفيلسوفها، وصاحب التصانيف الجملة في الفروع والاصول^(٣).

وابن قزمان امام الزجالين، الذي شهد له ابن سعييد بالتقدم في باب الزجل^(٤)

وابن شهيد صاحب رسالة التوايع والزوايع التي أظهر فيه تمكنا كبيرا من فنون الادب وأثار كثيرا من القضايا النقدية.

ويرى كثير من الباحثين ان أبا العلاء المعري قد استوحى رسالة الغفران من رسالة التوايع والزوايع وذلك لان أساس الفكرة عن ابن شهيد وابي العلاء واحدة ولان شهيد ألف رسالة التوايع والزوايع قبل رسالة الغفران بنحو عشرين سنة^(٥)

(١) ابن حزم رائد الفكر العربي، ص ١٤ ص

(٢) نفح الطيب ج ١ ص ٣٠٧

(٣) ابن سعييد المغرب في حلي المغرب ج ١ ص ١٠٤ ، ١٠٥ ، تحقيق د شوقي صيف ط ٢ دار المعارف القاهرة ١٩٦٤

(٤) نفسه ص ١٠٠

(٥) احمد امين. ظهر الاسلام ج ٢ ص ٢١٠

ومن اشهر النحاة الذين ظهروا في هذه الفترة وعاشوا ابن مضاء في قرطبة وغيرها نذكر على بن يوسف بن خروف القرطبي المتوفي سنة ٦٠٩ هـ

وكان من العلماء الاصوليين في النحو، وكان اماما في العربية، وله تصانيف منها شرح سيبويه، وشرح الجمل وله اراء كثيرة منشورة في المخازن النحوية^(١) وقد كان من المنافسين لابن مضاء، اذ ألف كتاب اسماء «تنزيه أئمة النحو عما نسب اليهم من الخطأ والسهو» ناقض فيه ابن مضاء في مؤلفه «تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان»^(٢).

وأبو جعفر احمد بن يحيى الحميري الوزعي خطيب جامع قرطبة الذي يتصدر المائة السابعة لاقراء النحو وفنون الالب^(٣)

وعبد الرحمن بن احمد المعروف بابن الرماك استاذ ابن مضاء الذي كان مدققا قيما بكتاب سيبويه^(٤) والذي سنترجم له فيما بعد.

(١) المغرب ج١ ص ١٣٦

(٢) ابن مضاء الرد على النحاة تحقيق د شوقي ضيف ج ١٢ دار الفكر العربي ١٩٤٧

(٣) المغرب ج١ ص ٢٢٠

(٤) السيوطي نغمة الوعاة ج٢ ص ٨٦ م ١٢ القاهرة بدون تاريخ

هو احمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء بن مهند بن عمير اللخمي^(١) ، ينحدر من أسرة اشتهر فيما نقل صاحب «الذيل والتكملة» بالفروسية والشجاعة .

يكنى ابا جعفر و ابا العباس، و ابا القاسم، ويلقب غالبا بالقرطبي نسبة الى قرطبة وابن مضاء نسبة الى جده السادس، ويجتمع من أرخوا لابن مضاء على انه نشأ في قرطبة العاصمة الثقافية لاندلس يومذاك، والمدينة التي اسهب المؤرخون في الاشادة بمجدها الثقافي على نحو ما رأينا، وأن اصله من جيان احدي مدن الاندلس الوسطى، تبعد عن قرطبة بنحو سبعة عشر فرسخا «يربي فيها نود الحرير وبها بساتين ومزارع» ، وهي كورة كبيرة تجمع قرى كثيرة^(٢) .

فابن مضاء جيانى الاصل، قرطبي النشأة، اندلسي الوطن، ولد بقرطبة سنة ثلاث عشرة وخمسمائة للهجرة

(١) نسبة الى بني لحم، وهي قبيلة من كهلان. وقد كان الغنمين ملك بالصيرة، وقد وفدوا الى الاندلس وكان لهم شأن ، اذ كانت منهم مملكة بني عباد باشبيلية وأول من ملك منهم القاضي محمد بن اسماعيل بن قريس ابن عباد

انظر نهاية الارب في معرفة انساب العرب للقلقشندي تحقيق ابراهيم الابياري ط القاهرة ١٩٥٩

(٢) انظر ابو عبدالله المراكشي «الذيل والتكملة» لكتابي الموصول والصلة تحقي محمد ابن شريفة القسم الاول ص ٢١٢ ، ٢١٤ دار الثقافة بيروت بدون تاريخ

وابن فرحون النيساج المذهب ص ٤٧ ط القاهرة ١٩٣١ وبغية الوعاة ج ١ ص ٢٢٢ تحقيق محمد ابو الفصل ابراهيم ١٩٦٤ القاهرة ،

وعباس بن المراكشي «الاعلام بمن حل بمراكش وأغامت من الاعلام جا» ص ٢٢٢ فاس ١٩٣٦

نشأ ابن مضاء منقطعا الى طلب العلم في موطنه بالاندلس حيث روى عن جمهور واسع ذكره صاحب «الذيل والتكملة» منهم ابو الحسن عامر زوج عمته وشريح الذي تلا بقراءة الحرمين عليه، وابو بكر بن عبدالله العربي . ولقى بسببة ابا الفضل عياضا، تأدب في العربية على يد ابي بكر بن سليمان بن الرماك، وأخذ عنه كتاب سيبويه كما تتلمذ على ابي القاسم بن بشكوال^(١) والذين أرى من الاوفى ان أترجم لاهمهم في حينهم.

وقد اسهب جميع من ترجم له في التنوية بسعة اطلاعه، وتنوع معارفه اذ احاط بكل علوم عصره فكان «مقرئا محودا محدثا مكثرا قديما السماع، واسع الرواية عليها ضابطا لما يحدث به، ثقة ذاكرة لمسائل الفقه عارفا بأصوله متقدما في علم الكلام، ماهرا في كثير من علوم الاوائل كالطب والحساب والهندسة، متوقد الذكاء، حافظا للغات بصيرا بالنحو مختارا فيه مجتهدا في احكام العربية»^(٢) وهي السمات التي بوأته منصب قاضي الجماعة وكان شاعرا مجيدا، ومما ذكر من شعره هذان البيتان اللذان قالهما عندما اشتد اشتياقه الى مسقط رأسه قرطبة

يا ليت شعري وليت غير نافعة منهم قنطرة الوادي وجامعها
متى أرى ناظرا في جفني قرطبة والعلم أعظم شئ وهو رابعها^(٣)

(١) الذيل والتكملة ج١ ص ١٢٤ ، والنفية ج١ ص ٢٢٢ والديباج المذهب ٤٧

(٢) المصدر نفسه

(٣) الذيل والتكملة ج١ ص ٢٢٢

رحلاته وسبب خروجه من قرطبة

يبدو أن ابن مضاء لم ينج كسائر النبغاء من كيد حساد عصره ومصره في قرطبة، إذ هالهم فيما يبدو ظهوره، وتفوقه وهو شاب في مقتبل العمر فاضطر إلى مغادرة قرطبة مسقط رأسه، والتوجه إلى جبل «تين ملل» أحد الجبال الشامخة الواقعة غرب مراكش، وذلك في نحو الأربعين بعد الخمسمائة من الهجرة^(١) فلبث هناك مدرسا للعلم ناشرا مألديا من معارف. وما إن امتد به المقام في هذه المنطقة حتى أقبل عليه الناس من جهات المغرب المختلفة ومن مراكش على الخصوص ينهلون من علمه، وينتفعون بفضله ... وحظي بتدريس أبناء الخليفة عبد المؤمن وهكذا طبقت شهرته الافاق وعظم فضله، مما جعل الخليفة عبد المؤمن يستدعيه ويقربه من بلاطه بحيث ظل محل تقدير وتعظيم من طرف الخليفة وأخوته إلى أن اصطحبه أبو الحسن بن علي إلى فاس، وعينه كاتباً عنه

ويبدو أن المدينة التي أنجبته هي التي أبت إلا أن تتكرر له، وتؤنيه مرة أخرى، فتخرجه منها مغموماً كاسف البال، إذ تحرك الحسد هذه المرة في نفس أبي محمد بن مغيث قاضي قرطبة، وأبي محمد بن يغمور أحد رؤساء الطلبة فكاد له ...

ومما زاد في التنكيد على ابن مضاء أن أحد طلبته المتشيعين له دس كتاباً إلى ابن الصغار قاضي قرطبة، وخضم ابن مضاء أودعه ضروياً من الأبرياء والتهكم عليه والانتصار لابن مضاء، فكان من سوء الاتفاق أن وقع في يد الخليفة أبي يعقوب ابن عبد المؤمن، والذي كان رجل جدي وتصميم، لا يعرف الهزل إلى نفسه سبيلاً، فكبر عليه أن يلجأ ابن مضاء إلى هذا الأسلوب الدنيء في معاملة الناس، فكان أن عرض عنه، ووالي الاعراض مدة إلى أن قرر أبو يعقوب صرف أخيه أبي زكريا إلى بجاية. وعندما هم هذا بالرحيل إليه طلب من أخيه أبي يعقوب العفو عن ابن مضاء وتعيينه قاضياً ببجاية، فأذن له بذلك، وانصرف معه ابن مضاء موفى الحق من البر والاكرام، وأقام ببجاية قاضياً^(٢)

(١) المراكشي الدليل والتكملة ج ١ ص ٢١٨، ٢١٩

(٢) جاء في الطلل الموشية أن ابن مضاء أمّا اصطحب أبا محمد ابن عبد المؤمن إلى بجاية بحيث عمن كتنا وموجها معلما، لا قاضيا، وهي رواية انفرد به السان الدين ابن الخطيب في الطلل انظر لسان الدين ابن الخطيب الطلل الموشية في تكمر الأخبار للمراكشية ص ١١٤، ١١٥ ط ١٣٢٩ هـ تونس

وعندما توفي أبو زكرياء استقدمه الخليفة أبو يعقوب إلى حضرته وأعادته إلى منزلته، وغدا من كبار حضار مجلسه

وفي سنة ثمان وسبعين وخمسمائة توفي قاضي الجماعة بمراكش فتقلد أبو جعفر بن مضاء قضاء الجماعة في الدولة الموحدية كلها حيث اعتلى المنصب الذي شغله طول خلافة أبي يعقوب، وعندما توفي ابن عبد المؤمن وخلفه أبو يوسف يعقوب المنصور أقره على منصب قضاء الجماعة وكان هذا سنة ثمانين وخمسمائة للهجرة. وقد اصطحبه أبو يعقوب هذا أثناء رحلته إلى قفصة سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة للهجرة، ويبدو أن العلاقة بين الرجلين بعد ذلك قد عرفت شيئاً من الفتور ثم الجفاء لسبب لا نعلمه إذ نجد الخليفة أبا يعقوب يأمر وهو القيروان بعزل ابن مضاء، وتعين أبي عبد الله بن مروان مكانه

وقد قيل إن ابن مضاء هو الذي تنحى بمحض إرضائه عن القضاء، وأنه هو الذي كان السبب في ترشيح ابن مروان^(١) للقضاء.

وعلى أية حال فإن الاحتمال الأقرب إلى الحقيقة فيما نرى أن يكون ابن مضاء قد أبعد أبعداً عن القضاء قبل وفاته بسنين على الرغم مما قيل من أنه تولى القضاء إلى أن مات^(٢) وهذا للأسباب التالية.

- (١) اتفاق معظم من ترجموا لابن مضاء على أنه مات مصروفاً عن القضاء.
- (٢) اتفاقهم كذلك على أنه تفرغ في آخر حياته للتدريس والبحث
- (٣) وفاته بأشبيلية بعيداً عن مناصب القضاء ولا نستبعد أن تكون أشبيلية هي المدينة التي اختارها ابن مضاء للانصراف إلى العلم وإفادة الطلاب حيث أصبح محط الرحال في الرواية والدراسة^(٣)

(١) راجع هامش الذيل والتكملة ص ٢٢١

(٢) الذيل والتكملة نقلاً عن المعجب للمراكشي ص ٢٦٩ وانظر الرد على النخلة ص ١١

(٣) اعتمدت في تتبع تنقلات ابن مضاء والمناصب التي تقلدها على ما يلي

الذيل والتكملة لكتابي الموصول والمصلة لأبي عبد الله الأوسمي المراكشي القسم الأول ص ٢١٢ - ٢٢٣

الديباج المذهب لأبي فرحون ص ٤٧

الاعلام بمن حل بمراكش وأعمات من الاعلام ج ١ ص ٢٢٣/٢٢٤

العلم الموشية في ذكر الأخبار المراكشية ص ١١٤ - ١١٥

امتاز ابن مضاء بالاستقامة، وحسن الخلق والايمان بالله، فقد كان عفيفا شريفا يخشى الله، ولا يخاف فيه لومة لائم. وهذه نصوص تفصل ذلك وتوضحة يقول المراكشي صاحب الذيل والتكملة

«كان طيب النفس، كريم الاخلاق، حسن اللقاء جميل العشرة لم ينطو قط على إحتة لمسلم، عفيف اللسان، صادق اللهجة، نزيه الهمه، كامل المروءة»^(١).

ويقول عنه السيوطي في البغية

«ولى قضاء فاس، فأحسن السيرة، وعدل فعظم قدره»^(٢).

ومما يدل على طيب نفسه، وسعة صدره ما يرويه صاحب الذيل والتكملة من أن ابن مضاء جاء قرطبة «ويها من رؤساء الطلبة ابو محمد بن يغمور فجرت بينهما مناقضة أثمرت وحشة بين ابي جعفر (ابن مضاء) وأبي محمد غير أن اما جعفر لم يشغل باله بأمرها، ولا خطر بفكره الالمام بذكرها، وان كان خواصه كثيرا ما يعرضون اليه بثلبيها لديه فيعرض عنهم ولا يسمع منهم»^(٣).

وقد كان رحمه الله معتدا بنفسه الى ابعد الحدود، قويا في مواقفه، متمسكا بأرائه الى حد التصليب والتعصب

وحسبك من ذلك أن يخرج رجل على أكابر العلماء وفطاحل النحاة بآراء تشذ عما ألفوا، وتهد أركان ما بنوا فلا يكثران لذلك ولا يزيده مناوشة النحاة من معاصرية الا اصرارا وثباتا في موقفه

وعندما يعلم ان ابن خروف قد ناقضه بكتاب سماه «تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو» يقول: «نحن لا نبالي بالكباش الناطحة وتعارضنا أبناء الخرفان»^(٤).

(١) الذيل والتكملة القسم الاول من ٢١٨

(٢) نعية الومعة ج ١ من ٣٢٢

(٣) ذيل والتكملة القسم الاول من ٢١٩

(٤) النعية ج ١ من ٣٢٢

ومن هنا نرى أنه كان ملما الماما كبيرا بثقافة عصره، فقد جمع الى علوم
الدينية و اللغوية لطب والفلسفة والهندسة مما جعله يحظى كما سنرى ماكبر
وتقدير معاصريه، ويتبوأ منصب قاضي الجماعة في لدولة الموحدية
وان من يطلع على كتابه « الرد علي لنحاة» ليقف على مدى اطلاع لرجل
واستيعابه شتى افانين لعلم والمعرفة.

يذكر المؤرخون أن ابن مضاء قد تعلم على عدد كبير من العلماء وسنقتصر على ذكر من تلقى عنهم مباشرة وأطال المكوث معهم.

(١) القاضي عياض:

هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض اليحصبي الإمام العلامة يكنى أبا الفضل سبتي الدار والميلاد كان إمام وقته في الحديث وعلومه، كما كان عالماً بالتفسير، فقيهاً أصولياً، عالماً بالنحو واللغة، وكلام العرب. (أخذ النحو عن التنوخي، المعروف بابن الأخضر) وقد كان رحمه الله - حافظاً لمذهب مالك شاعراً مجيداً، خطيباً بليغاً، صقوراً حليماً.

قال ابن بشكوال في «الصلة»

احتجم له من الشيوخ بين من سمع له وبين من أجاز له مائة شيخ بولي القضاء بسبته مدة وطويلة ثم نقل إلى قضاء غرناطة. ومن نصائفة

«إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم»، وكتاب «الشفاء بتعريف حقوق المصطفى». قال ابن فرحون عن هذا التأليف الأخير: «هو كتاب أبدع فيه كل الأبداء، وسلم له أكفاؤه بكفائته فيه». وكتاب «مشارق الأنوار» وكتاب ترتيب المدرك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك وغير هذه المؤلفات كثير.

أخذ عنه ابن مضاء بسبته وأغلب الظن أن يكون قد أخذ عنه النحو إلى جانب الفقه، إذ يجمع المؤرخون على أنه أي القاضي عياض كان متقدماً في النحو وعلوم اللغة^(٢)

(١) انظر ترجمة القاضي عياض

بن فرحون. ليدج. حذب في معرفة أعلام المذهب من ١٦٣ - ١٧٢ ط ١ - ١٣٥١ هـ

(٢) انجيل والتكملة القسم الأول ص ٢١٤

(٢) ابن العربي

سمع منه ابن مضاء بقرطبة، ثم بالمرية وهو الامام القاضي ابو بكر محمد بن عبد الله بن العربي لغافري، سافر الى المشرق صحبة يه، الى دمشق وبغداد، والحجاز

استمع بالاندلس الى يه وخاله ابي، تقاسم الحسن الهوزي، وأبي عبد الله السرقسطي، وبياجاية أبي عبد الله الكلاعي، وبمصر من ابي الحسن الخلفي وغيره، وبمكة ابي عبد الله الحسين الطبري ومن كتبه

«تلايب المسالك في شرح موطأ مالك»، وكتاب «انوار الفجر»، وكتاب «أحكام القرآن»، و«قانون التأويل»، و«الناسخ، المنسوخ في القرآن»، و«الكافي أن لا دليل على النافي»، و«حديث الافك»، و«ملجأ المتفقهين الى معرفة غوامض النحويين» توفي عام ٥٤٣ هـ

(٣) ابن الرماك:

عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن عيسى ابو القايم المعروف بابن الرماك، ويعد من اكبر الاساتذة أثرا في ابن مضاء في مجال اللغوي، اذ يبدو انه أطال ملازمته، ودرس عليه كتاب سيبويه^(١) وقد كان ابن الرماك أستاذا في العربية مدققا لكتاب سيبويه، أخذ عن ابن الطراوة وابن لاخضر، توفي عام احدى واربعين وخمسمائة للهجر^(٢)، وتلمذ عليه ابن طاهر^(٣) النحوي المتوفي في عشر الثمانين وخمسمائة للهجرة وقد روى عنه ابن خير في فهرسته الكتب التالية

كتاب اينية سيبويه للزبيدي^(٤)

كتاب «الالفاظ» ليعقوب ابن السكيت^(٥).

كتاب «خلق الانسان» لابي مجد ثابت بن ابي ثابت^(٦)

(١) الديل و لنكمله لقسم الاول من ٢١٥ والعمية نسيوطي ج١ ص ٢٢٢

(٢) النغية ج ٢ ص ٨٦

(٣) لمدارس لنحوي و شوقي صيف ص ٢٩٨

(٤) فهرسة ابن خير تحقيق فرسشكة وطلان مرغوة بيروت ص ٢٤٥

(٥) نفسه من ٣٢٩ ٣٢

(٦) نفسه من ٣٦٣

٤) ابن سمحون:

درس عنه ابن مضاء العربية^(١)

وهو أبو بكر بن سليمان بن سمحون^(٢) الانصاري القرطبي النحوي، استاذ في النحو والادب، وشاعر بليغ عارف بالحساب، أخذ عن ابن الطراوة وغيره، وروى عنه أبو القاسم بن تقي سنة أربع وستين وخمسمائة هـ^(٣).

(١) الذيل والتكملة ص ٢١٥

(٢) ذكره شوقي صيف في مقدمته لكتاب الرد على النحاة ص ١٠ انه (أي ابن مضاء) احد عن ابن سمحون والصحيح انه ابن سمحون هكذا جاء في الذيل والتكملة في الصفحة المذكورة منه، ويبدو انه لم ينته من انحاء المطبعي الذي وقع في كتاب الديباج المذهب، ولدي نقل منه الدكتور ضيف، اذا كانت العبارة هكذا « وتادب في العربية بلني بكر سليمان بن سمحون »

(٣) نعمة الوعاة ج ١ ص ٤٦٨

يكاد يتفق المؤرخون على أن ابن مضاء قد ألف كتاباً ثلاثة هي

١- الرد على النحاة.

٢- المشرق في النحو

٣- تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان

لم يظهر منها الا كتاب واحد هو كتاب « الرد على النحاة » وهو الكتاب الذي يصور منهجه ومضمم الآراء النحوية التي انفرد به ، وخرج به عما ألفه لنحاة الاقدمون

وعلى الرغم من تشكك بعض لنحاة المحدثين في وجود كتاب « الرد على النحاة » الذي حققه الدكتور شوقي ضيف ، ذهبوا الى أن كتاب الرد على النحاة ما هو الا كتاب المشرق المذكور^(١) أقول على الرغم من كل ذلك فاننا نميل الى التأكيد على وجود هذا الكتاب وباسم « الرد على النحاة » وهذا للأسباب التالية

أولاً ما ذكره محقق هذا الكتاب من أنه وجد على الورقة الاولى منه هذا العنوان « كتاب الرد على النحاة » وما جاد في مقدمة النسخة من دلالة قاطعة على نسبة الكتاب اليه ، اذ تبدأ على النحو التالي : « قال الشيخ الفقيه القاضي الا عدل أبو عباس أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللخمي »

ثانياً العبارة التي أوردها صاحب الذيل والتكملة الدالة على أن تأليفه قد تجاوزت الاثنين على الأقل ونصها « قال لي شيخنا ابو لقاسم البلوي سمعت عليه في جماعة كبيرة « المشرق » أخذ تصانيفه » ، فقله أحد تصانيفه دليل على أن كتبه قد تجاوزت الكتابين الاثنين اللذين ذكرهما صاحب الذيل والتكملة وهما « المشرق في النحو » و « تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان »^(٢) ومن الجائز أن يكون كتاب الرد على النحاة أحد هذه التصانيف

ثالثاً ان ظاهرة « كتب الردود » كانت قد اتسعت في عصر ابن مضاء ، حتى أصبحت ملفقة للنظر ، وحتى بلغ عدد كتب الردود ما يزيد على ستة مصنفات ، فليس غريباً أن يكون كتاب « الرد على النحاة » أحد هذه التصانيف^(٣)

(١) انظر هامش كتاب الدين والتكملة للاستاد محمد بن شريفة ص ٢١٨

(٢) انظر ابنس والتكملة ص ٢١٦ - ٢١٧

(٣) ربما عبد الجليل لطيار لدراسات اللغوية في الاندلس ص ٢٥ - ٤

مكانته

يثنى القدماء على أبي جعفر بن مضاء ويقدرونه حق قدره، على الرغم من الآراء التحوية التي جاء بها معارضا للنحو التقليدي

فقد ترجمت له معظم كتب الطبقات التي جاءت بعده، بل أننا نجد أن المراكشي، صاحب «الذيل والتكملة» قد أفرد لترجمته ما يزيد على عشر صفحات من القطع الكبير.

وهذه طائفة من أقوالهم فيه:

يقول المراكشي في الذيل والتكملة

«كان مقرنا مجودا محدثا نشأ منقطعاً إلى طلب العلم وعنى أشد لعناية بقاء الشيوخ فكان أحد من ختمت به المائة السادسة من أفراد العلماء وأكابرهم»^(١)

- ويقول فيه ابن فرحون:

«كان ... واسع الرواية، عاليها ضابطا لما يحدث به ثقة فيما يؤثره منقطعاً إلى طلب العلم وكان أحد من ختمت به المائة السادسة من أفراد العلماء وأكابرهم، ولم يزل مدرسا للعلوم ناشرا مألوية من المعارف»^(٢)

- أما السيوطي فيكرر ما قاله أسلافه من أنه أحد من ختمت به المائة السادسة من أفراد العلماء ويضيف إلى ذلك أنه (أي ابن مضاء) أحسن لسيرة، وعدل فعظم قدره وصار رحلة في الرواية وعمدة في الدراية^(٣)

نورد هذه الأقوال للرد على من ظن أن النحاة القدماء قد اغفلوا ابن مضاء، ولم يعطوه ما يستحقه مجتهد مثله^(٤)

ولا ينبغي هذا الموضوع لوزن رفع لبس وقع فيه الاستاذ الباحث الدكتور محمد عويد من جراء خطأ مطبعي وقع في كتاب الديباج المذهب لابن فرحون حيث

(١) الذيل والتكملة القسم الأول ص ٢١٧

(٢) الديباج المذهب ص ٤٧

(٣) البقية ص ٣٢٣

(٤) محمد عويد أصول النحو العربي ص ٤٦

جاءت فيه العبارة التالية نورها في أولا الامر نون تصليح «وأصيب (لضمير عائد على ابن مضاء) بفقد سمعته عند استيلاء الروم على المرية»^(١)

فظن الدكتور عيد أن ابن مضاء قد فقد فعلا منزلته بين الناس بسبب هذا الحادث المريع، وراح يستعرض الاحداث التاريخية ويحللها لينتهي الى أنه انما فقد سمعته بسبب ضياع كتبه، عندما «نكبت المرية بأعداء الفكر من الروم»^(٢)

ولا يخفى ما في هذا الاستنتاج من بعد عن طبيعة الاشياء، اذ كيف يفوت القدماء ذكر الكتب التي ضاعت وكيف صاعت بينما يذكرون أمر فقد سمعته، خصوصا وان «بن فرحون نفسه يذكر بعد هذه العبارة أن «بن مضاء قد ألف «المشرق في النحو» و«تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان» وهو ما يتفق عليه جميع من ترجموا لابن مضاء، فكيف يتفق هذا مع ما يذكره «محمد عيد» من أنه فقد سمعته بفقد كتبه؟ بل كيف يتفق هذا مع ما رأينا من المكانة التي يضعه فيها معاصروه؟

اذن، في الامر سر، والسر يكمن في الخطأ المطبعي الذي وقع في عبارة ابن فرحون (وهو بالمناسبة كتاب مليء بالاططاء لطبيعة، فابن الرماك، تكتب، بن الرمال، وابن سمحون، تكتب كما رأينا «بن سحنون»، ولا تستقيم العبارة السابقة الا عند قراءتها على النحو التالي: «أصيب بفقد أسمعته» وهي العبارة التي ساقها بالذم صاحب الذيل والتكملة، ولا سمعة جمع سماع وهو أن يسمع المحتمل من لفظ شيخه، سواء أحدثه الشيخ من كتاب يقرؤه، أم من محفوظاته، وسواء أأمل عليه أم لم يمل عليه»^(٣).

لم يفقد ابن مضاء اذن سمعته وانما فقد ما سمعه وبنوه من دروس في معارف مختلفة ويبدو أن هذه الحادثة هي التي جعلته ينصرف الى تدريس العربية، والتأليف فيه جاء في «الاعلام للمراكشي ما يلي: «أكثر من الروايات لا نه امتحن مضياع سمعته عندما استولى الروم على مدينة لمرية، ومال الى علم العربية»^(٤)

(١) البياج ص ٤٧

(٢) اصول النحو العربي ص ٤٨

(٣) الدكتور مسحي لصالح علوم الحديث ومصطلحه ص ٨٨ ط ١ دار العلم للملايين - بيروت ١٩٧٩

(٤) عباس بن ابراهيم المراكشي الاعلام بمن حزن مراكش وأعمات من الاعلام - ١ ص ٢٢٢

الحركة اللغوية بالاندلس

لقد كانت عجمة لسان سكان الاندلس حافزه اياهم الى اقبالهم أكثر من غيرهم على تعلم لغة القرآن منذ أن بدأ نور الاسلام ينتشر بين ظهرانهم قبدأ تعلم اللغة العربية عن طريق المحاكاة والتعبير الشفوي، ومع اشتداد الحاجة الى تعلم اللغة الادبية المكتوبة لإغراض بيئية واجتماعية، أخذت طبقة من المعلمين على كاهلها تدريس اللغة وقواعدها لناشئة الاندلس وكهولها، وكان هؤلاء المعلمون يعلمون أبناء الخاصة كما كانوا يعلمون أبناء العامة في المساجد وكانت دروس هؤلاء المعلمين تتناول الوانا من العلوم كاللغة والحديث، والاخبار، و لاشعار أكثر مما تتناول علوم النحو والصرف والبلاغة والعلوم اللسانية بصفة عامة، والسبب في ذلك « أنه لم يكن عند مؤدبي العربية ولا عن غيرهم ممن عنوا بالنحو كبير علم .. وذلك أن المؤدبين انما كانوا يعانون اقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم العوامل وما شاكلها وتقريب المعاني لهم في ذلك ولم يأخذوا انفسهم بعلم دقائق العربية وغوامضها والاعتلال لمساثلها، ثم كانوا لا ينظرون في امالة ولا ادغام ولا تصريف ولا ابنية، ولا يجيئون في شئ منها»^(١).

نشاط الدراسات النحوية.

لم يستمر حال العلوم اللسانية على هذه الحال بالطبع، اذ سرعان ما دخل النحو الاندلس والمغرب مع تلاميذ النحاة الاوائل من أمثال الخليل، وسيبويه، ويونس بن حبيب، وهكذا غدت القروان، وفاس وقرطبة تعج بعلماء النحو واللغة، فأملوا على المتعلمين ما في صدورهم وقراطيسهم من علم غزير ،

واذا كان للمشرق قصب السبق في تفعيد قواعد النحو استنباط أحكامه بفضل النشاط الغوي الحثيث، الذي عرفته العنوتان وعن طريق المدارس و لاتجاهات النحوية فان الاندلس قد تلقي قواعد اللغة العربية بمذاهبها الشرقية لثلاثة عن طريق النحاة المهاجرين من بغداد، واتخذوا كتاب سيبويه أساسا لتعلم^(٢)

(١) الحركة اللغوية في الاندلس من ١٤٨- ١٥٢٠ الير مطلق بيروت ١٩٦٧ وانظر الريدي طبقات اسحويين والغويين من ٣٦٣-٣٦٧، تحقيق أبو الفصب ابراهيم طالق القاهرة ١٩٥٤

(٢) شوقي صيف المدارس النحوية من ٢٨٨ وما بعدها ط٢ دار المعارف ١٩٧٢ وانظر سيبويه في المغرب والاندلس، مقال للامام محمد حجي مجلة دعوة الحق، العدد السابع للسنة السادسة عشرة

وقد كان علماء اللغة والنحو في المغرب والاندلس تلامذة الطبقة الاولى من أمثال جودي الفحوي الذي أدرك الكسائي والفراء، والغازي ابن قيس الذي أدرك الاصمعي ونظراءه^(١) الا انهم قد عرفوا نحو الكوفة قبل أن يعرفوا نحو البصرة، ووصل اليهم كتاب الكسائي قبل أن يصل كتاب سيبويه، ويقال ان جودي هذا كان أول من أدخل كتاب الكسائي الى الاندلس^(٢)، وأن الاقشيني محمد ابن موسى بن هاشم المتوفي سنة ٢٠٧ هـ هو أول من أدخل كتاب سيبويه وأقرأه لطلابه بقرطبة^(٣).

وقد ظل كتاب سيبويه المعتمد الاساسي في ابحاثهم النحوية، كما ظل محل بحث، وشرح وتعليق، واستدراك، فقد سطره الأعلام المشتغري يوسف بن سلمان الاشبيلي، كما شرح شواهد الكتاب الشعرية التي تنيف على ألف بيت ونسبها الى اصحابها، كما اعتنى أبو على القالي اسماعيل بن القاسم البغدادي صاحب «النوادر» و«الامالي» و«المقصود» و«البارع» وغيرها من كتب اللغة والنحو الادب والذي عاش بقرطبة وظل يدرس بها ويعلم كتاب سيبويه، وكذلك أبو بكر الزبيدي الذي ظل يدرس كتاب سيبويه ويستدرك عليه كثيرا من المسائل النحوية والصرفية^(٤).

وعلى الرغم من أن القرن السادس الذي شهد مولد ابن مضاء قد تميز بالحروب الطاحنة، والثورات، اقتحام المدن، وشيوع القلاقل والاضطرابات على الرغم من كل ذلك، فان الحركة العلمية بصفة عامة واللغوية بصفة خاصة قد استمرت نشيطة، فمن ذلك استمرار مجالس التدريس، واعلامها متجددة باستمرار، وكان لكل مدينة عالمها المشهور المختص باقراء مواد معينة، وظل طلبة العلم ينتقلون بين مدن الاندلس انتغاء تحصيل العلم وسعيا الى لقاء العلماء.

(١) نظر طبقات الزبيدي ص ٢٧٧، ٢٧٨

(٢) دعوة الحق العدد الثامن السنة السادسة عشرة نوفمبر ١٩٧٤

(٣) مدارس نحوية ص ٢٨٣

(٤) نظر كارل بروكلمان تاريخ الادب العربي ج ٢ ص ٢٨٠ - ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار - ر. المعرف القاهرة ١٩٧٤

والمدارس لنحوية - شوقي صيف ص ٢٨٩ ودعوة الحق السنة السادسة عشرة العدد اثنى عشر ١٩٧٤

وقد بلغت الدراسات النحوية مستوى من النضج يعادل المستوى الذي بلغته بالمشرق وذلك في القرن الرابع الهجري^(١)، فقد حدثت في هذا القرن حركة تأليفية قد تفوق من حيث مستواها وعددها ما ألف في القرون السابقة مجتمعة^(٢)

ومن ثمة القرن السادس:

(١) محمد بن أحمد بن طاهر المتوفي في نحو ثمانين وخمسمائة للهجرة، تلميذ ابن لرمالك الذي درس كتاب سيبويه، وله عليه حواش، وله تعليق على كتاب «الايضاح» لأبي علي الفارسي، «وكان يقرئ بفاس كما كان من حذاق النحويين وثمة لتأخرين»^(٣)

(٢) السهيلي أبو لقاسم عبد الرحمن بن عبد الله الضرير تلميذ ابن الطراوة وابن طاهر، له آراء في أمهات الكتب النحوية

وكان ابن مضاء يأخذ عليه وله بالعلل^(٤)، توفي عام ٥٨١ هـ يذكر له السيوطي عدة تأليف من بينها «شرح الجمل» و«التعريف» و«الاعلام» الخ.^(٥)

(٣) علي بن يوسف بن خروف القرطبي، شرح كتاب سيبويه، وكتاب الجمل للزجاجي، وله آراء متعددة في مختلف الكتب النحوية وهو لذي ناقض ابن مضاء بكتاب «تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو» أقرأ النحو بعدة بلاد، وأقام بحلب، مات سنة ستمائة وست هـ وقيل وخمس، وقيل وعشر^(٦).

(٤) عيس الجزولي صاحب المقدمة المشعورة في النحو، وقد كان بارعا في علم العربية مقدما محكما بفنونها الثلاثة النحو واللغة والادب، وكانت له دروس يحضرها فضلاء الطلبة ونبهاؤهم «وقد عمد الجزولي لى طريقة بعض الاوائل

(١) رضا عبد لطيف الصادر الدراسات اللغوية، لاندلي ص ٢٧، تعداد ١٩٨٠

(٢) محمد عبد أصول لنحو العربي ص ٣٦، القاهرة ١٩٧٣

(٣) نعية، الوعاء ج ١ ص ٢٨

(٤) الرد على النحاة ص ١٦٠

(٥) نعية الوعاء ج ٢ ص ٨١

(٦) نعية الوعاء ج ٢ ص ٢٠٢

النحويين الذين كانوا يميلون الى تعليل بعض قواعد النحو والنظر اليه على أنه علم نو قوانين محكمة، فتوسع فيه ومزجه بشئ من المنطق^(١).

ولعل دراسة فاحصة لمناهج هؤلاء النحاة ومؤلفاتهم تجعلنا نقنع بأن معظم هذه المؤلفات كانت تسير على نسق القدماء سواء من حيث الاصول التي قامت عليها مناهجهم من تعليل وقياس وعوامل . ام من حيث طريقة التناول ذاتها على نحو ما رأينا في مقدمة الجزولي، وقد قال أحدهم فيها: «أنا ما أعرف هذه المقدمة، وما يلزم من كونها ما أعرفها أني لا أعرف النحو»^(٢).

وبذلك يكون ابن مضاء قد تفرد بأرائه تلك من بين النحاة من معاصريه وسلك طريقا لم يرتدها أحد من قبله، ولما أن نقول انن انه يعد رائدا في ميدان تجديد النحو ومحاولة اصلاحه.

(١) عبد الله كنون - بو موسى الجولي ص ١٠، ١١، ١٢، دار الكتاب اللساني بيروت بدون تاريخ، والمتراس المحوية ص ٣٠١

(٢) «بو موسى الجولي ص ١٢

الحركة الدينية بالمغرب والاندلس

دخلت العلوم الدينية الى المغرب و لاندلس عندما انتقل بعض الصحابة إليها بصحبة موسى بن نصير الذي أمر بغزو الاندلس وفتحها، وغدوا ينشرون مبادئ الدين الاسلامي بتعليم القرآن الكريم، وتفسير الحديث الشريف وروايته، وقد عرف المغرب و لاندلس مذهب مالك عن طريق عبد الملك بن حبيب السلمي، الذي كان مالكيًا، وقيل انه لقي الامام مالكا وأخذ عنه، وكان فقيها عالما ومعلما ممتاز في لقائه، وسمعة اطلاعه^(١).

يقول ابن خلدون «وأما مالك رحمه الله فاختصر بمذهبه أهل المغرب و لاندلس، وإن كان يوجد في غيرهم، إلا أنهم لم يقللوا غيره الا في القليل، بما أن رحلتهم كانت غالبا الى الحجاز، وهو منتهى سفرهم، و لمدينة يومئذ دار علم ومنها خرج الى العراق، ولم يكن العراق في طريقهم، فاقترضوا عن الاخذ عن علماء المدينة، وشيخهم واماهم مالك وشيخه من قبله، وتلاميذه من بعده، فرجع اليه أهل المغرب و لاندلس وقلوبه دون غيره ممن لم تصل اليهم طريقته^(٢)»

ولم يتفرد المذهب المالكي بالمغرب و لاندلس كمذهب فقهي فقط، ولكن كعقيدة أيضا، فإن التلازم بين طريقة في الفقه و لاعتقاد هي اتباع لسنة ونبد الرأي والتأويل مما لا يخفى^(٣).

ومجمل ما يمتاز به هذا المذهب، هو أنه مذهب توفيقى يأخذ بالقرآن والحديث دون بحث أو اجتهاد متفرد، ويعول فيه ويعمد على أئمة المذهب والقياس والتوسع في استنباط الاحكام من القرآن الكريم والحديث الشريف^(٤)

(١) احمد أمين. ظهر الاسلام ج ٢ ص ٤٩

(٢) ابن خلدون المقدمة المجلد الاول لفصل الاول الباب السادس ص ٨٠ ط ٢ دار الكتاب اللبناني بيروت ١٩٦٧

(٣) عبد الله كنز. النوع العربي في الادب العربي ج ١ ص ٤٨ دار الكتاب اللبناني ط ٢ بيروت ١٩٦١

(٤) حمد أمين. ظهر الاسلام ج ١ ص ٣١، ومحمد عبد أصول النحو العربي ص ٢٧

المذهب الظاهري في الأندلس والمغرب

يتفق المختصون في هذا الموضوع على أن المذهب الظاهري، إنما يعود الفضل في نشأته إلى داود بن خلف البغدادي مقاما الاصبهاني نسباً المولود عام ٢٠٢ هـ، تخرج داود علي تلاميذ الشافعي والتقى بكثير من الصحابة، وله في فضل الشافعي مصنف.

درس داود كتاب الامام الشافعي، ولكنه لم يلبث أن خرج عليه مع انه ظلّ يكنّ كل تقدير لاستاذ الامام الشافعي وقال ان المصادر الشرعية هي النصوص فلا علم في الاسلام الا من النص^(١).

على أن الذي قوى دعائم الفقه الظاهري، ووطد أركانه، هو عالم الاندلس على بن أحمد بن سعيد ابن حزم، الذي أهله سعة اطلاعه، واتقانه لعلوم كثيرة لان يكون باحث هذا المذهب الذي امتد أثره حتى شمل الحياة السياسية في المغرب والاندلس.

كان ابن حزم العالم الذي جمع بين ضروب العلم المختلفة، وقد اتفق علماء عصره على أنه «كان أجمع أهل الاندلس قاطبة لعلوم الاسلام، وأوسعهم معرفة مع توسعه في علم اللسان والبلاغة والشعر، والسير، والجدل والمنطق»^(٢).

ولقد نشأ ابن حزم في بيت مال وعز، فكان يطلب العلم للعلم ولا يريد من ورائه مالا ولا سلطانا، وتلقى تعليمه الاول في بيت والده الوزير على يد الجواري والقريبين، وتفرغ لدراسة الفقه مبتدئاً بالفقه المالكي الذي كان سائداً آنذاك في الاندلس، ثم ما فتى أن ينتقل إلى المذهب الشافعي الذي يبدو أنه وجد فيه بعض ما يرضي نفسه المتوثقة النزاعة إلى النقد يقول الاستاذ أبو زهرة «ولعل الذي أعجبه في المذهب الشافعي، شدة تمسكه بالنصوص واعتباره لفقه نصاً أو حملاً على النص».

(١) الامام محمد أبو زهرة ابن حزم ص ٢٩١ دار الفكر العربي بيروت ١٩٧٧

(٢) نهج لطيف ج ٢ ص ٢٨٢

ولم يطل به البقاء في المذهب الشافعي إذ لم يجد فيه ما كان ينشده من طلاق حرية والتفكر، وتحلل من قيود المذاهب الأربعة حيث انتقل إلى مذهب الظاهرية^(١)، ذلك المذهب الفقهي الذي بدأ نابيا في نظر مواطنيه، ثم راح ينتقل بين نهتلف الملاد الاندليسة يناظر الفقهاء «لا يهضع لحكم من الأحكام إذا لم يقتنع بصوابه، وكان جدليا من طراز غريب، يحب مقارعة الانداد، ويلقي لذة في تحديقهم، والتهجم عليهم، وقد كلفت هذه المسيرة ثمنا غاليا، إذ أحرقت كتبه وطفق الملوك يقصونه عن قريبهم، ويسيرونه عن ملادهم إلى أن انتهوا به إلى منقطع أثره»^(٢)

(١) المقرئ نفع الطيب ج ٢٨٢، أحمد أمي ظهر لاسلام ج ٣ من ٥٢-٥٤، الامام ابو رهرة ابن حرم من ٣٩ ٤

(٢) عبد اللطيف شرارة ابن حرم من ٤٩

منهج ابن حزم الفقيه في المذهب الظاهري

كان منهة ابن حزم يتمثل الاخذ بظاهر النصوص وانكار التقليد وإباحة لاجتهاد لكل قادر على استنباط الاحكام الشرعية من النصوص الثابتة، لذلك ذهب ابن حزم الى انه لا رأي في الدين، فليس لأحد أن يجتهد برأيه، ويدعي أن ذلك حكم الله تعالى، وأن ما يصل اليه برأيه هو حكمه هو، وليس حكم الله تعالى، ليس لأحد أن يتحدث عن الله تعالى غير رسول الله، ومن قال في الدين برأيه، فهو عند ابن حزم مفتر على الله، وبذلك يكون قد سد باب الاستنباط بالقياس والاستحسان والتعليل فهو لا يأخذ الا بالنصوص^(١) وله في ذلك أدلة يزعم أنها تؤيد موقفه، فمن ذلك قوله تعالى «ما فرطنا في الكتاب من شيء»^(٢)، إذ دل هذا النص على أن القرآن قد أبان الشريعة كلها وليس لأحد أن يريد على ذلك، وقد قال تعالى «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم، فإن تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر»^(٣)، إذ حصرت هذه الآية المصائر الشرعية وهي الكتاب والسنة والاجماع

أما الدليل من السنة فقوله صلى الله عليه وسلم «لا ينزع العلم من صدور الرجال ولكن ينزع العلم بصوت العلماء، فإذا لم يبق عالم أخذ الناس رؤساء جهالا فافتوا بالرأي فضلوا وأضلوا» وقد روى مع هذا الحديث قول عبد الله بن عمرو بن العاص ما معناه.

«لم يزل أمر بني اسرائيل مستقيما حتى نشأ فيهم أبناء سبأيا الأمم فحكموا بالرأي فضلوا وأضلوا»^(٤).

وبعهم من هذا الحديث أن الرأي هو سبيل الضلال، ولا يكون الضلال إلا بعد أن ينزع علم الكتاب والسنة من القلوب ويسوق اقوالا للصحابه رضي الله عنهم تنهي عن اعمال الرأي وإهمال النص

(١) بورهرة ابن حزم ص ٤٢٦

(٢) الانعام الآية ٢٨

(٣) النساء الآية ٥٩

(٤) راجع ابو رهرة «بن حزم ص ٤٢٢ وما بعدها

فمن ذلك قول عمر رضي الله عنه: «اياكم واصحاب الرأي فانهم أعداء السنن» وقوله رضي الله عنه: «يا أيها الناس ان الرأي انما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم مصيبا لان الله عز وجل كان يريه، وانما هو منا الظن والتكلف»

ومن ذلك قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه: «أي أرض تقلني وأي سماء تظلني اذا قلت في كتاب الله برأيي، أو بما لا أعلم»^(١) . . . الى آخر ما ذهب اليه. وخلاصة منهج ابن حزم الظاهري أنه منهج يعول على النصوص أولا وأخيرا، لأنها معقولة المعنى في ذاتها، أي أنها في الجملة صلاحة للعباد، ولكن كل نص يقتصر على موضوعه لا يتجاوزه، ولا يفكر في علة مستنبطة منه ولا يبحث في عللها مصداقا لقوله تعالى «ولا يسأل عما يفعل»^(٢)

واذا كانت أفعال الله تعالى لا تعلل فليس في الشريعة بمعلل، ولا يبحث عن علة لنص لأن البحث عن علة النص كالبحث عن علة فعلة تعالى

لذلك يقرر انه «انما علينا طلب احكام القرآن والسنن والثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، اذ ليس الدين في سواهما أصلا ولا معنى لطلبنا هل أجمع على ذلك الحكم أو اختلف فيه؟»^(٣)

فقد ردوا القياس الجلي - كما يقول ابن خلدون - والعلة المنصوصة لي النص، لان النص على العلة نص على الحكم في جميع مجالها^(٤)

وبعد فسواء كانت آراء ابن حزم هذه ناجمة عن موقف سياسي اجتماعي كما يذهب البعض، أم كان يصدر فيها عن اقتناع بما أملت عليه اطلاعاته الواسعة على أصول الشرع، فإن الذي يهمنا من دراسة آرائه وهو الوقوف على مدى تأثير هذه الاراد الفقهية في نظرات ابن مضاء اللغوية ولنسجل هنا بادئ ذي بدء، أن ابن حزم لم يفتح أن يتناول النصوص اللغوية نفسها بالدراسة

(١) راجع أبو زهرة: ابن حزم ص ٤٢٢ وما بعدها

(٢) الاسماء الآية ٢٢

(٣) راجع أبو زهرة: ابن حزم ص ٤٢٦ وعبد اللطيف شرارة ابن حزم والنص من الاحكام في اصول لاحكام ج ٤ ص ١٤١، عن المرجع الاخير

(٤) ابن خلدون المقدمة المجلد الاول ص ٧٩٩ - ٨٠٠

والمناقشة في ضوء المنهج الظاهري لدراسة النصوص، لأن دراسة اللغة وتراكيبها أو ما يطلب الفقيه باتقانها، حتى يصبح ذا ملكة قوية تساعد على الفهم، وأمن الخطأ وإذا كان هذا شأن الفقيه بعامة مع اللغة، فإن طبيعة المذهب الظاهري تقتضي أن نولي اللغة، ومدلولات الالفاظ المقام الاول من العناية لأن بناء هذا المذهب كان على تلك الدلالات، كما كان رد فعل لانسياق الفقهاء وراء الاقيسة والعلل وغيره، «فجاء المذهب ليرد الى كل حرف من نصوص اللغة اعتباره الكامل ودلالته المحددة»^(١).

لذلك نجد أن ابن حزم قد حمل بشدة على علل النحو لأنها في رأيه «كلها فاسدة لا يرجع منها شيء الى الحقيقة البتة، وإنما الحق في ذلك أن هذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع اليهم في ضبطها ونقلها»^(٢). ودليله على فساد العلل أنه يقول لمن قال: إنما سميت الخيل خيلا لأجل الخيلاء التي فيها، وإنما سميت البازي بازيا لاتفاعه والقارورة قارورة لاستقرار الشيء فيها، والخابية خابية لأنها تخبي ما فيها أنه يلزمك في هذا وجهان ضروريان لا انفكاك لك منهما، البتة أحدهما: أن تسمي رأسك خابية لأن دماغك مخبوء فيه، وأن تسمي البئر قارورة، لأن الماء مستقر فيه، وأن تسمي المستكبرين من الناس خيلا للخيلاء التي فيهم.

والوجه الثاني أن يقال: إن اشتقت الخيل من الخيلاء أو القارورة من الاستقرار، والخابية من الخبء، فمن أين اشتقت الخيلاء والاستقرار والخبء؟^(٣).

(١) راجع سعيد الأفغاني نظرات في اللغة عند ابن حزم ص ٣٠-٢١ ط ٢ دار الفكر بيروت ١٩٦٩

وقد ذكر صاعد الاندلسي القرطبي أن ابن حزم قد ألف كتابا ضخما في العربية، ولعله يكون قد حمل فيه على أصول النحو العربي أو تبنى فيه منهجا جديدا يتلاءم مع المذهب الظاهري

انظر

KITAB

(٢)

TABAKAT UMAM PAR REGIS BLACHE-RE PAGE 141

LA ROSE, PARIS 1935.

(٣) عبد اللطيف شرارة ابن حزم ص ١٢٤ والنص عن الاحكام في أصول الاحكام

واذا كنا قد اضطررنا الى نقل هذا النص الطويل لابن حزم، فاننا لم نفعل ذلك لمعرفة موقفه من أصول اللغة فحسب، انما للوقوف على منهجه وطريقته في رفض القياس والتعليل والاشتقاق، وهو المنهج الذي سنحاول أن نتلمس بعض خيوطه عندما نتعرض لآراء ابن مضاء، ونظراته في اللغة والنحو، وسنجد إذ ذلك أنه استفاد كثيرا من المنهج الظاهري في رفضه للعوامل والعلل والاقيسة في النحو، وإنكار الرأي ما لم يستند الى دليل، كما سنجده حريصا على التمسك بحرفية النص دون تأويل فيه على نحو ما يسلك المذهب الظاهري في لفظه.

ابن مضاء والمذهب الظاهري

دأب الذين كتبوا عن ابن مضاء القرطبي أن برنوا ثورته على «أهم أصول النحو العربي» ودعوته إلى هدم نظرية العامل، والعمل بالنصوص لا غير - دأبوا أن يدروا ثورته هذه إلى انتمائه للمذهب الظاهري، وإخلاصة لدولة الموحدين الظاهرية في زعمهم. وإن نستطيع أن نفصل في هذا الموضوع نون أن نقف قليلا عند علاقة الموحدين بالمذهب الظاهري، لنرى مدى إخلاص ابن مضاء للموحدين، انتمائه للظاهرية

وقد رأينا أن المذهب المالكي ظل سيدا في المغرب والاندلس على الرغم من مزاحمة بقية المذاهب له، إذ ظل المغاربة مالكيين لا تؤثر فيهم لمذاهب المستجدة الوافدة إلا في القليل الذي لا يعتد به. أما الموحدون فقد أعانوا القول بالاجتهاد ورأوا أن المختصرات جنت على الفقه، فأرانبوا إحياء الفقه بالرجوع إلى الكتاب والسنة وعدم الالتفات إلى أي مذهب من المذاهب، وأمروا بجمع الأحاديث من المصنفات العشرة المشهورة ونشرها في المغرب والاندلس.

يقول المركشي في المعجب: «إن الحافظ أبا بكر بن الجد قال لما دخلت على أمير المؤمنين أبي يعقوب أول دخلة، وجدت بين يديه كتاب أبي يونس، فقال لي يا أبا بكر، أنا أنظر في هذه الآراء لمتشعبة التي أحدثت في دين الله فالمسألة فيها أربعة أقوال أو خمسة أو أكثر، فأني هذه الأقوال هي الحق؟ وأيها يجب أن يأخذ بها المقلد؟ يا أبا بكر، ليس إلا هذا، وأشار إلى المصحف أو هذا وأشار إلى سنن أبي نواز أو هذا وأشار إلى سيف»^(١).

وواضح من هذه الرواية ومن مجمل مواقف الموحدين من المذاهب المختلفة أنها دعوة إلى الاستغناء عن هذه المذاهب والافتاء من الكتاب، وعدم التقيد بمذهب أو رأي، والتحرر من الاجتهاد وإطلاق حرية الفكر ولكن هل في مواقف الموحدين ما يدل على تمذهبهم بالمذهب الظاهري؟ على أية حال، فإن واحدا ممن أرجوا الدولة الوحيدة من القدماء لم يقل هذا عنهم تصرّحا، أو تلميحا ويتحدث أحد من تصلوا بالخليفة المنصور اتصالا وثيقا عن هذا الموضوع

(١) انظر أحمد أمين: ظهر الإسلام ٢ ص ٦٦ ومقدمة كتاب الرد على البعثة ص ٨ نقلا عن المعجب لعبد الواحد المراكشي

فشهد «أنه كان يجيد حفظ القرآن، ويحفظ متون الاحاديث ويتقنها، ويتكلم في الفقه كلاما بليغا، وله فتاوي مجموعة حسبما أدى اليها»^(١) اجتهاده، وكان الفقهاء ينسبونه الى مذهب الظاهرية وجلي من هذه العبارة الاخيرة أن الفقهاء كانوا يتعمدون رمية بالمذهب الظاهري

«وعلى الرغم من أن كلا المذهبين (الموحدى والظاهري) جعل أساسه الكتاب والسنة في استنباط الاحكام الفقهية فإن المذهب الموحدى زهد بعد ذلك في التعرض لآراء الفقهاء، وفي سرد خلافاتهم، فقد قرَّ يعقوب المنصور من هذه لفوضى الفقهية وأمر فقهاءه بالفراغ منها ..

أما المذهب الحزمي فإنه يعرض لكثير من آراء الفقهاء على اختلاف مذاهبهم في المسألة الواحدة^(٢) فليس هناك اذن دليل واحد يدل على انتماء المنصور وشيعه الى المذهب الظاهري، وليس يكفي أن يظهر المنصور اعجابه بابن حزم لنحكم بأنه وقومه على المذهب الظاهري^(٣).

وفضلا عن ذلك فإن مايروونه من أن أبا المنصور مر على قبر الحافظ ابن حزم، وقال: «عجبا لهذا الموضع يخرج منه مثل هذا العالم» ثم قال «كل العلماء عيال على ابن حزم ويتخذون من هذه الرواية دليلا على ظاهرية المنصور، وليس فيه أي برهان مباشر، أو غير مباشر يتفق ومدعاهم، اذ كل ما تحويه هذه لرواية أن المنصور لم يجد في مظهر القبر ما يتفق وعظمة ابن حزم ، يقول الاستاذ عبد الله كنون

«والحجة الكبيرة في أن القوم لم يكونوا على مذهب أهل الظاهر هي مجموعة كتب المهدي بن تومرت هذه التي نشرها المستشرق المجري جولد تسهر وتشتمل على كتاب «أعز ما يطلب» و«العقيدة المرشدة» وكتاب «الطهارة» الذي يقال أن المنصور جمع كتابا في الصلاة على منواله، الى غير ذلك من تعاليق المهدي

(١) السبوغ المغربي ج١ ص ١٢٥

(٢) عبدالله على علام الدعوة الوحيدة بالمغرب ص ٢١٨ ٢١٩ دار المعرفة بالقاهرة ط ١٩٦٤

(٣) عبد الله كنون، النبوغ العربي في الادب العربي ج١ ص ١٢٤

وكلها ليس فيه ذكر للظاهرية، ولا لعلم من أعلامها بل ان في تعاليقه
الاصولية ما لا يعارضها اهلوا اثبات القياس ومدحه بما لا يجنح اليه اهل
الظاهر كما هو معلوم . . . واذا كان هذا امام الموحدين، ومهديهم الذي أسس
بولتهم ومهد مذهبهم لا يرى رأي الظاهرية ولا يبدي نحوها أي ميل، فلاشك أن
خلفاء كانوا كذلك^(١).

والذي نريد أن نخلص اليه من هذا كله أنه اذا كان الموحدين أنفسهم لا
تربطهم علاقة وثيقة بالظاهرية فان ما قيل من قبل من أن ابن مضاء طبق
المذهب الظاهري في النحو لمجرد ارضاء الموحدين يصبح قولاً لا معنى له ولا
يسنده دليل

الامر الثاني الذي نريد الوقوف عنده هو علاقة ابن مضاء نفسه بالمذهب
الظاهري بغض النظر عن علاقة الموحدين بهذا المذهب

ولعل ما يسترعي الانتباه في هذا الموضوع هو أن المؤرخين واللفويين
القدماء ممن تحدثوا عن ابن مضاء لم يذكروا قط أنه كان ظاهرياً على نحو
ما فعلوه مثلاً مع ابن حيان النحوي، كما لم يذكروا أن كتابه «الرد على النحاة»
كان بوحى من الظاهرية، وكل ما قالوه في هذا المقام أنه كتاب خرج به عن
مألوف أهل العربية^(٢).

ومن أدلتنا على أن ابن مضاء لم يكن ظاهرياً ولم يخرج عن المذهب المالكي
الذي كان سائداً في المغرب ولاندلس - أقول من أدلتنا على ذلك أن ابن فرحون
ترجم له في الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، وعده في طبقات
العلماء المالكيين، اذ يريد بعلماء المذهب المالكي، فقد كان ابن فرحون
مالكياً، وجاء في خطبة كتاب الديباج «وقد ذكرت في هذا المجموع الوجيز من
مشاهير الرواة واعيان الناقلين للمذهب الى قوله، وبدأت بمقدمة تشتمل على
ترجيح المذهب المالكي»^(٣).

(١) عبد اللهكتور البورغ المغربي في الادب العربي ج ١ ص ١٢٤ - ١٢٥

(٢) انظر ابن فرحون الديباج المذهب ص ٤٧، والمراكشس الدبل والتكملة

(٣) بن فرحون الديباج المذهب ص ٢

ولقد حرصنا على اطالة الوقوف عند هذه المسألة لاهمية النتيجة التي نريد استخلاصا بعد ذلك، اذ هناك فرق بين أن يكون ابن مضاء قد ألف الكتاب ويث فيه آراءه الجديدة، لمجرد ارضاء الخليفة، وبين أن يكون قد وضعه عن اقتناع بضرورة اصلاح النحو، وتجديده فرق بين أن يكون انما وضعه في غمرة اعجابه وتلبسه بالمذهب الظاهري، وشعوره بضرورة تطبيقه بحدافيره وعلى علاقته ان كانت له علالت - على النحو العربي، وبين أن يكون قد اطلع على هذا المذهب واكتفى بأن استوحى منه الاصول التي تناسب القاعدة النحوية، وحاول تطبيقها على نظام الجملة في اللغة العربية، وهو الاحتمال الذي نؤيده على ضوء ما قدمنا من أدلة وبراهين. وليس كل من تبني منهجا أو استفاد بمذهب من المذاهب محكوم عليه أن ينضوي تحت لواء هذا المذهب

ونحن عندما نقرأ كتاب الرد على النحاة قراءة فاحصة نجد أن ابن مضاء لم يكن مخلصا الاخلاص كله للمذهب الظاهري، ذلك فانه وإن ثار على بعض أصول النحو العربي كما ثار الظاهريون على أصول الفقه، لم يدع الى الغاء القياس والعلل مثلا كما سنرى في الفصول القادمة.

تنهي هذا الفصل بالقول: ان ابن مضاء قد عاش في عصر من أزهى العصور في تاريخ المغرب والأندلس بما عرفه هذا العصر من انتشار للمعرفة، والعلوم المختلفة، وتطلع الى الأحياء والتجديد وقد كان للأجواء الثقافية التي عاش فيها ابن مضاء الفضل الأكبر في بلورة شخصيته العلمية وتوجيه آرائه النحوية. ولم يمنعه تأثره بالمذهب الظاهري من اقامة منهج منفرد يمثل نظريته الخاصة الى النحو العربي التي دعا فيها الى الاستغناء عن بعض أصول النحو التي لم ير فيها فائدة تجلب للقارئ والمتكلم.

الفصل الثاني

مخطط الفصل

- نظام العمل
- مفهوم الحق النقدي
- بين العمل النقدي والعمل النقدي
- الحق في الحق النقدي
- أنواع العمل
- التحليل النقدي على أي أساس

نشأة الجملة

ليس غريباً أن يكون التطلع إلى معرفة علل الأشياء قديماً قدم الانسانية وحب الاستطلاع من الغرائز البشرية التي جعلت الانسان في بيئته الاولى لم يكن ليملك الوسائل العملية التي يمكن أن تعينه على كسب المعرفة بالطريقة الصحيحة فكانت تعليقاته في الطور الاول تقوم على تصور قوى خفية تسيّر الظواهر الكونية ويتحكم فيها على النحو الذي تقدمه لنا الأساطير في العصور الخالية.

ولم يستمر الانسان على هذا المستوى الفكري بالضرورة إذا كما تقدمت البشرية تطورت وسائل كسبه للمعرفة فوصل العقل الانساني الى صميم مرحلة التأمل النظري المنظم وتطور من السببية البدائية التي ترد كل ما في الكون الى قوة خفية مسببة لها الى تقرير علاقة منطقية تحليلية ترتب النتائج بطريقة قياسية على التعريفات والمبادئ العامة مثل استنباط المسببات بعد تحديد الأسباب

وهكذا كان المنطق عن أرسطو علماً يبين لنا كيف تفكر عقولنا وماذا نعمل لنصل الى نتيجة صحيحة ويرينا خطأ الفكر عندما ينحرف عن القواعد والعلّة عند أرسطو فاعلية وغائية فالفاعلية هي التي يجاب بها عن فعل الشيء والعلّة الغائية هي التي يجاب به عن لم كان الشيء^(١)

إذا كانت اللغة هي الوسيلة الطبيعية للتعبير عن الفكر وإذا كان التساؤل عن علل الأشياء غريزة انسانية فانه من البديهي أن يكون معاً تساعل عنه العربي أساليب لغته من حيث تفاوت درجات بلاغتها ومعاني مفرداتها من حين ارتباطها بدلائل الاعراب والصيغ

ولقد أوتي العربي من رهافة الحس ونقاء الفكر ما يؤهله لأن يتنوق مظاهر القوة والجمال في لغته وأن يعلل لهذا التنوق أن يعقل أن ينهض شاعر مبرز في قديله فيختار من الكلمات لقصيدته ما يناسب الموضوع والمقام ثم يقدم جملة أو كلمة أو يؤخرها أو يحذف الخ دون وعي منه لأسباب هذا الصنيع.

والشعر ديوان العربي علم له أصوله وقواعده وهو في رأيهم كما هو في رأي

(١) من محاضرة الدكتورة عائشة عبد الرحمن في مساهم البحث «بتصرف» وانظر مبادئ الفلسفة لـ «رابويرت ترجمة د أحمد أمين» ص ٢٢٩ ٢٤٢ وتاريخ الفلسفة اليونانية يوسف كرم ص ١٢٨

غيرهم صناعة وهي صناعة معقدة تخضع لقواعد صارمة في دقتها بحيث لا ينحرف عنها صناع الشعر الا ليضيفوا ،ليها قواعد أخرى^(١)

إذا لم يكن الشعر كله بديهة وارتجالا فقد كان صنعة تتطلب من صاحبها الاستعداد الكامل والاقتدار اللازم وكان عملا يتكلفه الواحد منهم بعد جهد ومشقة ويعد دراسة وتمحيص

يقول الجاحظ

ومن شعراء العرب من كان يترك القصيدة تمكث عنده حولا كريثا وزمنا طويلا يريد فيها نظره ويجيل فيها عقله ويغلب رأيه اتهاما لعقله وتتبعها على نفسه فيجعل عقله زماما على رأيه شفاقا على أدبه واحراز لما خوله الله تعالى من نعمته، وكانوا يسمون تلك القصائد الحوليات والمنقحات ليصير قائلها فحلا حنيذا شاعرا مقلقا^(٢)

بل لقد كان يعرض لهم من الصبر عليه والملاطفة له والتلوم على رياضته ما يعرض لكثير من المولدين^(٣).

وما ظنك بشاعر يبذل هذا الجهد العقلي ويولي شعره كل هذا الاهتمام ليقف على الصياغة المناسبة للمعنى الذي يريده مراعيًا في ذلك المقاييس الجمالية للأسلوب أيمن أن يقال بعد هذا ان العربي قد صنع كل ما صنع اعتباطا ويدون أن يعرف علة صنيعة هذا؟

واذا ما ذهبنا نفترض وجود لغتين في البيئة العربية عامة وخاصة فمن الواجب أن نفرق بين اللغة التي كان يصطنعها الواحد منهم في كلامه العادي كلما خلا الى افراد قبيلته، وبين اللغة الأدبية النموذجية التي كانت لسان النقاد والمثقفين الشعراء فهذه لغة تخاطب الناس في حياتهم العامة يتكلمونها بالسليقة، ويؤمنون الثقافة من شؤونهم، وتلك لغة أدب وشعر لا يصطنعها الا من أدرك نواحي القوة والجمال فيها وجتهد في يجادتها وتحسينها^(٤)

(١) الفن ومذاهبه في الشعر العربي د شوقي ضيف ص ١٤

(٢) البيان و لتبيين لجاحظ ٢-٩

(٣) الخصائص ١-٢٣٠

(٤) أنظر اللهجات العربية د ابراهيم أنيس ص ٤٣ والعلم بين أيدينا هو الدليل على اللغة العصرية، واللغة الأخرى خسمية لا دليل عليها الذي يرمضه العقل أن لسان العربي يساير منكة تخاطب على أساليبها أهله وبويه أراد عملا قنيا يفضل به غيره فلا يعقل أنه ساقه فلا قصد لو أعبلا فكر

ومما يدل على فهم العرب للفتهم وعمق ادراكهم لأسرارها في البيان والتبليغ نزول القرآن فيهم متحديا ايهم وهو كتاب الله الخالد المعجز في نظمته وفصاحته ألفاظه

وما تحدى القرآن العربي وأصر على التحدي إلا لأنهم كانوا افصح الناس لسانا وأكثرهم الماما واقتدارا على معرفة تصاريف الكلام، وطرق البلاغة، وكل الفنون التي ترتقي بالكلام الى القوة والجمال

يقول الباقلاني «ان الاعجاز لم ينصرف الى المتناهي في معرفة الشعر وحده، أو الغاية في معرفة الخطب أو لرسائل وحدهما وإنما ينصرف الى من استكمل معرفة جميع تصاريف الخطاب ووجوه البلاغة، وطرق البراعة، فلا تكون الحجة قائمة على المختص ببعض هذه العلوم بانفرادها بون تحقيق لعجز البارع في هذه العلوم كلها عنه، وأما من كان متناهي في معرفة وجوه الخطاب وطرق البلاغة والفنون التي يمكن فيها اظهار الفصاحة فهو متى سمع القرآن عرف اعجازه»^(١)

بل ان مجرد فهم القرآن في بلاغته انما كان يخاطب قوما يفهمونه ويتذوقونه وفهم القرآن وتذوقه لا يمكن أن يقع اتفاقا وبلا استعداد بل لابد أن يكون عند الجماهير التي سمعته وتأثرت به واعتنقت دينه ثقافة أدبية خالصة وأنا لا أفترض أن هذه الثقافة كانت كالثقافة التي ظفر بها العربي بعد الاسلام ولكنها كانت على كل حالة تتناسب قليلا أو كثيرا مع ما في القرآن من فصاحة وعمق^(٢)

ولقد جاء القرآن بأساليب دقيقة النظم عميقة المعنى وبتراكيب في غاية الایجاز والاحكام فهي تحتاج الى كثير من التلويل والتقديم والتفسير لاظهار الجانب الخفي فيها من ذلك قوله تعالى

(ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون و لنصارى)^(٣)

(١) اعجاز القرآن للباقلاني ص ٢٦

(٢) النشر الفني في القرن الرابع الهجري د زكي مبارك ص ٤٧-٤٨

(٣) سورة المائدة الآية رقم ٦٩

وقوله

(لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك والمقيمون الصلاة)^(١).

لقد جاءت «الصابئون» مرفوعة مع كونها معطوفة على اسم «ان» على التقدير الظاهر الشائع المعلوم.

وكان من حق (المقيمون) الرفع لو كانت معطوفة على ما قبلها

ونتساءل هل يعقل أن يقبل العربي مثل هذه التهاويل لو أنها كانت مخالفة لمعارفه والمعهود في كلامه؟ وهل كان يسكت عن ذلك وقد قال مشركو العرب كل شيء عن القرآن فقالوا سحر يؤثر يفرق بين الرجل وأهله وقالوا أساطير الأولين ولكنهم لم يجدوا ما يعيبونه في تركيبه وبلاغة أساليبه مما استحوز على الكافرين والمؤمنين على السواء

ومما يؤكد لك ما ذهبنا إليه أن اعرابيا سمع قارئاً قد بدل قوله الله.

(فان زلتم من بعد ما جاءكم البينات فاعلموا أن الله عزيز حكيم)^(٢)

بقوله (ان الله غفور رحيم).

فأنكر عليه الاعرابي ولم يقرأ القرآن وقال ان كان هذا كلام الله فلا يقول كذا الحكيم لا يذكر الغفران بعد الزلل لأنه افتراء عليه^(٣).

نستخلص من هذا أن العربي كان على درجة عالية من الادراك اللغتي ولم يكن جاهلاً يسوق الكلام متأثراً بتقاليد بيئته وكان اللغة عنده لا تعدو أن تكون أداة للتوصيل داخل مجتمعه وليس اللغة بعد ذلك رسالة أخرى

وتراثنا الأدبي الذي زخرت به البيئة الجاهلية وهي التي سبقت ظهور الاسلام دليل مادي على أن اللغة العربية قد تجاوزت عند الجاهليين مرحلة التوصيل التي تغمر حياتنا بشوهدنا الى مرحلة الابداع الفني والبحث عن أفضل القراكيب وأرفع الاساليب فنراه يطرب لببيت شعر ويهني ليلاد شاعر وهو ذلك كأرقى ما يكون عليه شعب يعتني بفكره عناية بشؤون حياته

(١) سورة النساء الآية رقم ١٦٢

(٢) سورة البقرة الآية ٢٠٩

(٣) لكشاف الرمحي ٢٥٢/١

فهل أنت في عصور المدنية هذه واجد من يعتني بلغته مثل عناية أحدهم أو نصفه حتى يضحى بكل شيء مقابل عمل أدبي قضى فيه شطرا من عمره؟
حقا ان العرب أرادت من العلل الاغراض ما نسبناه اليها وحملناه عليها
ولقائل أن يقول من أين يعلم أن العرب راعت ما ندعيه عليها وننسبه اليها؟
ومن كان يحس بهذه الخفة وهذا الثقل في التركيب اللغوي هل هو الناطق
العربي أو الدارس اللغوي؟
ونجيب بأن النصوص التي تهيأت لنا ونحن ندرس هذا الموضوع خير من
يجيب على هذه التساؤلات.

فلقد جاء في كتاب سيبويه

(١) ن العرب يقولون في مثل من أمثالهم: «اللهم ضبعا، وذئبا».
ان كان يدعوا بذلك على غنم رجل، وإذا سألتهم ما يعنون قالوا: «اللهم،
اجمع فيها ضبعا وذئبا، وكلهم يفسره ما ينوي»
وجاء في الكتاب أيضا

(٢) «وحدثنا من نثق به أن بعض العرب قيل له أما يمكن كذا وجازا» وهو
موضع يمسك به الماء» فقال بلى وجازا أي أعرف بها وجازا^(١).

ونستطيع أن نستخلص من هذين الروايتين حقيقتين.
أولاهما أن العربي كان يوسع أن يعطى لكلامه كل ما طلب منه ذلك وأن
يظهر لك ما ينويه من وراء حذف كلمة أو تقديم جملة أو تأخيرها
وثانيها أن الكتب النحوية قديمها وحديثها لم تصف شيئا في هذا الباب من
شأنه أن يغير المفهوم الذي كان في نفس العربي.

(٣) وينقل ابن جني في الخصائص وابن الأنباري في الانصاف عن
الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال سمعت رجلا من اليمن يقول فلان
لغوب جاعته كتابي فاحتقرها، فقلت له أتقول جاعته كتابي؟ قال نعم، أليست
بصحيفة^(٢)

(١) كتاب سيبويه، هارون، ٢٥٥/١ وانظر الروايتين لابن جني ٢٤٩/١ ٢٦ وقد نسبهما لسيبويه

(٢) أنظر لخصائص ٢٤٩/١ والانصاف في مسائل الخلاف بين الحويين والبصريين والكوفيين للامام
كمال الدين الأنباري ٧٦٩/٢

أو ليست معي في أن ما احتج به العربي عندما أنت المذكر لعله قامت في نفسه هو ما نسميه اليوم علة نحوية

أو ليس من المعقول بالقياس أن نقرر المظمنين إلى أن العربي كان بإمكانه أن يعلل لكل كلمة يتقوه بها؟

والله در ابن جني حيث قال معقبا على هذه الرواية

(أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتداولوا وقاسموا أن يسمعوا أعرابيا غفلا يعلل هذا الموضوع بهذه العلة فلا يحتجوا لتأنيث المذكر بما ذكره ويسلكوا فيه طريقته فيقولون فعلوا كذا لكذا)^(١)

والحق أنه لا فرق بين ما قاله العربي قديما وبين ما قاله النحويون في هذا الباب بعد ذلك فلقد احتج العربي لتأنيث المذكر في قوله «جاءته كتابي» بتأويل لكتاب بالصحيفة بينما اعتل النحاة لتأنيث الفعل المسند إلى جمع التكسير في نحو قولنا: جاءت الرجال على تأويل «جماعة من الرجال» فالعلة هي عند العربي وعند النحويين في هذا الباب والحكم واحد في حملهم الأعراب على المعنى والحمل على المعنى كثير في أشعارهم

(٤) قال أحدهم

قامت تبكيه على قبره من لي من بعدك يا عامر؟
تركنتني في الدار ذا غربة قد ذل من ليس له ناصر^(٢)

ومحل الشاهد في قوله (ذا غربة) على غير ما يقتضيه اللفظ فيقول ذات غربة وقد أجري الكالم على المعنى لأن المرأة نسان أو شخص والشخص مذكر ولذلك جاز أن يجري عليه صفات المذكر ولم يحمّل على المعنى إلا على ما وقر في نفوس العرب من سلامة لحس ودقة النظر لا يراك أسباب الخروج على مقتضى اللفظ العربي المألوف.

ومن ذلك قولهم

وان كلابا هذه عشر أبطن وأنت برئ من قبائلها العشر^(٣)

(١) الحصائص ٢٤٩/١

(٢) الانصاف ٧/٢ هـ وابط اللسان ج م د

(٣) لانصاف ٧٦٩/٢

فقال. عشر أبطن والأبطن جمع بطن والبطن مذكر فكان ينبغي أن يقول عشرة أبطن لأن اسم العدد من ثلاثة الى عشرة يؤنث مع المذكر ويدكر مع المؤنث وقد حذف التاء نظراً للمعنى.

قال ابن جنى «وذهب بالبطن الى القبيلة وأبان ذلك بقوله من قبائلها»^(١).

وواضح أن الشاعر العربي لم يكن ليتصرف مثل هذا التصرف فيؤنث المذكر ويذكر المؤنث دون أن يكون قد أراد ما نسبته اليه من عل وتخريجات. إذ لا يعقل أن نسم شاعراً بالخطأ في مسألة يعرفها الجميع وهي الفرق بين المذكر والمؤنث ومثله قول عمر ابن أبي ربيعة.

وكان مجني دون من كنت أتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر^(٢)

حيث جاء باسم العدد مذكراً على غير ما يقتضيه الاستعمال اللغوي الشائع ولكن الشاعر لاحظ المعنى لأنه أراد بالشخوص النساء بدليل قوله كاعبان ومعصر.

(٦) وينقل ابن جنى عن أبي على الفارسي عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال. سمعت عمارة بن عقيل بن جرير يقرأ

«ولا الليل سابق النهار» فقلت له ما تريد ؟ أردت سابق النهار «بالتنوين» فقلت له هلا قلت؟ قال لو قلته لكان أوزن. اهـ^(٣).

وهذا دليل آخر قوي على أن طلب الخفة الذي ننسبه الى العرب لم يكن محض اختراع أو افتراض من النحاة بل نه من احساس العربي وسلامة نوقه بدليل قوله لو قلت سابق «بالتنوين» لكان أوزن أي لكان أثقل.

(٧) ويروي أن أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه عندما قرأ (ونادوا يا مال «ترخيم يا مالك، وهو خان النار» ليقض علينا ربك) أنكر عليه ابن عباس فقال على هذا من الترخيم في النداء

(١) العرائس ٤١٧/٢

(٢) الانصاف ٧٧٠/٢ والمجن من جنه يجه اذا ستره. الكاعب من النساء الحارية المكثرة البهت والمعصر الحارية في أول البلوغ

(٣) الخصائص ٢٤٩/١

فقال ابن عباس: ما أشغل أهل النار في النار عن الترخيم في الداء فقال
على صدقت^(١)

وهكذا كانت العلة في حذف الكاف من «مالك» كما ذكرها على رضي الله
عنه وكما فصلها النحاة بعد ذلك هي الترخيم في النداء ولا يطعن في هذه
الرواية دعوى أن على بن أبي طالب لم يكن يعرف هذا المصطلح، فعلى واحد من
أعلام العربية الذين ساهموا في بسط قواعد النحو وتأسيس أحكامه على نحو
ما تصوره لنا الروايات التي تحدثت عن نشأة النحو العربي

ثم أن الترخيم بهذا المفهوم لم يكن يجعله العرب، فقد قال قائلهم لها بشر
مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر^(٢) وفي القاموس رخم
الكلام لأن وسهل. وكأنه تخلص مما يحيله يابساً غليظاً لأن كلمة تخلصت
من الزائد على بنيتها فمصطلح «الترخيم» في النحو مكتب لفظه ومعناه من
لاستعمال العربي لمادة «رخم».

٨) ومن الأمثلة التي نسوقها لتأييد ما نذهب إليه هو أن العرب كانوا
يحملون الفرع على الأصل سعياً وراء أطراف القاعدة، وشموليتها فقد أعربوا
كلاً من المثني وجمع المذكر السالم بالحروف للتفريق بين الجمع والمثنى في
الرفع وحملوا الجر فيهما بالياء وفرقوا بينهما بانفتاح ما قبلها في المثني وجره
في الجمع وبقي النصب فحملوه على الجر لمناسبة النصب للجر دون الرفع
وعندما جاؤا إلى جمع المؤنث السالم حملوا النصب أيضاً على الجر فقالوا
رأيت الهندات بالكسر وكان باستطاعتهم أن يقولوا رأيت لهندات بفتح لتاء
لزول ضرورة الجر هنا^(٣)

ولكنهم أروا حمل الفرع على الأصل لتعميم القاعدة

ولقد كان من اليسير علينا أن نرد هذا إلى محض لصدفة ولتصرف
العفوي لولا أن العرب حملوا الفرع على الأصل في أماكن كثيرة منها مثلاً

(١) معجم اللغات لياقوت الحموي ٦٧/١

(٢) حاشية الصبيان على الأشموني ١٧١/٢ والبشر خاهر لحد، والهراء الكلام الكثير، والزر
القليل أراد أن كلامها ليس بالكثير العس ولا بالقليل لمحسب من ذلك

(٣) الكتاب ١٧/١ والخمائن ١٤٤/١ والاصناف ١١/١ وما بعدها

حملهم حكم بعض أحرف المضارعة على حكم بعضها الآخر في نحو حذفهم لهمة في «تكرم» و «يكرم» لحذفهم أياها في «أكرم» لأن هذه الكلمة في أصلها الأصل «أكرم» بديل قول الشاعر فإنه أهل لأن يؤكرما^(١)

فقد استثقلوا وجود همزتين متتاليتين في أول الكلمة وحملوا نؤكرم وتؤكرم على المبدوء بهمة المضارعة قصد الاطراد والتجانس ومعاملة الأشباه معاملة واحدة.

وليت شعري إذا كان العرب يتصرفون في لغتهم هذا التصرف المنظم العجيب وقد تبينت لنا أغراضهم ومقاصدهم في احكام لغتهم فهل يصح القول «ان العرب كانوا يتكلمون فقط»^(٢)

وهل كان ما اعتل به النحاة بعد ذلك الا وصفا لما نقلوه عن قارئ الناطقين العرب وكشفا لمقاصدهم وأغراضهم في تنظيم لغتهم؟

(١) أنظر الشاهد في الانصاف ١١/١

(٢) أصول النحو العربي محمد عبيد ص ١٧٤

مفهوم العلة النحوية

تعرضت فيما سبق للعلة عند أرسطو أنها علة فاعلية يجاب بها عن فعل الشئ وعلة غائية يجاب بها عن لم كان الشئ

أما العلة النحوية التي تعرف بأنها الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اخاذ الحكم^(١) فليست في شئ مما ذهب اليه أرسطو وذلك واضح من مفهوم الحدود والتعريفات عند العرب

فالحد الارسطي يهدف الى الوصول الى الماهية أو الى الجوهر في حين يقضي الحد النحوي الى التمييز والبيان شامع بين الاتجاهين^(٢)

ومما يؤكد لك استقالات المدرسة النحوية العربية وعدم تأثرها بالفكر الارسطي أنهما لم يلتقيا شكلا ولا مضمونا لأن العلة عندنا ثلاثة أضراب علل تعليمية وعلل قياسية وعلل جدلية نظرية.

فأما التعليمية فهي التي يتوصل به الى معرفة كلام العرب لانا لن نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها لفظا وانما سمعنا بعضه فقستنا عليه نظيره ومثال ذلك أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم وركب فهو راكب عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب وأكل فهو أكل فمن هذا النوع من العلل قولنا ن زيدا قائم. فان قيل يم نصبتم زيدا؟ قلنا بأن لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأن كذلك علمناه ونعلمه.

وكذلك «قام زيد» ان قيل. يم رفعتم زيدا؟ قلنا انه فاعل اشتغل فعله به فرعه فهذا وما أشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب

فأما العلة لقياسية فإن يقال لمن قال. لم نصبتم زيد بأن قي قوله «ان زيدا قائم» ولم يجب أن تنصب ان الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول له لأنها وأخواتها ضارعت الفعل لتعدي الى مفعول فحملت عليه فأعملت عمله لما ضارعت فالمنصوب بها مشبه بالفاعل لفظا فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله، نحو «ضرب أخال محمدا» وما أشبه ذلك

(١) اسحق العربي د. مارتن مبارك ص ٩٠

(٢) عن فقه اللغة في الكتب العربية د. عبد الرحيم ص ٩٠

وأما العلة الجدلية النظرية فهي كل ما يعتل به في باب ان بعد هذا مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الافعال؟ ويأتي الافعال شبهتموها؟ أبلماضية أم المستقبل أم الحادثة في الحال؟^(١).

(١) الايضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي ص ٦٤/٥

بين الحلل النحوية والحلل الفقهية

لدرس اللغوي عند الفقهاء والأصوليين أهمية بالغة، وذلك لشعورهم بالحاجة إلى الدراسة اللغوية، فاهتمامهم بأحكامه حفز علي تنويري الفقه والحديث، وعنايتهم بالقرآن الكريم صرفتهم إلى الاهتمام بقراءاته وتفسيره وتاريخه، وذلك حملهم على ضبط اللغة وأحكام قواعدها^(١).

ولقد بلغت عناية الأصوليين بالقضايا اللغوية المختلفة حدا جعلهم يضمون إلى علم الأصول ما يعرف باسم المقدمة اللغوية، التي صارت تمثل جانبا هاما من علم الأصول، ووجدت من عناية المؤلفين والمتعلمين في العصور المتأخرة ما جعلهم يبذلون فيه من الجهد والوقت مالا يبذلونه في مباحث العلم الأصلية كالاجتهاد والتقليد وما إليها

وقد ألم الأصوليون في هذه المقدمة «بمباحث لم يستوفها الدارسون اللغويون حتى لتجلى أن تتبع ما عند هؤلاء الأصوليين من البحث اللغوي الملم بكثير من مباحث علم العربية قد يكون أجدي من بحث أصحاب علوم اللغة أنفسهم»^(٢) ومن ذلك أنا نجد أن ابن القيم الجوزية يعني بمسألة دخول الشرط على الشرط مما يتناوله الأصوليون وبين حكم صورها المختلفة من حيث المعنى وما يترتب على ذلك من أحكام شرعية إذا كانت العبارة متصلة بأمر شرعي كالطلاق^(٣) مثلا ومن يطلع على كتاب الاقتراح للسيوطي الذي يذكر فيه أنه رتب على نحو أصول الفقه في الأبواب الأصول والتراجم يجد أن المصطلحات الفقهية هي الراجحة في الكتاب^(٤).

ومما يروونه في مجال ارتباط أصول الفقه بأصول النحو أن محمد بن الحسين الشيباني امتحن القراء في مسألة فقهية فأجابه عليها من النحو قال محمد «ما تقول في رجل صلى فسهوا فسجد سجدة فسها فسها فيها؟» ففكر القراء ثم قال «لا شيء عليه» فقال ولم؟ قال لأن التصغير عندنا لا تصغير له، وإنما السجدة تمام الصلاة فليس للتمام تمام»^(٥).

(١) سعيد الأفغاني في أصول النحو ص ١٠

(٢) د طاهر سليمان حمودة «ابن قيم الجوزية ص ٦٨ ٦٩ الأسكندرية ١٩٧٦

(٣) د طاهر سليمان حمودة «ابن قيم الجوزية ص ١٤٤ والنص عن بدائع الفوائد ٥٨/١ ٦٠

(٤) السيوطي الاقتراح في علم أصول النحو ص ٢٢ تحقيق د أحمد محمد قاسم ط ١٩٧٦ القاهرة

(٥) سعيد الأفغاني في أصول النحو ص ١٠٥ دار الفكر ط ١٩٦٤/٣ دمشق

وبدراسة المأثور من العلل النحوية يتبين أنها بنت الطبع والحس وليست بنت
لشرع أو لفقه.

يقول ابن جنّي: «ولست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الأعراب إلا
والنفس تقبله والحس منطوق علي الاغتراف به ألا ترى أن عورض ما يوجه في
هذه شئ سبق وقت الشرع وفزع في لتحاكم فيه إلى بديهية الطبع فجميع علل
النحو اذن مواطنة للطباع وعلل لفقه جميعاً لانتقاد هذا الانقياد»^(١)

واتسام العلة النحوية بهذه الخاصية تعمق مسافة الخلف بين العلة النحوية
والعلة الفقهية

فالفقهية يلتزم فيها بنص مقدس ويستنبط منها أمراً واجباً مفروضاً فعلة
الفقيه موجبة وأما النحوي فيعتمد شواهد من كلام الناس ويعول على ما تشابه
من ظواهر لغوية تحت أحكام عامة ثم يحاول بعد ذلك أن يلتمس العلة لأحكامه
والعلة في مصطلح الفقه «هي المعرفة للحكم بأن جعلت علامة على الحكم في
لفرع الموجبة للحكم بمعنى أن الشارع جعلها كذلك أو هي الباعث على
التشريع»^(٢)

وأما العلة النحوية فهي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ
الحكم^(٣)

قال سيبويه «ليس شيئاً يضطرون إلا وهم يحاولون به وجها»^(٤)
وعلل النحوي فيما يراه ابن جنّي أقرب إلى علم الكلام منها إلى علل الفقه
وليس منهنّما جميعاً قال «لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمعت العلل
الكلامية البتة بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية

(١) الحصائص ١/٥٢

(٢) النحو العربي مدرّج المبارك ص ٩٠ و نص عن تسهيل الوصول إلى علم الأصول للمحالوي

(٣) المصدر السابق ص ٩٠

(٤) أنظر الكتاب - هـ ردود ٢٢/١



وإذا حكمنا بديهة العقل وترافعنا الى الطبيعة والحس فقد وفينا الطبيعة حقها وربنا بها أرفع مشارفها^(١)

وحسبنا أن تعلم أن البحث في علل النحو له أسلوبه المستقل بطرائقه الخاصة به لأن أوضاع المناطقة والفقهاء يغير أوضاع النحويين والأهداف التي يرمى اليها عالم المنطق والفقيه تختلف عن تلك التي يرمى اليها عالم النحو

العلة في الكتب النحوية

رأينا العلة النحوية على ألسنة الناطقين العرب مسئلة من احساسهم ومحكمة بسلامة أوضاعهم اللغوية التي كانت عندهم الفيصل في احكام لغتهم ورصدها الرصد المنظم ورأينا ما انتهت اليه اللغة العربية في أمر جاهليتها من حيث رسوخها في الاذهان واستقرار ضوابطها وجريانها على سنن ثابتة في بناء الجمل والأساليب

ولم تكد تنتهي الجاهلية، ويشرق فجر الاسلام حتى نشط البحث في النحو واللغة على يد ثلة من رجالات اللغة والنحو من أمثال أبي الاسود وأبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد وسيبويه

ولقد التزم جميع هؤلاء بحكمة العرب، وسلامة توقعهم في بسط العلة، وتفريعها وقد رأيت كيف سأل أبو عمر بن علاء العربي عن العلة في تأنيث الفعل المسند الى المذكر في قوله، جادته كتابي فاحتقرها.

أما الخليل بن أحمد الذي «بلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليقه»^(١)

فقد كان يرى أن العربي أمة حكيمة لا يمكن أن تتصرف في لغتها من غير قصد شريف أو منحي صائب.

قال الزجاجي

«ذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله سئل عن العلة التي يعتل بها فقيل له عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟».

فقال: «ن العرب نطق على سجيته وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقامت في عقولها علة وان لم ينقل ذلك عنها، واعتلك أنا بما عندي أنه علة لما علقته منه، فإن أكب أصبت فهو الذي التمس، وان تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجب حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبه النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة باتيه بالخبر الصادق، والبراهين الواضحة، والحجج اللائحة فكلمه وقف هذا الرجل على شيء منها قال. انما فعل هكذا لعله كذا والسبب كذا وكذا

(١) نزهة اللاد في طبقات الاسماء ص ٤٠

سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك فجائز أن يكون الحكيم لباني الدار فعل ذلك لليلة التي ذكرها هذا الرجل الذي دخل الدار وحاذر أن يكون فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره الرجل محتمل أن يكون عالج لذلك فإن سنح لغير عالج لما علته من النحو وهي أليق فليأت بها^(١).

فلقد أمن الخليل أن العلة قامت في عقول العرب لذلك أخذ علي نفسه عندما تناول العلة النحوية أن يلتزم جانب الحكمة والصوب في استخلاص العلة التي بنيت عليها لغة العرب حيث اجتهد في أن يلتزم ببصيرته «لنافذة العلة التي استقرت في نفوس العرب الاثرائها وبسطها ونستطع أن نثبت ذلك من رائه النحوية التي ساقها سيبيويه في كتابه فقد ألم الماما عجيبا بدقائق الجمل في العربية وتمثل أساليب العرب وتصرفهم في كلامهم بما كان يمتاز به من حسن مرهف

ولم تكن تعليقاته مستمدة من الفسلة ولا ما يتصل بالفسلة بل هي كما قلنا مستوحاة من روح العربية وقائمة على جمهور الشواهد التي تجمعت لديه وهذه طائفة من تعديلات الخليل لتكون بين يدي القارئ شاهدا على ما نقول.

أ- (خشنت بصدرة) فالصدر في موضع نصب والباء قد عملت ومثله «قل كفى بالله شهيدا بيني وبينكم»^(٢)

انما هو كفى الله بالرفع ولكنك لما أدخلت الباء عملت والموضوع موضع نصب وفي معنى النصب^(٣).

ب «هو كائن أخيك» على الاستخفاف والمعنى هو كائن أخاك^(٤).

ج- «انما لا تعمل فيما بعدها كما أن «أرى» اذا كانت لعوا لم تعمل فجعلوا هذا نظيرها من الفعل كما كان نظير ان من الفعل ما يعمل^(٥).

(١) الايضاح في عل النحو من ٦٥-٦٦

(٢) الرعد ٤٣

(٣) الكتاب ٩٢/١ هارون

(٤) الكتب هارون ١٦٦/١

(٥) المصدر لسبق ١٣٨/٢

د- نصبوا المضاف في النداء محو يا عبد الله ويا أخانا والنداء حين قالوا (يا رجلا صالحا حين طال الكلام كما نصبو «هو قبلك» و«هو بعدك» ورعقرو المفرد كما رفعو «قبل» و«بعد» وموضعهما واحد وذلك قولك «يا زيد» و«يا عمر» وتركوه في النوين في المفرد كما تركوه في «قبل»^(١)

فأنت ترى أن تعليقات الخليل تتسم بالبساطة وتتكئ على المادة اللغوية وقياس النظير على النظير كما تمتاز بأنها قائمة على الحس العربي الذي يؤثر الخفة وينفر من الثقل لذلك رأيناه يجيز «كائن أخيك» طلبا للخفة كما أجاز لعربي من قبل «ولا الليل سابق النهار» لنفس العلة وكيف التزم بموافقة الاعراب للمعنى عندما قال: «والموضع موضع نصب» في نحو حشنت بصدريه وكيف لاحظ أن موضع بناء المنادي وعرابه وبناء الظرف في نحو قبل وبعد وعرابهما واحد فهما يعربان حين يطول الكالم وبينيان علي الضم إذا أريد الاختصار

أما تعليقات سيبويه فتمتاز باعتمادها على نوق العربي ومقاصده التي يضمها في نفسه اعتمادا مباشرا فهو ينقل لك ما صدر من أفواه العرب في هذا الباب أو ذلك ثم يبني عليه حكمه التحوي، وخلاف الخليل الذي كان يكتفي بالقياس أو الاجتهاد دون الاستعانة بكلام العرب وقد صرح الخليل بهذا عندما تحدث عن طريقته في التعليل.

لذلك نرى سيبويه ينقل لك العلل التي أثرت عن العرب قبل أن يتحدث على «ماجري من الأمر والنهي على واضمار الفعل المستعمل اظهارة» من ذلك أن العرب يقولون في مثل من أمثالهم: «اللهم ضبعا وذبيا» ن كان يدعو بذلك علي غنم رجل.

وإذا سألتهم ما يعنون قالوا «الله اجعل فيها ضبعا وذبيا»

«وحدثنا من نثق به أن بعض العرب قيل له أما بمكان كذا وجاذا؟ قال بلى، وجاذا أي أعرف بها وجاذا»^(٢)

(١) المصدر السابق - ١٢٨/٢

(٢) الكتاب - عدد ٢٥٥/٨

ثم يبني الحكم النحوي استنادا على هذه العلة

(هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على اضممار الفعل المستعمل اظهاره، اذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل وذلك قولك زيدا و«عمرا» و«رأسه» وذلك أنك رأيت رجلا يضرب أو يشتم أو يقتل فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت: «زيدا» أي أوقع عملك، أو رأيت رجلا يقول: اضرب شر الناس فقلت: زيدا، وكقولك الأسد والجدار، وإنما نهيت أن يقرب الجدار المخوف، أو يقرب الأسد وإن شاء أظهر في هذه الأشياء ما أضممر من الفعل فقال: أضرب زيدا أو اشتم عمرا . الخ)

ومن ذلك قوله «وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له كيف أصبحت؟»

فيقول حمد لله وثناء عليه كأنه يحمله علي مضممر في نيته هو المظهر كأنه يقول: أمري وشأني حمد لله وثناء عليه ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل ولم يكن مبتدأ ليبني عليه^(١).

واستمع اليه يوضح ما وقر في نفوس العرب من دوافع لنصب جمع المؤنث السالم وجره بالكسرة يقول: «جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة لأنهم حملوا التاء التي هي حرف الاعراب كالواو والياء والتتوين بمنزلة النون لأنها في التانيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروه مجراها»^(٢)

ويعلل بالاستخفاف لطرح الألف واللام في قولهم عشرون درهما

«أنما أراونا عشرين من الدراهم فاختصروا واستخفوا ولم يكن دخول الألف واللام يغير العشرين عن نكرته فاستخفوا بترك ما لم يحتج اليه»^(٣).

وهكذا كانت العلة النحوية منذ نشأتها بين أحضان الناطقين العرب ومنذ أن تناولها النحاة الأول مستوحاة من روح العربية ومحكمة بنوق العربي وإدراكه لمواقع كلامه بل إن الدارس للغة النحوية حتى في عصرها المتأخر يستطيع أن يكتشف أنها ظلت تستمد خصائصها مما اعتل به النحاة العرب اللهم إلا بعض

(١) الكتاب عربى - ٢٥٥/١

(٢) الكتاب، عربى - ٢٢٠/١ - ٢٢١

(٣) الكتاب عربى - ١٨/١

لزيادة في الشرح والتفصيل وسنكتفي بضرب بعض الأمثلة التي تثبت الصلة
القوية بين العلة النحوية في عصرها المتأخر وبين ما قاله العربي قبل أن تنشط
لحركة النحوية.

١- يقول ابن عقيل.

يجوز حذف نصاب الفضلة إذا دل عليه دليل نحو أن يقال من ضربت؟
فتقول «زيداً» التقدير ضربت زيدا^(١)

ولعلك لاحظت معي الآن أن تقدير ناصب المفعول له النحاة المتأخرين لا
يختلف في شيء عن التقدير الذي اصطنعه العربي قبل ذلك فقد نصب العربي
«ضرباً» و«جاذاً» لأنه كان يقدر في نفسه الفعلين اللذين نصباهما وهما
الفلان «اجعل» و«أعرف» لذلك قال العربي: «اللهم ضرباً وذبياً أي اجعل فيه
ضرباً وذبياً» وقال «بلى وجاذاً» «أي أعرف بها وجاذاً»^(٢).

٢- وانظر إلى ما يقوله الاشعوني فيحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث
حقيقي فكما تقول سقطت اللبنة وسقط اللبنة تقول «قامت الرجال» و«قام
لرجال» و«قامت الهنود» و«قام الهنود» و«قامت الطلحات» و«قام الطلحات»
فتبات التاء لتأوله بالجماعة وحذفها لتأوله بالجمع^(٣).

ويقول ابن يعيش

(واعلم أن الجموع تختلف في ذلك فما كان من الجمع مكسراً فأتت مخير
في تذكير فعله وتانيته نحو «قام الرجال» و«قامت الرجال» من غير ترجيع لأن
لفظ الواحد قد رل بالتكسير وصارت المعاملة مع لفظ الجمع فإن قدره بالجمع
ذكرته وإن قدرته بالجماعة أنثته^(٤))

(١) شرح ابن عقيل ٣١ / ١

(٢) كتاب سيبويه ٢٥٥ / ١ هارون

(٣) حاشية الصبان على شرح الاشعوني على ألفية ابن مالك ١ / ٢

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢

وليت شعري ما الفرق بين ما اعتل به العربي وبين ما ذكره النحاة في هذا الباب لقد احتج العربي لتأنيث المذكر في قوله: «جاءته كتاب فاحتقرها» بتأويل الكتاب بالصحيفة بينما اعتل النحاة لتأنيث الفعل المسند الى جمع التكسير في نحو قولنا جاءت الرجال بتقدير جماعة من الرجال ألسنت واجدا معي أن العلة عن العربي وعندا لنحاة هي الحمل على المعنى؟

اعتقد أننا لا نحيد عن الصواب عندما ندعي أن تعليل الظواهر اللغوية عن النحاة العرب يرتبط ارتباطا وثيقا بما أثر عن العرب من تعليقات للغتهم، وأنه اتخذ بذلك شكلا لغويا خالصا بعيدا عن كل تأثير أجنبي

أنواع العلل

تركنا اعلل على يد الخليل وسيديونية، وأصحابهما بسيطة قريبة المأخذ والمثال
تبرر لحكم النحو ولا تزيد.

ولم يكد يمضي قرنان من الزمن حتي لقيت العلة النحوية عناية فائقة فأقردت
لها المتكليف والبحوث وتوسعت دائرة الدرس فيها وتشعبت، وتناولها البحث
النظري المعمق وقسمت العلل الى أقسام كما فعل ذلك أبو القاسم الزجاجي
المتوفي سنة ٢٣٧ هـ في كتابه «الايضاح في علل النحو»، وأبو الفتح عثمان بن
جني المتوفي سنة ٣٩٢ هـ في كتابه «الخصائص» جاء في الايضاح

علل النحو على ثلاثة أضرب علة تعليمية، وعلل قياسية وعلل جدلية نظرية
فمن العلل التعليمية قولنا «ان زيدا قائم» ان قيله بم نصبتم زيدا؟ قلنا بأن
لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر «لأننا لم نسمع كل كلام العرب. وإنما سمعنا
بعضه فقمنا عليه نظيره. فمن ذلك أنا سمعنا العرب تقول قائم زيد فهو قائم
وركب فهو راكب. عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو داهب.

وأما العلل القياسية فهي أن يسأل سائل عن علة نصب زيد بأن في
قولنا «ان زيدا قائم» والجواب في ذلك أن يقال. لأنها وأخواتها ضارعت الفعل
المعتدي الى مفعول فحولت عليه فعملت عمله. فالمنصوب بها مشبه بالفعل لفظا
فهي تشبه من الافعال ما قدم مفعوله على فاعله

وأما العلل الجدلية فهي كل ما يعتل به زيادة على ذلك. مثلا ذلك أن يقال.
فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الافعال؟ وبأي الافعال شبهتموها؟ أبا الماضية
أم المستقبل أم الحادثة؟ وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو
الاصل وذاك فرع. أ. هـ (١)

ووضح أن لزجاجي كان يولي اهتماما أكثر للعلل التعليمية نظرا لفائدتها
في التقريب و لتوضيح أما العلل الأخرى فهي زيادة في الشرح و لتفسير
واذا كان فتدريس (VEBDRYES) قد طلب من النحاة أن يضحوا بالمنطق
لتكون مباحثهم متفقة مع الاوضاع التي يدرسوها فان الزجاجي قد تفتن قبله
الى ذلك (٢)

(١) الايضاح ٦٥/٦٤

(٢) اللغة ج فتدريس ص ١٥٢

فهو يعرف الاسم بهذا التعريف اللغوي، «الصرف» الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به» ويقول: «إنما قلنا في كلام العرب لأننا له نقصد وعليه نتكلم أما تعريف المنطقيين للاسم بأنه «صوت دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان» فهذا ليس من أوضاع النحويين وأما هو صحيح على أوضاع المنطقيين وحدهم لأن غرضهم غير غرضنا ومغزاها غير مغزائنا»^(١).

أما ابن جني فقد قسم العلل على أساس من سلامة الحس والذوق اللغوي، فعمل النحو عنده على ضربين أحدهما واجب لا بد منه لأن النفس لا تطيق في معناه غيره والآخر ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه له^(٢).

أما العلل الأخرى فهي شرح وتفسير وتتميم للعلة الأولى فإن تكلف جوابا عن هذا تصاعدت العلل وأدى ذلك إلى هجنة القول وضعف القائل به^(٣).

بل إن ابن مضاء القرطبي الذي رفض نظرية العامل وحول إنكار العلل لم يستطع أن يرد العلة التعليمية حيث قال: «والفرق بين العلل الأول والعلل الثواني أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بالكلام العربي»^(٤) فلم يصف شيئا جديدا إلى ما قاله الزجاجي وابن جني قبل ذلك.

وهكذا كانت العلل ثلاثة أنواع منها ما هو ضروري لتحقيق غاية تعليمية وهي التوصل إلى معرفة كلام العرب ومنها ما تقتضيه الضرورة اللغوية لقياس الكلمات على تظايرها عند طرب القاعدة لمجازاة العرب في كلامهم وبذلك نكفل للعربية الاستمرار والتطور.

لأن (النظير العربي هو الأصل الذي تتمثله دائما في كل ما يتصل باللغة كلاما وكتابة واليه المفرع حين نريد التعبير، وهو القالب الذي نشكل ما نريد على مثاله وحده وفيه دون غيره نصرع كلامنا لفظا على كلامهم أفراد وتركيبا وهيئة)^(٥).

(١) الإيضاح، ٤٨

(٢) الحصائص ١٧٣/١

(٣) المصدر السابق ٨٨/١

(٤) الرد على النحاة لاس مضاء القرطبي ص ١٥٣

(٥) اللغة والسحر بين القديم والحديث عجاج حس، ص ١٥٨

ومنها ما يتصل بالجدل والنظرواظهار البراعة في البحث والاستقصاء مما يدل دون زيب على تمكنهم من زمام اللغة ومن أساليب البحث وطرائق النقاش، فقد حدا بهم حبهم للفتهم واخلاصهم لها إلى استعمال كل الوسائل لسد جميع الثغرات، واستخلاص أحكامها العامة والفرعية لدفع كل الاحتمالات.

فقد كان الواحد منهم يجنح للدلائل الدامغة والحجج الساطعة حبا في البحث والمناقشة في مجال العلم والتنافس المثري الخلاق مخافة استعلاء الخصوم أو الظهور عليه في أمر من الأمور أو إبطال ما يأتي به

(فكل كان يؤلف قدر طباعة، واختبار نفسه، ومحله من ذلك العلم الذي يعاينه، ويروض نفسه للتصنيف فيه علوا واقتداراً عليه وإن نجد لحسد محمود، لا في طلب العلم، لأن من لم تدعه نفسه، إلى الأنفة غفي مطاولة نظيره عليه في العلم، واعتلائه إياه، وغلبته له، فإن البهمة غالبة عليه^(١))

ولو أن الزجاجي عندما قسم العلل إلى ثلاثة أقسام ذكر تحت كل قسم علل لنحو جميعا فكان مؤلفة ثلاثة أبواب:

باب العلل التعليمية وباب العلل القياسية وباب العلل الجدلية لجمع بذلك بين لعلم النظري والتطبيقي العملي ويكون قد عرف بما هو علة ضرورية للمتعلمين المتطلعين إلى اتقان كلام العرب وما هو علة للقياس على كلام العرب وما هو بعد ذلك من العلل الجدلية النظرية^(٢)

وهي محاولة منه لتحقيق جزء من هذا الهدف انتخبت أمثلة للعلل النحوية فصنفتها على حسب أنواعها وصنفت مسائل كل نوع حسب أبوابه النحوية.

أولاً: العلل التعليمية:

١) بناء الحروف،

قال الأشموني «وكل حرف مستحق للبناء الذي به الإجماع إذ ليس فيه مقتضى الإعراب لأنه لا يعتوره من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب»^(٣)

(١) الإيضاح ٢٧-٢٨

(٢) عن المقدمة التي كتبها محقق الإيضاح ص ١٩ بتصريف

(٣) حاشية الصبيان ١/٦٢

(٢) أسباب بناء الحروف والأفعال والأسماء على الحركة،

قال الاشمونى: «أسباب البناء على الحركة خمسة التقاء الساكنين كأيّن وكون الكلمة على حرف واحد كيعض المضمرات أو عروضة لأن يبتدأ بها كياء الجر أولها أصل في التمكن كقول أو شابهت المعرب كالماضي»^(١)

(٣) اسمية أفعال التعجب عند الكوفيين،

قال الكوفيون: «الدليل أن أفعال في التعجب نحو «ما أحسن زيدا» أنه اسم أنه جامد لا يتصرف ولو كان فعلا لوجب أن يتصرف بأن يتصرف من خصائص الأفعال فلما لم يتصرف وكان حامدا وجب أن يلحق بالأسماء»^(٢)

(٤) فعليته عند البصريين،

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنه فعل أنه إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية نحو «ما أحسنني عندك» وما أظرفني في عينيك «ونون الوقاية» انما تدخل على الاسم لا على الفعل^(٣).

(٥) فصل المفعول عن الفاعل،

قال الاشمونى الأصل في المفعول أن ينفصل عن الفعل بالفاعل لأنه فضلة^(٤).

(٦) اتصال الفاعل بالفعل،

قال الاشمونى الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل بثته كجزء منه ألا ترى أن علامة الرفع تتأخر عنه في الأفعال الخمسة^(٥)

(٧) المبتدأ إذا كان مصدرا عاملا،

قال الاشمونى المبتدأ إذا كان مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي

(١) المصدر السابق ٦٣ - ٦٤

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف ١٢٧/١

(٣) الانصاف ١٢٩/١

(٤) حاشية النص ٥٥/١

(٥) المصدر السابق ٥٥/١

حال بعده لا تصلح لأن تكون أخباراً وذلك في محو «ضريبي العبد مسيئاً»
والتقدير «إذا كان» نصب على الحال من الضمير في كان وحذفت حملة كان
التي هي الخبر للعلم بها وسد الحال مسدها وقد عرفت أن هذه الحال لا تصلح
خيراً لمباينتها المبتدأ إذ الضرب مثلاً لا يصلح أن يخبر عنه بالاساعة فإن قلت
جعلت هذا المنصوب حالاً مبنياً على أن كان تامة، فلم لا جعلت ناقصة
والمنصوب خبرها، لأن حذف الناقصة أكثر؟ فالجواب أنه منع من ذلك أمران
أحدهما أنا لم نر العرب استعملت في هذا الموضع إلا أسماء منكورة مشتقة
من المصادر فحكمنا أنها أحوال إذ لو كانت أخباراً لجاز أن تكون معارف
ونكرات، ومشتقة، وغير مشتقة، الثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو
موقعة كقوله عليه الصلاة والسلام: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»
فإن قلت، فما المحجوج إلى اضممار كان لتكون عاملة في الحال وما المانع أن
يعمل فيها المصدر؟ فالجواب أنه لو كان العامل في الحال هو المصدر، لكانت
من صلاته فلا تسد مسد خبرخ، فيفتقر الأمر إلى تقدير خبر ليصح عمل المصدر
في الحال فيكون التقدير ضريبي العبد مسيئاً موجود وهو رأي كوفي^(١).

٨) امتناع الاسماء عن الجزم.

قال ابن يعيش ولا يدخل الاسم جزم، وإنما لم تجزم الاسماء لتمكنها، ولزوم
الحركة والتنوين لها فلوا جزمت لأبطل الجازم الحركة، وإذا زالت الحركة زال
يزولها التنوين لأن التنوين تابع للحركة، ولو زال اختلت الكلمة بذهاب شيئين
أحدهما الحركة وهو دليل كونها فاعلة أو مفعولة أو مضافاً إليها والآخر التنوين
الذي هو دليل كونه منصرفاً^(٢).

٩) اختصاص ضمير الرفع بالاستتار.

قال الأشموني إنما خص ضمير الرفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره فإن
وجد في اللفظ فذاك ولا فهو موجود في النية والتقدير بخلاف ضميري النصب
والجر فأنهما فضلة ولا داعي إلى تقدير وجودهما^(٣).

(١) حاشية المسد ٢١٨ ٢١٩، ٢١٨/١، ٢١٩

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/١

(٣) حاشية المسد ١١٢/١

(١٠) علة حذف المتعلق،

قال الاشموني انما يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقرارا عاما فان كان استقرارا خاصا نحو «زيد جالس عندك» أو «نائم في الدار» وجب ذكره لعدم دلالتها عليه عند الحذف حينئذ قال يقال «زيد اليوم» لعدم الفائدة^(١)

(١١) حركة همزة الوصل،

قال ابن جني ان كان الحرف الذي بعد الساكن مفتوحا أو مكسورا فالهمزة مكسورة نحو «انطلق» وكذلك «ضرب» فان كان الحرف الذي بعد الساكن مضموما ضمت همزة الوصل كراهية الخروج من الكسر الى الضم بينهما حاجز الا حرف ساكن والساكن ضعيف فكان لا حجاز بينهما وذلك قولهم أقتل استخرج أنطلق به^(٢).

(١) المصدر نفسه ٢٠٣/١

(٢) النصف لابن جني ٥٢/١

ثامنا: العلل القياسية:

(١) الاسباب المانعة للاسم من الصرف:

قال ابن يعيش الاسباب المانعة من الصرف تسعة وهي العملية والتأنيث ووزن الفعل والوصف والعدل والجمع والتركيب والعجمة والالف والنون والزائدة فهذه التسعة متى اجتمع منها اثنان في اسم أو واحد يقوم مقام سببين امتنع من الصرف فلم يدخله جر ولا تنوين ويكون في موضع الجر مفتوحا وذلك قولك: «هذ أحمد ، وعمره ومرت بأحمد وعمر وانما كان كذلك لشبهه بالفعل لاجتماع السببين فيه وذلك أن كل واحد فرع على غيره، فان اجتمع في الاسم سببان فقد اجتمع فيه فرعان فصار فراغا من جهتين أحدهما أنه لا يقوم بنفسه ويستقر الى اسم يكون معه، والاسم لا يفتقر الى فعل فكان فرعا عليه.. والآخر أنه مشتق من المصادر الذي هو ضرب من الاسماء فيما أشبهه في الفرعين امتنع منع الجر والتنوين^(١)

(٢) ان وأخواتها:

قال ابن مالك (لأن) ، (أن) ، (ليت) ، (لكن) ، (لعل) كأن عكس ما لكان من عمل.

وقال الاشموني معللا لذلك

أشار بقوله «عكس ما لكان» الى مالهذه الحروف من الشبه بكان في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملت عملها معكوسا ليكون معهن كمفعول قدم، وفاعل آخر، شبيها على الفرعية، ولأن معانيها في الأخبار فكانت كالعمد، والاسماء كالفضلات فأعطيا اعرابهم^(٢)

(٣) اعايب الفعل المضارع:

قال ابن مالك

وأعربوا مضارعا ان عريا

وفعل أمر ماضي بنيا

(١) شرح المقصد لابن يعيش ١/٩٥

(٢) حاشية الصبان ١/٢٧٠ - ٢٧١

وقال الاشمونى معللا لاعراب المضارع

أعرب لمضارع بطريق الحمل على الاسم لمشابهته اياه في الابهام والتخصيص، وقبول لام الابتداء، والجريان على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات، وعدد الحروف وتعيين الحروف الأصول والزوائد^(١).

٤) اسمية أفعل التعجب،

قال الكوفيون الدليل على أنه اسم «أي أفعل التعجب» أنه تضع عينه نحو ما أقومه كما تضع العين في الاسم في نحو «هذا أقوم منك» و «أبيع منك» ولو أنه فعل لوجب أن تعل عينه بقلبها ألفا كما قبلت من الفعل في نحو قام وباع وأقام وأباع

وإذا كان قد جرى مجرى الاسماء في التصحيح مع ما دخله من الجمود والتصغير وجب أن يكون اسما^(٢)

٥) صلة بناء الاسم الموصول،

قال ابن يعيش الموصول ما لا يتم حتى تصله بكلام بعده فتصير مع الكلام اسما تاما بازاء معنى فاذا قلت «جاعني الرجل الذي قام» فالذي هو وما بعده في موضع صفة للرجل بمعنى «القائم» فمنزلة الذي ونحوه من الموصلات منزلة حرف من الكلمة حيث كان لا يفهم معناه الا بضم ما بعده اليه فصار لذلك من مقدماته ولذلك كان الموصول مبنيا^(٣).

٦) جمع التكسير من الاسماء الى على وزن فعلان،

قال ابن يعيش. واعلم أن ما كان من الاسماء على وزن فعلان فانه يكسر على فعالين ولا فرق بين المفتوح الأول والمضموم والمكسور وذلك نحو شيطان وشياطين وسلطان وسلطين وذلك لأنه أسماء ألحقت بينات الاربعة فوجب أن تجمع جمع ما ألحقت به لأن حكم الملحق حكم ما ألحق له لأنه مثله في الحكم

(١) المصدر نفسه ٥٩/١

(٢) الانصاف ١٢٨/١

(٣) شرح المفصل ١٥٠/٣

ألا ترى أنك تقول في جمع قسور وصيرف قساور وصيارف فتجمعه جمع جعفر وجعفر وسلهب وسلاهب إذا كان ملحقا به^(١).

كذلك شيطان من الثلاثية ألحق بالاربعة لأنه من «شاطء» إذا بطل وهلك^(٢).

(٧) قلب الف «فاعل» عند الجمع:

قال ابن يعيش: وإنما قلبوا ألف «فاعل» في هذا الجمع واوا لأن ألف التكسير تقع بعدها والجمع بينهما متعذرا لسكونهما فلم يكن يد من حذف أحدهما أو قلبه فلم يسع الحذف لأنه يخل بالدلالة على الجمع فتعين القلب وقلبوها واوا ولم يقلبوها ياء لأمور منها أنهم حملوها في القلب على التصغير فكما قالوا حويط وحويجز قالوا في التكسير حوائط حواجز لأن التصغير والتكسير من واد واحد، فجاز أن يحمل كل من التصغير والتكسير على أخيه^(٣).

(٨) حمل اسم الفاعل على المضارع:

قال ابن مالك:

كفعله اسم فاعل في العمل ان كان عن مضييه بمعزل

وقال الاشموني معللا ان كان بمعنى الحال والاستقبال لأنه انما أعمل حملا على المضارع وهو يجري في التذكير والتأنيث على المضارع^(٤)

(٩) حمل الصفة المشبهة باسم الفاعل على اسم الفاعل:

قال الاشموني وجه الشبه بينهما وبين اسم الفاعل أنها تدل على حدث، ومن قام به وأنها تؤنث وتثني وتجمع ولذلك حملت عليه في العمل^(٥)

(١٠) بناء حيث على الضم:

قال الاشموني: «ومن هذا حيث قانها انما ضمت لشبهها بقبل وبعد، ومن

(١) شرح المفصل ٦٤/٥

(٢) المصدر السابق ٥٢/٥

(٣) حاشية الصبان ٢٩٦/٢

(٤) حاشية الصبان ٣٢٢/٢

جهة أنها كانت مستحقة للاضافة الى المفرد كسائر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبل، وبعد بالاضافة^(١).

(١١) عمل عسى وأخواتها.

قال الاشعموني اختلف فيما يتصل بعسى من الكاف وأخواتها نحو عساك وعساه، فذهب سيبويه الى أنه في موضع نصب محلا على لعل كما حملت لعل على عسى في اقتران خيرها بأن^(٢).

(١٢) حمل (ما) و(لا) و(لات) على (ليس).

قال الاشعموني وانما شبعت هذه «أي الحروف الثلاثة» بليس في العمل لمشايتها اياها في المعنى، وانما أفردت عن باب كان لأنها حروف، وتلك أفعال^(٣).

ثالثا، العلة الجدلية النظرية.

قال ابن يعيش قان قيل: ولم كان حق الفاعل أن يكون مرفوعا فالجواب عن ذلك من وجوه.

أحدها أن الفاعل رفع للفرق بين وبين المفعول الذي لولا الاعراب لجاز أن يتوهم أنه فاعل وكان الغرض اختصاص كل واحد منهما بعلامة تميزه عن صاحبه..

وثانيها أن الفاعل، انما اختص بالرفع لقوته والمفعول بالنصب لضعفه، والمعنى بقوة الفاعل تمكنه من لزوم الفعل وعدم استغناء الفعل عنه، وليس المفعول كذلك. وإذا كان الفاعل أقوى والمفعول أضعف والضممة أقوى من الفتحة، لأن الضمة من الواو والفتحة من الألف، والواو أقوى من الألف لأنه أضيق مخرجا ولذلك يسوغ تحريك الواو ولا يمكن ذلك في الواو لسعة مخرجها ومخرج الحرف كلما اتسع ضعف الصوت الخارج منه وإذا ضاق الصوت صلب وقوي فناسبوا بأن أعطوا الأقوى للأقوى والأضعف للأضعف

(١) لمصدر السديق ٦٥/١

(٢) لمصدر السديق

(٣) لمصدر السابق ٢٤٧/١

وجه ثالث أن الفاعل أقل من المفعول إذا الفعل لا يمكن له إلا فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة^(١).

٢) علة امتناع الاسم عن الجزم وما يتصل بذلك،

قال ابن يعيش ولا يدخل الاسم جزم وإنما لم تجزم الأسماء لتمكنها ولزوم الحركة والتنوين لها، فلو جزمت الأبطال الجازم الحركة زال لزوالها التنوين لأن التنوين تابع للحركة ولو زال لأختلت الكلمة بذهاب شيئين:

أحدهما الحركة وهو دليل كونها فاعلة أو مفعولة أو مضافا إليها والآخر التنوين الذي هو دليل كونه منصرفا.

قيل. فهلا اذهب الجزم الحركة وحدها قيل. لو حذفت الحركة للجازم لزم تحريك حرف الاعراب لسكونه وسكون التنوين بعده ولو فعلنا ذلك لعاد لفظ المجزوم الى لفظ غير المجزوم فلم يصح الجزم فيه لأنه لا يسلم سكونه^(٢)

٣) الانفعال المبدوءة بهمزة الوصل وما يترتب من ذلك،

قال أبو الفتح ابن جني. اعلم أن ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصلا الى النطق بالساكن، وهربا من الابتداء به.

وهذه الهمزة انما حركت لسكونا وسكون ما بعدها وهي في الأصل سكانية زائدة «في مثل انطلق»

فان قيل أنت هربت من السكون في الفعل فكيف زدت عليها ساكنا آخر وهو الهمزة؟ قيل هذه الهمزة وان كانت ساكنة فانها انما جي بها قبل الساكن لأنه قد علم أنه اذا اجتمعت معه فلا بد من حذف أحدهما أو حركته والحركة والحذف لم يصلح و حد منها في الحرف الساكن من الفعل لئلا تزول بيته التي أوجدت له من سكون أوله فلم يبق إلا حذف الهمزة أو حركتها فلم يجز حذفها لأن ذلك كان يؤدي الى ما منه هرب وهو الابتداء بالساكن فلم يبق إلا حركة الهمزة فحركت فانكسرت على ما يجب في الساكنين اذا التقيا

(١) شرح الفصل ٥٧/١

(٢) ان يعيش ٧٣/١

فاذا كان الحرف الذي بعد الساكن مفتوحا أو مكسورا فالهمزة مكسورة نحو انطلق فان كان الحرف الذي بعد الساكن مضموما ضمت همزة الوصل كراهية الخروج من الكسر الى الضم فان قلت فقد قالوا «فخذ» و«كبد» وهو يضرب و«يجلس» فخرجوا من الكسر الى الضم فليس ذلك يشي لأن الضمة في حرف الاعراب غير لازمة والنصب والجر يزيلانها.

فان قلت فقد قالوا أغزى يا امرأة فضموا الهمزة.

وان كانت الزاي مكسورة وقالوا «امشوا» فكسروا الهمزة والشين مضمومة فانه انما جاز ذلك لأن أصل الزاي ان تكون مضمومة وأصل الشين أن تكون مكسورة ألا ترى أن أصل اغزى اغزوي بوزن «اقتلي» وأصل «امشوا» بوزن «اضربوا»^(١).

وليس لنا أن نعيب على القدماء استخدامهم للطرق التي ارتلوها صالحة للبحث في مسائل النحو واللغة هذه الطرق التي مكنتنا من ان نتكلم لغة العرب مضبوطة سليمة تكملوها فان مناهجهم وان تعددت وتشعبت في بعض الاحيان كانت تهدف الى شئ واحد هو خدمة لغتهم «فمعنهم من أراد التقريب على المبتدئ فحدها من جهة تقرب عليه ومنهم من طلب الغاية القصوى والحد الحقيقية فحدها على الحقيقة»^(٢).

(١) المصنف لاس جني ٥٢/١ ، ٥٥، ٥٤

(٢) الايضاح ٤٧

التعليل للنحو عند ابن مضاء

لم يكن موقف ابن مضاء من العلة مطابقا تماما لمنهج الظاهريين الذين يرفضون جميع أنواع العلل، وهو موقف يجعلنا مطمئنين عندما نؤكد أن ابن مضاء لم يطبق في كتابه - الرد على النحاة منهج الظاهريين بكل تفاصيله كما ذهب أغلب من كتبوا في هذا الموضوع، بل تفرد في كثير من المسائل الاصولية للنحو العربي، ومنها تعليل الأحكام الذي هو أصل من أصول الفقهاء والنحويين على السواء

فالظاهريون يرون أن النصوص معقولة المعنى في ذاتها، أي أنها في الجملة لمصلحة العباد، ولكن كل نص يقتصر على موضوع لا يتجاوزه قال يفكر في قياس مفروض، ولا علة مستنبطة فهم ينفون السببية في الشرائع والنصوص إلا إذا كان السبب منصوصا عليه يقول ابن حزم مينا رأى الظاهريين في نفي العلل «ولسنا نقول أن الشرائع كلها لأسباب بل نقول: ليس منها شيء لسبب إلا ما نص عليه منها أنه لسبب وما عدا ذلك فانما هو شيء أراد الله تعالى الذي يفعل ما يشاء ولا نحرم وإل نحلل ولا نزيد ولا ننقص ولا نقول إلا ما قال ربنا عز وجل ونبيننا صلى الله عليه وسلم ولا نتعدى ما قالوا ولا نترك شيئا منه وهذا هو الذين المحض وقال تعالى «لا يسأل عما يفعل وهم يسألون» فأخبر تعالى بالفرق بيننا وبينه وأن أفعاله لا يجري فيها «لم» وإذا لم يحل لنا أن نسأله عن شيء من أحكامه البتة»^(١) أما في اللغة فإن المذهب الظاهري يري على لسان ابن حزم أن يقف الدارسون للغة عند ظاهر النصوص ويعنون بمدلولات الالفاظ وحدها ولا يزيديون «وحمل الكلام على ظاهره الذي وضع له في اللغة فرض لا يجوز تديه إلا ينص أو اجماع لأن من فعل غير ذلك أفسد الحقائق كلها والشرائع كلها والمعقول كله»^(٢)

(١) الامام أبو زهرة ابن حزم حياته وعصره ص ٤٣٦

ولنصر عن لاحكام في اصول الاحكام ١٠٨/٨

(٢) سميد لافعاني نظرات في اللغة عند ابن حزم ص ٢٤

والنص عن التقريب لحد المسبق ٢/٣

وعندما يجرى إلى علل النحو فإنه يرفضها لأنها «كلها فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة وإنما الحق من ذلك أن هذا سمع من أهل اللغة لذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها وما عدا ذلك فهو مع أنه تحكم فاسد متناقض فهو أيضا كذب لأنه قولهم كان الأصل كذا فاستثقل فنقل إلى كذا شيء يعلم كل ذي حس أنه كذب لم يكون فقط ولا كانت العرب عليه مدة ثم انتقلت إلى ما سمع منها بعد ذلك^(١) ودليله على فساد العلل في رأيه هذا الاعتراض لوجيه الذي توجه به النحاة

أنا نقول لمن علل لتسمية خيلا بالخيلاء التي فيها ولتسمية البازي بازيا لارتفاعه والقارورة قارورة لاستقرار الشيء فيها والخابية خابية لأنها تخبي ما فيها أنه يلزمك أن تسمي رأسك خابية لأن دماغك مخبوء فيه وإن تسمي بطنك قارورة لأن مصيرك مستقر فيه وأن تسمي المستكبرين من الناس خيلا للخيلاء التي فيهم^(٢).

أما ابن مضاء فإنه لا يرفض العلل كلها ولا يرى هدم جدواها كما فعل الظاهريون قديم وكما يزعم النحاة الحديثون في العصر الحاضر بل أقر العلة الأولى لفائدتها التعليمية وضرب أمثلة كثيرة لهذا الغرض حيث يقول «ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثوان والثوات وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا قام زيد لم رفع فيقال لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع فيقول ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له كذا نطقت به العرب»^(٣).

وذلك لأن العلل الثوان والثوات لا تفيدنا في شيء ولا يضرنا تجهلها في شيء كذلك ولو أجبت السائل عن سؤاله «لم رفع الفاعل؟» بأن تقول له للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه وقال فلم لم تعكس القضية بنصب لفاعل ورفع المفعول قلنا له لأن الفاعل قليل ... والمفعولات كثيرة فأعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل وأعطى الأخف الذي هو النصب للمفعول ... ليقل في كلامهم ما ويستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون فلا يريدن ذلك علما بأن الفاعل مرفوع^(٤)

(١) نفسه ص ٤٦

(٢) عبد اللطيف شرارة ابن حزم ص ١٢٤ والنص عن الاحكام

(٣) الرد على النحاة ص ١٥١

(٤) الرد على النحاة ص ١٥٢

ثم يمضي فيقسم العلل الى ثلاثة أقسام قسم مقطوع به، وقسم فيه اقناع وقسم مقطوع بفساده والفرق بين العلل الأول، والعلل الثانوي والثالث أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العربي والعلل الثانوي هي لمستغني عنها في ذلك

وهو في هذا يخرج عما عمل به النحاة القدماء اذ العلل عندهم على ثلاثة أضرب علل تعليمية وعلل قياسية جدلية نظرية وانما قسموا العلل ليولوا العلة التعليمية الاهتمام الأول «لتصير صناعة ورياضة يتدرب بها المتعلم ويقوي بتأملها المبتدئ»^(١).

«مع ذلك فنحن نجد ابن مضاء يرتضي قبيلًا من العلل الثانوي مثل العلة التي تذهب الى أن كل ساكنين النقيض في الوصل، وليس أحدهما حرف لين فإن أحدهما يحرك، فإن قيل: ولم يتركسا ساكنين؟ أجب بأن الناطق لا يمكنه النطق بهما ساكنين^(٢) بل انه لم يجد غضاضة في استعمال العلة عند دراسة لأحدى المسائل النحوية.

فمن ذلك تعليلة لأعراب الفعل المضارع بشبهه بالاسم فإن قيل: «يضرب» لم أعرب؟ قيل لأنه فعل أوله إحدى الزوائد الأربعة ولم يتصل به ضميرا المؤنث ولا نون خفيفة، لا شديدة وكل ما هو بهذه الصفة فهو معرب. فإن قيل: لم أعربت العرب ما هو بهذه الصفة، فقل لأنه أشبه الاسم، في أنه يصلح اذا أطلق للحال والاستقبال فهو عام، كما أن رجلا وغيره من ذلك تعليله لا بدال الياء واوا في ميعاد وميزان

«والدليل على ذلك أنهما من «وعد» و«وزن» فقاء الفعل واو، ويقال في جمعهما مواعيد، وموازين تصغيرهما مويعيد ومويزين فأبدل من الواو ياء لسكونها، والكسار ما قبلها، وكل واو سكنت والكر ما قبلها فأنها تبدل ياء، فإن قبيل لم أبدل منها ياء، ولم نترك على حالها؟ قيل: لأن ذلك أخف على اللسان»^(٣).

(١) نظر مقال الأستاذ على العماري في علم النحو مجلة الرسالة عدد فبراير ١٩٥٢ والنص عن سر الصحاح لابن شام الخفاجي

(٢) الرد على النحاة ص ٣٦

(٣) الرد على النحاة ص ١٥٤

واجمال ما في هذا الفصل أن حس العرب بعلل الاعراب جعلهم يوقفون
النحاة من بعدهم على سر عظيم من أسرار العربية، هو أن حركات الاعراب
ترجع الى علل وأسباب تطرد في كلام العرب، وقد أحاط بها الخليل وسيبويه
وأصحابهما، فبحثوها في ضوء ما استأنسوه ولسوه مما أرادته العربي لمواقع
كلامهم ثم اتسع نطاق البحث في العلة وأمور النحو وظل يدن العرب وهمهم
الوحيد هو العلة المؤدية الى معرفة كلام العرب أما العلل الأخرى فقد كانت
زيادة في الشرح والتنعيم لليلة الأولى

أما ابن مضاء فقد أقر العلة التعليمية الأولى مخالفا بذلك المذهب الظاهري
الذي دعا الى إلغاء جميع أنواع العلل

الفصل الثالث

القياس

فجد هذا الفصل

♥ القياس في ضوء المنهج العلمي الحديث.

♥ أصول القياس في النحو العربي.

♥ القياس اللغوي ومجالاته بالعلوم الدينية.

♥ القياس بين مدرستي البصرة والكوفة.

♥ نبذة عن موقف النحاة من القياس.

♥ موقف ابن منجد من القياس.

♥ نظرية العامل.

♥ العامل كما يراه النحاة الأول.

♥ العوامل والمعمولات في كتاب سيبويه.

♥ مظاهر الخلاف في العامل بين البصريين والكوفيين.

القياس

(١) تعريف القياس: و من قولهم قاس الشيء يقسه قياسا اذا اقدره على مثاله^(١) والقياس في المنطق، هو كما يراه ارسطو الاستدلال الذي اذا اسلمنا فيه ببعض الاشياء لزم عنه بالضرورة شيء آخر^(٢).

او هو عبارة عن رد الشيء الى نظيره كما ذهب صاحب التعريفات^(٣) اما النحاة فقد ذهبوا الى ان القياس، حمل غير المنقول على المنقول اذا كان في معناه^(٤).

ويهدف القياس الى اذخال شيء ما في حكم طائفة من القضايا التي اصبحت مسطرة من المسلمات، كما تهدف الى ان نشرح للغير ما نعرف من الامور^(٥).

القياس في ضوء المنهج العلمي الحديث:

وكما اهتم النحاة العرب القدماء بالقياس فان المنهج الحديث للبحث العلمي قد اهتم كذلك بالقياس كوسيلة للتفكير الاستنباطي وانطلاقا من ان ما يصدق على الكل يصدق على الجزء، يحاول ان يبرهن على ان ذلك الجزء يقع منطقيا في اطار الكل، حيث يستخدم لذلك القياس، وانما يستخدم القياس لاثبات صدق نتيجة او حقيقة معينة، فهو عبارة عن حجة تشتمل على ثلاث قضايا يطلق على القضيتين الاوليين، المقدمتان، فهما تمهيدان للوصول الى النتيجة، وهي القضية الاخيرة وقد صور ارسطو ذلك في تعريفه للقياس، اذ ذهب بانه قول تقرر فيه اشياء معينة يتولد عنها بالضرورة شيء آخر غير ما سبق تقريره، ومثال ذلك القياس الحملّي التالي

كل البشر فانون (مقدمة كبرى)

الامبراطور بشر (مقدمة صغرى)

اذن الامبراطور فان (نتيجة)

(١) لسان العرب قيس

(٢) محمد عبيد اصول النحو العربي ص ٧٥

(٣) القرآن الكريم وآثره في الدرامات النحوية ص ٩٦ عن كتاب انشعارات ١٥٩

(٤) محمد عبيد اصول النحو العربي ص ٧١ والنص من كتابا جدل لاعراب لابن الانباري

(٥) د عثمان امين، ديكرات ص ١١٤ القاهرة ١٩٦٥

ويتضمن لقياس الحملتي عبارتين يفترض صدقهما لأن بينهما من الارتباط ما يحمل مطلقاً نتيجة معينة، فإذا قبل شخص المقدمتين، وجب عليه أن يوافق على النتيجة التي تعقيهما وليس من الضروري أن يتكون القياس من قضايا حملية فقد يشتمل على قضايا فرضية أو تبادلية، أو منفصلة.

ومثال القياس الفرضي في الدراسات النحوية:

إذا وقع الاسم مبتدأ وجب أن يكون مرفوعاً ومحمد اسم مبتدأ إذن هو مرفوع

ويستخدم كل نوع من أنواع القياس للدلالة على درجة معينة من درجات التأكد من المعرفة، وتعتبر القضايا الحملية مرحلة معينة من اليقين في المعرفة، كما تعتبر النتائج المشتقة، اشتقاقاً صحيحاً من لقياس الحملتي غير قابلة للشك، ما لقضايا الفرضية، أو الشرطية، فتمثل مرحلة غير يقينية التفكير والمعرفة، ويحدث التفكير الفرضي على مستويات مختلفة تمتد من حل المشكلات البسيطة إلى أساليب التحقيق والتصنيف في العلم، والبحث عن القوانين العلمية عن طريق صياغة الفروض، واختبار صدقها

هذا ويدور الاستنباط تكون معالجتنا للحقائق غير مثمرة إذ أنه كثيراً ما يحاول العالم أن يحدد جزئية معينة ويدخلها في إطار مبدأ معرف به يمكن أن يستدل على خصائص منها وعن طريق الاستخدام الفرضي للاستنباط يحاول أن يحدد الاحتمالات التي قد تفتح آفاقاً جديدة للبحث، وعن طريق المنطق الاستنباطي يتأكد الباحث من صحة التفكير، الذي قد يكون مضطرباً، أو غير دقيق، وعن طريقة يمكن للباحث أن يختبر صحة تفكيره

هذا والقياس الحملتي نقطة ضعف، فهو لا يستنبط الا نتائج المعرفة المتوفرة سلفاً، فهو لا يستطيع أن يتغلغل وراء ما هو معروف فعلاً، ولا يعطي لباحث فرصته ليقوم باكتشافات جدية وينمي معرفته، أي أنه وسيلة لتتبع نتائج لقضايا المتعارف عليه، وليس أداة للحصول على معرفة جديدة فإذا اقتصر الباحث على هذا النوع من أداة البحث لن يكتشف جديداً

وتكمن نقطة الضعف الأساسية لتفكير الاستنباطي في أن تكون، إحدى المقدمتين غير صادقة في الواقع، أو أن تكون المقدمتان غير مرتبطتين فإذا

كانت المقدمتان لا تتفقان مع الواقع، أصبحت النتيجة المشتقة منهما قليلة الفائدة رغم احتمال صحتها^(١)

(٢) أركان القياس:

جاء في الاقتراح للسيوطي نقلا عن لمع الأدلة لانبأ ان أركان القياس هي

(١) أصل وهو المقيس عليه.

(٢) وفرع وهو المقيس.

(٣) وحكم.

(٤) وعلة جامعة

قال ابن الأنباري: وذلك مثل أن تركيب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعل هو فتقول: اسم اسند إليه الفعل مقدما عليه، فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والحكم هو الرفع، والعلة الجامعة هي الإسناد^(٢).

أولا المقيس عليه: وهو المسموع من كلام العرب وقد ارتأينا أن نتناوله على النحو التالي

(أ) عند القدماء:

(١) ابن جني قسم المقيس عليه أربعة أقسام:

١- مطرد في القياس والاستعمال جميعا مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وجر المجرور في قولنا: قام زيد، وضربت عمرا، ومررت بسعيد

٢- مطرد في القياس شاذ في الاستعمال وذلك في نحو الماضي من يذر، ويدع وكذلك قولهم «مكان مبقل» إذ ينذر أن تستعملوا الماضي من يذر، ويدع أو استعملوا سم الفاعل من بقل على صيغة مبقل، قال ابن جني والاكثر في السماع بأقل

(١) ديون لوليد فان دالي - مناهج البحث في الترييه وعلم النفس - ترجمة محمد بيل بوفل وآخرون مكتبة الاسكندرية المصرية القاهرة ص ٤٠ - ٤٤٠

(٢) السيوطي الاقتراح في علم أصول النحو تحقيق د احمد محمد قاسم ط القاهرة ١٩٧٦ ص ٩٦

٣- مطرد في الاستعمال شاذ في القياس. نحو استصوبت الشيء ولا يقال استصبت الشيء وهو القياس، وأغيلت المرأة واستنوق الجمل والقياس اغالت المرأة، واستنق الجمل

أما رأي ابن جني في هذا النوع من القياس فهو «اتباع السماع الورد فيه نفسه، ولكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره، إلا ترى أنك إذا سمعت استحوذ، واستصوب، ابنيتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به المسع فيهما إلى غيرهما، إلا تراك ال تقول في استقام استقوم، ولا في استساغ، استسوغ، ولا في اعاد اعود»^(١)

٤- شاذ في القياس والاستعمال جميعاً وهو فيما مثل ابن جني في نحو ثوب مصووف ومسك منووف وهي أمثلة لا يسوغ القياس عليها، ولا يحسن مجازتها «ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته إلا على درجة الحكاية»^(٢)

على أن الألفاظ الشاذة عنده لا تعقد باباً ولا يتخذ منها قياساً، من ذلك امتناعهم عن بناء فعل في الرباعي لاستكراههم الخروج من كسر إلى ضمّ أما ما حكوه من قولهم زئير وضئيل، أسيع فهي الألفاظ شاذة لا يقاس عليها^(٣)

(ب) ابن هشام:

قسم ابن هشام المسموع عن العرب إلى غالب، وكثير، ونادر وقليل، ومطرد. فالمطرد عنده هو ما سمع مستمر، ولازماً لا يتخلف، والغالب هو أكثر الأشياء ولكنه يتخلف والكثير بونه والقليل بونه والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير والثلاثة قليل، والواحد نادر^(٤).

(١) راجع لخصائص ٩٩/١ ود عند الفتاح النجدي ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ط ١٩٧٤ الكويت ص ٢١ وما بعدها

(٢) لخصائص ٩٨/١ ٩٩

(٣) المرجع السابق ص ٦٨

(٤) د حديجة الحديثي الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص ٢٢٥ الكويت ١٩٧٤ جامعة الكويت

٢- عند النحاة المحدثين.

أما الشيخ محمد الخضر حسين من النحاة المحدثين فيقسم المسموع عن العرب على النحو التالي:

(أ) ما جاء على القياس.

(ب) ما جاد على غير القياس، وهذا يقسمه الى قسمين احدهما ان يكون كلام العرب سائرا على سنة معروفة ووضع عام فتسمع الكلمة او نحوها ممن لا يعرف بالفصاحة، وهي تخالف المعروف في مجاري الكلام، فهذه لا تصلح ان تكون موضعا للقياس.

ثانيهما ما يرد في الكلام الفصيح ونتحقق انه لم يصدر عن خطأ او تلاعب في اوضاع اللغة، مثل آيات الكتاب الحكيم، والاحاديث التي قامت القرائن على انها مروية بالفاظها العربية الصحيحة، وهذا ان كانت كلمة خرجت عما نسميه قياسا وذلك مثل معائش التي رويت بالهمز في احدى القراءات الصحيحة فانه يصح لنا ان نعطيها حكم استحوذ، واستصوب، فتكلم بها لا شبهة في فصاحتها ولكننا نرجع بأمثالها الى حكم القياس وهو ان مفاعل لا تقلب فيها الياء عينا في بناء مفردة^(١).

الشذوذ والإطراد ومعناهما:

تعرض ابن جني في الخصائص لمعنى طرد شذ لمعرفة معناهما في كلام العرب، اذ الاصل التقابيع والاستمرار، فمن ذلك قولهم طردت الطريدة اذا تبعتها، واستمرت بين يديها ومنها مطاردة الفرسان بعضهم بعضا. اما اصل ش ذ في كلامهم فهو التفرق والتفرد، ومنه قوله الشاعر

(يترك شذان الحصى حواقلا)

(والشذان بالفتح ما تطاير وتفرق من الحصى وغيره) وقد جعل النحاة من هتين الكلمتين مصطلحين اطلقوهما على مواضع معينة في القياس، وفي ذلك يقول الاستاذ أمين الخولي ان مقصود النحاة بقولهم مطرد، وشاذ ليس الكثرة في اعداد الالفاظ المستعملة في الباب وقتها وكأنهم يريدون ان يقولوا ان

(١) المرجع السابق ص ٢٢٩

لمطرود هو ما عرف من الطبيعة العامة للعربية في الباب، والشاذ يقابله بتخالف العامة ويقول. وقد يفهم ذلك من تقسيمهم احوال الوارد في اللغة الى مطرد في القياس والاستعمال، كرفع الفاعل، ونصب المفعول به ومطرود في القياس، شاذ في الاستعمال كاستعمال الماضي من وذر، وودع، اذ نعرف ان اللغة تصوغ من الفعل صوره الثلاث، وهذا هو ما يسمونه الاطراد في القياس، فان ماتت واحدة من هذه الصور صار استعمالها شاذاً، ولو انه باعتبار القياس مطرد فالقياس عنده لا يقوم بالكمية بل لمخالفة العرف والحالة العامة في الباب ويستدل في ذلك على ما جاء في كتاب سيبويه: «هذا باب ما تقول العرب فيه ما افعله وليس له فعل، وانما يحفظ هذا حفظاً ولا يقاس. قالوا حمك ونحو ذلك، فاما جاعوا فيه افعل على نحو هذا، وان لم يتكلموا به، وقالوا ابل الناس كلهم، كما قالوا ارعى الناس كلهم وكأنتهم قد قالوا بل يا بل وقالوا رجل ابل وان لم يتكلموا بالفعل»^(١).

اما جمهور النحاة فمتفقون على ان ما يقاس عليه هو الكثير المطرد في لغات القبائل العربية الفصيحة، فان قل الشئ في هذه اللغات وخالف ما عليه بقية الباب فهو الشاذ الذي لا يقاس عليه فان كان المنطوق به قليلاً، وهو كل ما تكلمت به القبائل فانه يقاس عليه عند جميع النحاة لانه كل ما تكلم به في باب، فان كان لغة لقبيلة وكان قليلاً بالنسبة للغات القبائل الاخرى قيس عليه باعتباره لغة لقبيلة معينة^(٢).

اما القليل الوارد عن العرب والذي اعتبر قياساً في حين يكون غيره اكثر منه الا انه ليس بقياس فان ابن جني يجعله ثلاثة اقسام

(١) ان يكون المسموع مطرداً لا نظير له في الالفاظ المسموعة مع اطباق العرب على النطق به فهذا يقبل ويحتج به ويقاس عليه اجماعاً وذلك قولهم في النسب الى شذومة شئ فلك ان تقول من بعد في الاضافة الى قنوية قنبي، والى ركوبة ركبي والى حلوية حلبي قياساً على شئ، وذلك انهم اجروا فعولة مجرى فعلية لمشابتها اياها من عذة اوجه

(١) لخصائص ٩٦/١ وما بعدها

(٢) الشاهد واصول النحو من ٢٢٧، ٢٢٨

(٣) الشاهد واصول النحو من ٢٤٦ وما بعدها

واما ما هو اكثر من باب شئ ولا يجوز القياس عليه لانه لم يكن هو على قياس فقولهم في ثقفي، وفي قریش قرشي وفي سليم سلمي فهذا وان كان اكثر من باب شئ الا انه عند سيبويه ضعيف في القياس فلا يجوز في سعيد سعدي، ولا في كريم كريمي^(١).

(٢) ان يكون المسموع قد جاد عن فرد واحد وعن طريق واحد مع مخالفتها اجماع الجمهور فان رأي ابن جني ان يحسن الظن به ما دام فصيحة يقبله القياس لانه قد يمكن ان يكون ذلك وقع له من لغة قديمة قد حال عهدها وعفى رسمها^(٣).

وبذلك يكون ابن جني قد سبق بهذه اللفظة ما جاءت به النظرية الحديثة التي تسمى بنظرية الطبقات السفلى والتي تقول ان اية لغة يتكلمها البشر إنما هي عبارة عن كومة من الانقاض التي تجمعت فيها مختلف اللغات القديمة التي كان يتكلم بها منذ ان سكنت هذه المنطقة حتى اليوم^(٤).

ولعل ما قاله عمرو بن العلاء لا يختلف في مضمونه عن مفهوم هذه النظرية فهو يقول: «ما انتهى اليكم ما قالت العرب الا أقله، ولو جاعكم وافرا لجاكم علم وشعر كثير»^(٥).

يقول ابن جني.

فاذا كان الامر كذلك لم تقطع عن الفصح يسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ما وجد طريق الى تقبل ما يورده، اذا كان القياس يعاضده، فان لم يكن القياس مسوغا له كرفع المفعول وجر الفاعل ورفع المضاف اليه فينبغي ان يرد وذلك لانه جاء مخالفا للقياس والسمع جميعا فلم يبق له عصمة تضيفه ولا مسكة تجمع شعاعه^(٦).

(١) راجع الحصائص ج ١ ص ١١٥، ١١٦ وحاشية العدثي الشاهد واصول النحو في كتب سيبويه ص ٢٤٦

(٢) راجع الشاهد ص ٢٤٦ - ٢٤٧ والحصائص ١/ ٢٨٤ - ٢٨٥

(٣) عبد الرحمن ايوب اللغة والتصور، معهد البحوث والدراسات اللغوية ص ٢١

(٤) المرمر ١/ ص ٢٤٨

(٥) الحصائص ١/ ٢٨٥ - ٢٨٦

(٢) ان يكون المسموع منفردا مقطوعا عن غيره لانفراد المتكلم به، فلم يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه. ولقد اخذ ابن جنث بهذا النوع من الرواية اذا كان المتكلم به فصيحاً.

قال: «قال احمد بن يحيى حدثني اصحابي عن الاصمعي انه ذكر حروفا من الغريب فقال: لا أعلم احدا اتى بها الا ابن احمر الروماني، فهذا وامثال الخ وان ورد عن فصيح آخر غير ابن احمر، فحاله واحدة وهي وجوب قبوله وذلك لما ثبت من فصاحة الراوي له لانه اما ان يكون شيئاً اخذه عن ينطق بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه واما ان يكون شيئاً ارتجله لان الاعرابي اذا قويته فصاحته سمعت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه احد قبله به»^(١)

(٢) المقيس: وهو الركن الثاني في القياس، واهمته تأتي من حيث ان ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب قال ابو على الفارسي: «والقياس لا يجوز الا ان تبني على كلام العرب، لان في بناءك ايه ادخال له في كلام العرب والدليل على ذلك انك تقول: طاب الخشكتان فترفعه وان كان اعجميا لان كل فاعل عربي مرفوع فان ما نقيس على ما جاء وصح»^(٢)

والقياس في هذه الحالة ونحوها عندهم جائز كثير والمقيس عندهم صحيح وان كانوا ينطقون به لأول مرة ولهذا تجد ان من القياس ان يسمع الرجل اللفظة المقيسة على كلام العرب فيشك فيها، فاذا رأى الاشتقاق قابلاً لها انس بها وزال استيحاشه منها مما يدل على اعتمادهم على تثبيت اللغة على القياس ومن ذلك انك لو سمعت ظرف ولم تسمع بظرف هل كنت تتوقف ان تقول بظرف راكياً له غير مستحي منه وكذلك لو سمعت سلم ولم تسمع مضارعة لكنت ترتدع ان تقول يسلم، قد اسم اقوي من كثير من سماع غيره ونظائر ذلك فاشية كثيرة»^(٣).

اما المقيس عند سيبويه فهو ما قيس على ما كثر واطرد في كلام العرب والمقيس يجب ان يحمل على المقيس عليه معنى ولفظاً، لا معنى فقط^(٤).

(١) الخصائص ج ٢ ص ٢٥

(٢) نفسه ج ١ ص ٢٥٩

(٣) نفسه ج ١ ص ٣٦٩

(٤) الشاهد ص ٢٧٦

أما إذا تعددت الأصول المقيس عليها لفرع واحد فإن النحاة يختلفون في ذلك والأصح عند السيوطي جوازه ومثال ذلك أي أن في الاستفهام والشرط فإنها أعربت حملا على نظيرتها بعض وعلى نقيضتها كل^(١).

ثالثا الحكم

النحاة متفقون على جواز القياس على حكم ثبت عند العرب. إلا أنهم يختلفون في أمر وهو: هل يثبت الحكم بالنص أم بالعلة؟ فذهب أكثرهم إلى أنه يثبت بالعلة لا بالنص إذ لو كان الحكم ثابتا بالنص لأدى ذلك إلى إبطال اللاحق، وسد باب القياس، إذ القياس حمل فرع على أصل بعلة جامعة بينهما، وإذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس، وكان الفرع مقيسا من غير أصل وذلك محال^(٢).

ومثال ذلك أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ولذلك كان أضعف منه فإذا حمل الفعل الضمير في مثل قواك. زيد أخواك زارهما، لم يستطع اسم الفاعل السببي تحمل الضمير، ولذلك وجب إظهاره فتقول. زيد أخواك زائر إياهما هو، ولا يجوز استناره لقصور اسم الفاعل في العمل عن الفعل^(٣).

فهذا لتركيب في جملة اسم الفاعل السببي مقيس غير مسموع، فتأتي أنت وتقيس الصفة المشبهة على اسم الفاعل، فتقول سمزيد أخواك حسن في عينه هما. قياسا على جملة اسم الفاعل المتقدمة، فهذا قياس على مقيس^(٤) لعلة جامعة بينهما هي القصور عن العمل، فلو قيل إن الرفع والنصب في ضرب زيد عمرا بالنص لا بالعلة بطل اللاحقا بالفاعل والمفعول والقياس عليهما وذلك لا يجوز.

وقد ذهب بعضهم في أنه يجوز لك أن تثبت في محل النص بالنص، ويثبت فيما عداه بالعلة ومن ذلك النصوص المقبولة عن العربي المقيس عليها بالعلة

(١) الاقتراح ص ١٠٧

(٢) انظر الاقتراح ص ١١٠ والشاهد ص ٢٧٧، ٢٧٨

(٣) انظر الخصائص ج ١ ص ١٨٦

(٤) سعيد الأفغاني أصول النحوي ص ٢ دار الفكر بمشق ١٩٦٤ ص ١١٢

الجامعة في جميع ابواب العربية لأن النص مقطوع به او العلة مظنونة وحالة الحكم على المقطوع به أولى من احالته على المظنون^(١)

ولا يجوز عندهم ان يكون الحكم ثابتا بالنص والعلة معا، لانه يؤدي الى ان يكون الحكم مقطوعا به مظنونا في حالة واحدة

وقد رد ابن الانباري هذا التعليل اذ الحكم انما يثبت بطريق مقطوع به متأكد منه وهو النص، اما العلة فهي التي دعت الى اثبات الحكم «فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب، ونظن ان العلة هي التي دعت الواضع الى الحكم، فالظن لم يرجع الى ما يرجع اليه القطع بل هما متغايران فلا تناقض بينهما»^(٢)

وقد وقف النحاة عن علاقة الحكم بالعلة التي يبني عليها المقياس عليه وهل يجوز بقاء الحكم مع زوال العلة، ام يزول بزوالها؟ ان ابن جني يرى ان الاصل هو زوال الحكم بزوال العلة الا انه قد تزول العلة ويبقى الحكم.

ومن ذلك ما انشده ابو زيد

حمى لا يحل الدهر الا باذننا ولا نسال القوم عقد الميثاق

اذ ان فاء ميثاق التي هي واو وثقت انقلبت إلى ياد قبلها كسرة، كما انقلبت في ميراث وميعاد، فكان يجب على هذا لما زالت الكسرة في التكرار ان تعاود الواو فتقول على قول الجماعة الميثاق كما تقول الموازين والمواعيد، وان تركهم الياء في ميثاق ربما أوهم ان انقلاب هذه الواو ياد ييس لوجود الكسرة قبلها اذ لو كان من اجلها لوجب زواله مع زوالها، الا ان الامر ليس كذلك اذن العلة في قلب هذه الأشياء - على رأي ابن جني - هو فعلا من اجل وقوع الكسرة قبلها وذلك لأشياء منها ان الاستعمال الشائع هو اعادة الواو عند زوال الكسرة وذلك مثل قولهم موازين، ومواعيد ومنها ان العرب تحمل الجمع على حكم الواحد وان لم يستوف جميع احكام الواحد نحو ديمة، نيم.

(١) الشاهد و اصول البحر ص ٢٧٨ نقلا عن لمع الادلة لابن الاسدي

(٢) الشاهد و اصول البحر ص ٢٧٨

ومنها انهم اجروا ياء ميثاق مجرى الياء الاصلية وذلك كبنائك من اليسر مفعالا، وتكسرك اياء على مفاعيل كميسار ومياسير فمكنوا قدم الياء هي ميثاق أنسا بها واسترواحا اليها، ودلالة على تقبل الموشع لها ومنها ان الغرض في هذا القلب انما هو طلب للخفة متى وجدوا طريقا او شبهه في الإقامة عليها، اما اذا اجتمع للحكم الواحد اكثر من علة اخذ اقواها وأولها جاء في الخصائص لابن جني

«وكذلك حديث فتية وصبيان، وصبية في اقرا الياء بحالها مع زوال الكسرة في صبيان وفتية وذلك ان القلب مع الكسرة، لم يكن له قوة قي القياس، وانما كان مجنوا حابه به الى الاستخفاف وذلك ان الكسرة لم تل الواو ألا ترى ان بينها حاجرا، وان كان ساكنا فان مثله في اكثر اللغة يحجز، وذلك نحو جرو وعلو وصنو وقنو ومقول فلما أعلوا في صبية ويابه علم ان اقوى سببي القلب انما هو طلب الاستقفاف، لا متابعة الكسر مضطرا الى الاعلال، فلما كان الامر كذلك امضوا العزمة في ملازمة الياء، لانه لم يدل من الكسرة مؤثر يحكم القياس له بقوة فيدعو زواله الى المصير الى ضد الحكم الذي كان وجب به فكأن باب ميثاق أثر في النفس أثرا قوي الحكم فقرر هناك، فلما زال بقي حكمه دالا على قوة الحكم الذي كان به، وباب صبية، وعليه أقر حكمه مع زوال الكسرة عنه، تدارا في ذلك بأن الاول لم يكن عن وجوب فيزال عنه لزوال ما دعا اليه، وانما كان استحسانا، فليكن مع زوال الكسر ايضا استحسانا^(١)

رابعاً العلة،

ولما كانت العلة - الركن الرابع في القياس - قد نالت في الدروس والبحوث المستفيضة حد بلغت به شأن بقية اركان القياس مجتمعة فقد افردنا لها فصلا خاصا بها حتى تتمكن من الاحاطة بمسائلها المتشعبة^(٢).

(١) راجع الخصائص ج ٢ من ١٥٧ - ١٦٣ والشاهد واصول النحو ص ٢٧٦ - ٢٧٢

(٢) هو الفصل الثاني من هذا البحث

اصول القياس في النحو العربي

يذهب بعض الباحثين الى ان القياس في النحو العربي نشأ نتيجة لتأثر نحاة العرب بالمنطق اليوناني^(١).

واذا كان القياس بصورته العقدة ومفهومه الفلسفي قد عرف طريقة الى الفقه الاسلامي، وإلى النحو العربي بعد ذلك في فترة متأخرة نسبيا فان العرب قد عرفوا القياس بصورته الفطرية على عهد النبي صلى الله عليه وسلم اذ ان بعض الاحكام الشرعية كانت تقوم عليه، روى معاذ بن جبل «رضي الله عنه» ان النبي صلى الله عليه وسلم لما بعثه الى اليمن قال له كيف تصنع ان عرض لك قضاء؟ قال اقصي بما في كتاب الله. قال فان لم يكن؟ قال فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم يكن في سنة رسول الله؟ قال أجتهد رأيي ولا آلو^(٢) وهذا اقرار من معاذ بن جبل بأنه كان يجتهد برأيه والاجتهاد ضرب من القياس ونتيجة له في الوقت ذاته.

كما استعمل العرب القياس بمفهومه الفطري في مجازة فحول الشعراء والنسج على منوالهم من امثال امرئ القيس، جاء في اعجاز القرآن للباقلاني: «ان العرب تعلم اولادها قول الشعر بوضع غير معقول يوضع على اوزان الشعر كأنه على وزن: «قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل»

ويسمون ذلك الوضع «المتير» «اشتقاقه من المترو وهو الجذب»^(٣) أي انهم كانوا ينشئون القصيدة المراد بناؤها على مثال القصيدة القديمة.

ومما يستدل له على ان العرب قد اجروا القياس ما جاء في الخصائص مما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، ان قوما من العرب اتوه، فقال لهم من انتم؟ قالوا نحن بنو غيان، قال. بل انتم بنو رشدان^(٤) فزاد النبي صلى الله عليه وسلم الالف والنون قياسا على غيان»

(١) د. ابراهيم انيس - من اسرار اللغة ص ١١٦ - ١١٧

(٢) النسخ في القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص ٩٢

(٣) انظر الباقلاني اعجاز القرآن ص ٦٢

(٤) الخصائص ج ١ ص ٢٥٠ - ٢٥١

ولقد نشأ القياس مع النحو العربي، فهذا ابن سلام يقول في طبقات فحول الشعراء: وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي^(١)

وجاء في طبقات النحويين واللغويين: «فكان أول من أصل ذلك وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز موضعوا للنحو أبواباً.. فكان لكل واحد منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول ومد من القياس، وفتق من المعاني وأوضح من الدلائل وبين من العلل^(٢)».

وكان ابن أبي إسحاق، أول من دمج النحو ومد القياس وشرح العلل وكان معه أبو عمرو بن العلاء، وكان ابن أبي إسحاق أشد قياساً وأبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب، ولغتها وغريبها^(٣).

وروي ابن سلام قال: قلت ليونس هل سمعت من أبي إسحاق شيئاً؟ قال: نعم، فقلت له هل يقول أحد الصوريق، يعني السويق؟ قال: نعم، عمرو بن نعيم تقولها وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس^(٤)

وأملك لاحظت معي أن الروايات التي قدمناها لك تتفق جميعاً على أن المرعيل الأول من النحاة قد عرف القياس ومدّه وأن صنيعهم هذا قد اقترن بعملية وضع النحو بل لقد غدا القياس منذ ذلك العصر غاية من الغايات التي ينشدها علم اللغة، فمن ذلك ما أجاب به أبو إسحاق يونس بن حبيب بأن عليه أن يبحث عن باب من النحو يطرد وينقاس عندما سأله هل يقول أحد الصوريق يعني السويق.

فائدة القياس:

القياس هو الوسيلة التي يجنح إليها الواحد منا لمجازاة العربي في كالمهم، و لنسج على منوالهم، لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، «إلا

(١) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء در المعارف ص ٥

(٢) لريدي، طبقات النحويين واللغويين ص ١١، ١٢

(٣) بعية الرعاة

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٦

ترى انك لم تسمع انت ولا غيرك اسم كل فاعل، ولا مفعول وانما سمعت بعضه فقسست عليه غيره^(١).

وفائدة القياس اذن أن يغني المتكلم عن سماع كل ما أثر عن العرب، إذ حسبه ان يصوغ المضارع او المصدر أو اسم الفاعل على نظائرها مما نطقه العرب وأطرد في كلامها، لأنه لو كان في حاجة الى سماع كل ذلك والا لما كانت للحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون وتقبلوها وعمل بها المتأخرون معنى يفاد. ولكان القوم قد جاعوا لجميع المواضي، والمضارعات وأسماء الفعالين والمفعولين.. ولما اقنعهم ان يقولوا اذا كان الماضي كذا وجد ان يكون مضارعه كذا، واذا كان المكبر كذا فتصغيره كذا..^(٢)

فتطبيقا لما وضعه شيوخ العربية الاوائل من قواعد لغوية، أو نحوية أو صرفية هو في حقيقته القياس الخالص القائم على التشابه أو التماثل بين ما تعلمناه، وما نراه للمرة الاولى^(٣).

ولقد اصبحنا في عصرنا الحاضر اشد ما نكون حاجة الى القياس لأغراض ثقافية وحضارية وعلمية يطول شرحها.

يقول الاستاذ سعيد الافغاني.

«فلما كانت سيل حاجات الحياة من الحضارة الغربية وجد القوم انفسهم ازاء مستحدثات لا قبل لهم بها كثرت الصحف والمجلات والمؤلفات، واحتاجوا الى فيض من المصطلحات يعبرون بها .. الى ان قيض الله فريقا ترفع عن ابتدال الدهماء في الاسواق وحرص على التراث العربي الكريم، تشمر عن ساعد الجد يتحرى لهذه المستحدثات مصطلحات عربية فان لم يجد أحدث لها عن طريق الاشتقاق^(٤)، «والاشتقاق ما هو الا استخراج لقس من لفظ أو من أخرى على اساس قياسي، فالصلة بين الاشتقاق، والقياس قوية».

(١) القصائص ج ١ ص ٣٥٧

(٢) المعصنات ج ٢ ص ٤٠، ٤١

(٣) الشاهد وأصول النحو ص ٢٢٤

(٤) سعيد الافغاني في أصول النحو ص ١١٨

فاذا قال الاقدمون هندس، وخندق وقرطس، قاس المعاصرون على ذلك وقالوا كهرب، وأكسد، ويلمر . الخ

ولا شك ان القياس في هذا الباب يفتح الباب واسعا امام اللغة في استيعاب معاني التعامل مع الالبوت الحضارية الحديثة التي تدخل في حياة الانسان بالعشرات والمئات كل يوم.

جاء في احدى توصيات المؤتمر الثاني للتعريب «يفتح باب الوضع للمحدثين على مصراعيه بوسائله المعروفة في نمو اللغة ... وأن يطلق القياس في لفصحي ليشمل ما قاسه العرب وما لم يقيسوه»^(١)

المصادر اللغوية للقياس:

اعتمد النحاة في قياسهم على ما ثبت في كلام العرب، وعلى من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده الى ان فسدت الاسفة بكثرة المولدين نظما أو نثرا عن مسلم أو كافر^(٢).

القرآن الكريم:

القرآن مصدر من أوثق المصادر للقياس اللغوي، فالنحاة متفقون على أنه من أهم الاصول التي يعودون اليها عند القياس، وعند الاستشهاد، فقد نزل بلغة قريش، فصيح لغات العرب، وأجودها انتقاء للافصح من الالفاظ وأسهلها على اللسان عن النطق^(٣)

وكما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا، أم أحادا^(٤)، وقد اجمعوا على الاحتجاج بالقراءات المشاذة في العربية، اذا لم تخالف معروفا، بل لو خالفته يحتج به في ذلك الحرف بعينه^(٥).

(١) انظر توصيات المؤتمر الثاني للتعريب الذي انعقد باجرائه من ١٢ الى ٢٠ ديسمبر ١٩٧٢ في مجلة دهمرة الوصل العدد السادس فبراير ١٩٧٥

(٢) الاندراج في علم اصول النحو ص ٤٨

(٣) السيوطي، المهر جا ١ ص ١١٢

(٤) جاء في لاتقان، المتواتر للقراءات السبعة المشهورة والاحاد قراءات الثلاثة التي هي تمام العشر، وتلحق بها قراءة الصحابة، والشاذ قراءة التاميين كالاعمش ويحي بن رقاب وابن جبير وسهول انظر الاتقان في علوم القرآن للسيوطي ج ١ ص ٧٦

(٥) القنراج في علم اصول النحو ص ٤٨

وانقد اولى المسلمون القرآن اهتماما كبيرا وضبط نصه بحيث لا يرقى اليه
ابنى ريب وأصبح المثل الاعلى اليه يفزع الفقهاء، ومنه يأخذ علماء اللغة
شواهدهم، ومنه يبني النحوي قواعد اعرابه، ويرجع اليه القول في معرفة خطأ
القول من صوابه^(١)

٣) الحديث الشريف:

يراد بالحديث ما اشتمل على اقواله صلى الله عليه وسلم، أو ما ورد عنه من
فعل أو تقرير أو ما عدا ذلك من شؤون عامة أو خاصة تتصل بالدين، وقد ضم
اليه ما ورد عن الصحابة، فالصحابه كانوا يعاشرون النبي صلى الله عليه وسلم
ويشهدون قوله ويسمعون عنه، وجاء التابعون بعد ذلك فعاشروا الصحابة
وسمعوا منهم ورأوا ما فعلوا، وهكذا أخذت أقوال هؤلاء الصحابة حكم الأقوال
المرفوعة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة الاحتجاج به في اثبات
لفظ لغوي، أو قاعدة نحوية^(٢).

وأما كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه على
اللفظ المروي وذلك نادر جداً وإنما يوجد في الاحاديث القصار وعلى قلة ايضاً،
فان غالب الاحاديث يروى بالمعنى وقد تداولها الاعاجم والمولودون^(٣)

وقد كان ينبغي بل يجب ان يستشهد بالحديث الشريف بعد القرآن لولا أن
المسلمين أجازوا روايته بالمعنى فرووها بما أدت اليه عباراتهم، فزأوا ونقصوا
وقدموا وأخروا ... ولهذا ترى الحديث في القضية الواحدة مروياً على أوجه
شتى بعبارات مختلفة^(٤). وكان من رواة الحديث نفر قليل من الاعاجم حتى انهم
زعموا أن احد هؤلاء الرواة قال لعمر بن عبيدك ما تقول في حاجة نبحت من
قفائها؟ فراجع عمرو فقال من قفاؤها فراجع فقال من قفاها^(٥)

(١) حديجة الحديثي الشاهد وأصول النحو في كتاب سيويه ص ٢١

(٢) الشاهد وأصول النحو ص ٦١ وفجر الاسلام ص ٢٤٤

(٣) السيوطي الاقتراح ٥٢

(٤) تلتقتراح ص ٢٠

(٥) الجحظ. البيان والتبيين تحقيق عبد السلام هارون القاهرة ١٩٤٩ ج ٢ ص ٢١٢

أضف الى ذلك ان الحديث لم يكون في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كما
يؤمن القرآن، بل ان هناك احاديث تنهي عن تدوين الحديث منها ما رواه مسلم
في صحيحه عن ابي سعيد الخدري انه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا تكتبوا عني ومن كتب غير القرآن فليعنه، وحدثوا عني فلا حرج، ومن
كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار^(١)

وقد كان من نتائج عدم تدوين الحديث وجواز روايته بالمعنى دون لفظ النبي
صلى الله عليه وسلم أن وقف جمهور النحاة من الاستشهاد بالحديث والقياس
عليه مواقف متباينة

طائفة منعت الاحتجاج به مطلقا وعلى رأسها ابو حيان النحوي، وشيخه ابو
الحسن بن الضاذع متابعين في ذلك من تقدمهم من النحاة ومن شيوخ
المدرستين وطائفة اتخذت الوسط سبيلا وعلى رأسها الشاطبي واليسوطي
حيث اجازوا الاستشهاد بالاحاديث القصار التي يمكن حفظها والتي تجري
مجري الامثال، وكثير المحدثين.

وطائفة ثالثة اجازت الاستشهاد بالحديث كله وعلى رأسها ابن مالك
الاندلسي وابن هشام الانصاري^(٢).

واذا كان الحديث قد روى بالمعنى ورواه في بعض الاحيان مولون واعاجم،
أقول ما دام الامر كذلك فقد كان ينبغي أن يكون موقف النحاة من رواية
الحديث مثل موقفهم من رواية الشعر واللغة ويكون مقياسهم في ذلك درجة
فصاحة المأخوذ عنه وموقعه الجغرافي هذا فضلا عن درجة عرويته

ويجب ان نشير الى حرص رجال الدين والمحدثين على سلامة رواية الحديث،
وجهدهم في الحصول على احاديث صحيحة بالنسبة الى رسول الله، وأنه تلفظ
بها أو أشار الى معناها فتتبعوا رواية الحديث بالتعديل والترجيح^(٣)

(١) فتح الاسلام ص ٢٤٦

(٢) ٩٢ لشاهد واصول النحو ص ٦٢ موقف الشاطبي واليسوطي من الحديث الشريف هو ان الحديث
على قسمين، قسم يعني بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به الاستشهاد اهل اللسان، وقسم عرف باعتناء ناقله
لفظه المقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحتها ككتابه لهماذان وكتابه لوائل فهذا يصح
لاستشهاد به في العربية

(٣) د محمد عيد الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث عالم الكتب ط ١٩٧٢

ومن رواية الحديث في ذلك العصر عامر بن شراحيل النخعي الذي قال عنه ابن عباس الكوفي لمناظره في حضرة ابي العباس «وأين انت ممن لم تر عيبك مثله في زمان من اصحاب النبي ولا أحفظ لما سمع ولا أفقه في الدين ولا أصدق في الحديث ولا أعرف بمغازي النبي صلى الله عليه وسلم، وأيام العرب وحدود الاسلام، والفرائض والغريب والشعر ولا أوصف لك أمر من عامر بن شراحيل الشعبي»^(١).

ومن رواية الحديث في ذلك العصر ايضا حماد بن سلمة الذي قال فيه
اليزيدي

ياطالب النحو ألا فابكه
بعد أبي عمرو وحماد
وكان المتجمعون بسيوييه يرون أن قصته مع سيوييه «أي حماد» هي الدافع الذي دفع سيوييه الى تعلم النحو فقد قالوا ان حمادا قال يوما «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحد من اصحابي الا وقد اخذت عليه ليس با لدرء» فقال سيوييه «ليس ابو الدراء» فقال حماد لحت يا سيوييه، فقال سيوييه «لا جرم لأطلبن علما لا تلحنني فيه ابدا»^(٢).

ومن رواية الحديث في ذلك العصر المحدث الفقيه أيوب السحتياتي الذي يقول فيه الحسن البصري أيوب سيد شباب أهل البصرة^(٣)، والذي تتلمذ له الخليل ابن أحمد وهو القائل «تعلموا النحو فإن جمال للوضع وتركه هجنة للشريف»^(٤).

وبعد، ان هذا العرض لجهود المحدثين يجعلنا نقول مع الدكتور مهدي المخرومي بأن ترك الاستشهاد بالحديث التي يرويها هؤلاء الرواة وأمثالهم خسارة كبيرة أنزلها بالعربية تشدد النحاة وتعصبهم، إذ ماذا كان يضيرهم لو أنهم وقفوا من هؤلاء لرواة موقف الادباء ووراء اللغة عندما تنبهوا الى ريف

(١) مهدي المخرومي، مدرسة الكوفة ص ٥٩، نقلا عن ابن الفقيه «البلدان ط ليدن ص ١٧١

(٢) مهدي لمخرومي، مدرسة الكوفة ص ٥٩، ٦٠ نقلا عن السيار في اخبار النحويين اسعريين ص ٤٢، ٤٤

(٣) المرجع لسابق ص ٦ نقلا عن الجاحظ انبيان ولسين

(٤) الجاحظ البيان ولسين ص ٢٠ تحقيق عبد السلام هارون لجنة التدقيق والنشر القاهرة ١٩٤٨ ص ٢١٩

بعض الرواة فرفضوه ونصوا على من صحت ملكته منهم فقبلوا روايته، انهم لو فعلوا ذلك لوجدوا انفسهم أمام طائفة كبيرة من النصوص الموثوقة التي تصلح لان تكون من المصادر التي يرجعون اليها لك ثقة عندما يريدون تدوين احكامهم^(١)

(٣) كلام العرب:

كان السماع من افواه عرب البوادي من اهم الموارد التي اعتمد عليها اللغويون في استخلاص الامثلة والتراكيب اللغوية التي اتخذها النحاة بعد ذلك مقاييس لطرد القاعدة النحوية فقد أثر عن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله المشهور عليكم بديوانكم الا تضلوا فقالوا وما ديواننا؟ قال شعر الجاهلية فان فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم^(٢).

وهكذا انبرى النحاة وعلماء اللغة يستقون من هذا المعين الذي لا ينضب قواعدهم وأقيستهم، وكان بكل فريق نور محدد لا يتجاوزوه. فاللغوي شأنه ان ينقل ما نطقت به العرب وألا يتعداه، أما النحوي فشأنه أن ينصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه، ومثالهما المحدث والفقيه فشأن المحدث نقل الحديث برمته ثم ان الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه ويبسط فيه علله ويقيس عليه الامثال والاشباه^(٣).

وقد اختلف اللغويون والنحاة في تحديد الرقعة الجغرافية التي ينبغي أن يقاس على كلام سكانها.

فابن جني يبيح لك أن تقيس على مختلف اللغات العربية، فكل لغة ضرب من القياس يؤخذ به، وليس لك أن تردّ أحدي اللغتين بصاحبيتها لانها ليست أحقّ بذلك من وسيلتها، ولكن غاية ملاك في ذلك أن تتميز احداها فتقريبها^(٤)

(١) مهدي المحرومي مدرسة الكوفة ص ٦٠ ، ٦١

(٢) محمد خير العلواني، أصول النحو العربي ص ٢١ - والنص عن القرطبي. الجامع لاحكام القرآن ج ١ ص ١١٠

(٣) الموهب ج ١ ص ٥٩

وهناك من توسع في القياس، فلم يقصره علي قبيلة أو مجموعة من القبائل فأباح القياس علي جميع الكلام المأثور عن العرب، فمن ذلك ما ذهب اليه المازني من أن «ماقيس علي كلام العرب فهو من كلام العرب»^(١)

وهناك فريق ثالث جعل لغة قريش في الدرجة الاولى من الفصاحة والارقة والتهذيب «لان قريشا ارتقت في الفصاحة عن عننة تميم وكشكشة ربيع وكسكسة هوزان وتضجع قيس، وعجرفية ضبة وثثلة بهراء»^(٢)

وبما نجد ابن جني وشيخة المازني قد اطلقا القياس وأباحاه علي مختلف اللغات نجد جمهور اللغويين قد حددوا الجهات الجغرافية التي يحسن لاستشهاد بسكانها. يقول الفارابي

«كانت قريش أجود العرب انتقاء لأفصح لالفاظ وأسهلها علي اللسان عند النطق . والذين عنهم نقلت العربية وبهم اقتدي وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس وتميم، وأسد، فان هؤلاء هم الذين أكثر ما أخذ عنهم، ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب والاعراب والتصريف ثم هذيل، وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم وبالجمله فانه لم يؤخذ عن غيرهم من حضر قط ولا من سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الامم الذين حولهم»

ويمضي الفارابي في ذكر القبائل الذين امتنعوا عن الاخذ عنهم بسبب مجاورتهم اما أهل مصر من القبط، أو لمجاورتهم أهل الشام من النصاري أو لمجاورتهم الفرس، أو اليونان الخ^(٣)

ونحن اذا تصفحنا الخريطة التي حدودها موردا للاخذ منها نجد ان كل القبائل القاطنين فيها بعيدون كل البعد عن أي غزو لغوي من شأنه أن ينال من ألسنتهم وقد قام بهذه المهمة مهمة الجمع والتحري - ثلة من علماء اللغة من عرفوا بالامانة وسعة العلم «وكانوا في عصرهم أنمة الناس في اللغة ولشعر، وعلوم العرب، ومنهم أخذ ما في أيدي الناس من هذا العلم، وعلى رأسهم بوزيد، وأبو عبيد، والاصمعي، وكلهم أخذوا عن عمرو بن العلاء للغة ولتحو والشعر، وروى عنه القراءة

(١) انحصائهم ج ٢ ص ١١ والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٢ . ٥٢

(٢) المهر ج ١ ص ٢١١

(٣) المهر ج ٢ ص ١٤ وما بعدها



القياس اللغوي وصلته بالعلوم الدينية

يرجع الفصل في نشأة علوم اللغة العربي إلى علم أصول الدين، حركة تدوين الفقه، وأصول الحديث كانت قد نهضت واستوت على سوقها قبل نشأة علوم اللغة العربية، فقد كانت اللغة وسيلة لفهم الدين وخدمته وصيانة نصوصه وذلك لأن علم الكلام كان اسبق من النحو إلى مجالس العلم وحلقات المناظرة.

من أجل ذلك كان النحاة يتنزعون أصول قواعدهم انتزاعاً من العلوم الدينية ليصطنعوها في اقيستهم النحوية، خصوصاً، وأن معظم هؤلاء النحاة كانوا من رجال الدين أو من علماء الكلام، وأن أئمة القياس في النحو سيبويه والفرّاء وأبو علي الفارسي والرماني وابن جني والزمخشري وأضرابهم كلهم كانوا معتزلة^(١)

وقد كان للمعتزلة أثر كبير في القياس في اللغة كما يظهر ذلك من قولهم بأن اللغة اصطلاحية من وضع البشر لا توفيقية، وكما يظهر في تحرر الجاحظ وأمثاله من المعتزلة في تشقيهم الكلام واستعمالهم للمولد من الالفاظ بل الاعجمي^(٢)

بل إن هذا التفاعل الذي كان بين النحويين ولفقهاء جعل نحويًا مثل الجرمي يقول «أنا منذ ثلاثين افتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه»

وما يؤيد هذه الصلة التي تجمع القياس النحوي بالقياس الفقهي ما رواه ابن خلكان من أن محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة سأل الفرّاء «ما تقول في رجل صلى فسها فسجد سجدة للسهو فسها فيها؟ فكر لفرّاء ساعة ثم قال له لا شيء عليه فقال محمد ولم؟ قال لأن التصغير عندنا لا تصغير له وإنما السجدة تمام الصلاة فليس للتمام تمام^(٣)

وهكذا «امتزجت أبحاث الفقهاء والمتكلمين بأبحاث النحو والنحويين، وأعان على ذلك عدم التخصص في الدراسة، وأخذ كل فريق بسبب من ثقافة الآخر^(٤)

(١) الحصائص ج١ ص ١٦٢

(٢) راجع سعيد لامعدي أصول النحو ط ٢ بمشق ص ١٠٤، ١٠٣

(٣) ابن خلكان، وفيات الاعيان ج١ القاهرة ١٩٤٨ ص ٢٢٧

(٤) د عبد الفتاح اسماعيل شلبي، أبو علي الفارسي - الفجالة القاهرة ١٩٥٨

وها هو السيوطي يقر بأنه رتب أصول النحو على ترتيب أصول الفقه في
الانواب والفصول والتراجم إذ «فيه يعرف القياس وتركيبه وأقسامه من قياس
المعلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد الى غير ذلك على حد أصول الفقه، فان
بينهما من المناسبة مالا خفاء به لان النحو معقول من منقول كما ان الفقه
معقول من منقول»^(١)

(١) انظر مقدمة الاقتراح ص ٢٢

القياس بين مدرستك البصرة والكوفة

يمكن أن ترد «اختلاف النحويين البصريين مع اندادهم الكوفيين الي سبب رئيسي هو الطريقة التي يجب أن يتم بها القياس، أو بعبارة أوضح نقول، ان لخلاف بين الفريقين كان أكثر ما يدور حول اللغة التي يجب أن تكون مقياسا للكالم، فتبني عليها الاحاديث والتعابير، وحلو الحدي الذي يجب أن تقف عنده عملية القياس على كلام العرب، فالقياس عند البصريين لا يصح الا اذا كان يقف على قاعدة متينة أي يعتمد على حشد من الشواهد لكثيرة التداول بين لسنة العرب لخلص من الذين اعترف لهم بالفصاحة وابتعدوا عن مظان الخطأ كالاتصال بالاعاجم بالرحلة أو الجوار الي غير ذلك من البدع التي وضعوها والتي تحدثنا عنها في مقدمة هذا الفصل أو ما ورد في القرآن الكريم

ولقد أخلص البصريون للقياس وجعلوه المرجع الذي يعوبون اليه كلما صادفتهم كلمة غريبة أو استعصي عليهم تعبير لم يالفوه

يقول السيوطي اتفقوا على ان البصريين أصح قياسا لانهم لا يلتفتون الي كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية^(١).

ومما يبين لك تمسكهم بالقياس وتشددهم فيه هذه الرواية اذ سئل عمرو بن علاء عما وضع مما أسماء عربية أيدخل فيها كلام العرب كله، فقال لا ، فقليل كيف تصنع فيما خالفك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات^(٢)

اما الكوفيون فهم يقيسون على القليل الشاذ والنادر «فلم تكن لهم أصول يبون عليها غير ما أخذوه عن أساتذتهم البصريين، ولم سحنوه، ثم جعلوا من عدم المنهج في سماعهم منهجا خاصا لهم، فسمعوا الشاذ والحن والخطأ ، فلما اقتضت المنافسة أن يكون لهم قياس كما لأولئك بنوه على ما عندهم مما يتنزه عن رواية البصري^(٣).

(١) سيوطي، الاقترح ص ١٠٠

(٢) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين ص ٢٩

(٣) سعيد الافغاني ، في أصول النحو

وقد بلغوا من التساهل في الاعتداد بالأشعار الشاذة حدا جعلهم يحيزون القياس على المثال الواحد^(١) المسموع ونحن عندما نستعرض لمسائل التي ساقها ابن الأنباري في كتابه «الانصاف» وما ورد فيها من أقيسة نجد أن كلا الفريقين كان حريصا كل الحرص على استعمال القياس وأنهما قد يستعملانه «أي القياس» في المسألة الواحدة مع الاختلاف في التناول والطريقة والفتية المراد الوصول إليها، فمن ذلك ما نجده في المسألة الخامسة عشر حيث ذهب الكوفيون إلى أن أفعل التعجب في قولك ما أحسن زيد، اسم ودليلهم في ذلك أنه جامد لا ينصرف تماما كالاسماء، وأنه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الاسماء

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنه فعل أنه إذا أوصل بياء لضمير دخلت عليه نون الوقاية نحو ما أحسنتي عندك وما أعلمني في ظنك، ونون الوقاية لا تدخل إلا على الأفعال^(٢)

ولعلك لاحظت معي أن القياس قد استعمل من كلا المدرستين في هذه المسألة، فالكوفيون يذهبون إلى اسمية أفعل التعجب قياسا على الاسماء في كونه جامدا وقابلة للتصغير، بينما يذهب البصريون إلى فعلية قياسا على الأفعال التي تقبل نون الوقاية

نخلص من كلامنا عن موقف مدرستي البصرة والكوفة إلى أن كلا الفريقين كان حريصا كل الحرص على اصطناع القياس، وأن البصريين كانوا أكثر تشددا وأقل اعتدادا بكل ما يعرض لهم من الشواهد الشعرية ولفظية علي عكس الكوفيين الذي تسامحوا إلى حد كبير في قبول لشواهد والقياس عليها

(١) عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث ص ١٦١

(٢) الانصاف، مسألة ١٥

نقد عن موقف النحاة من القياس

يذكر الرواة والمؤرخون - كما مرّ بنا - أن عبدالله بن أبي اسحاق، كان أول من جمع النحو، ومدّ القياس وشرح العلل^(١) إذ كان أشدّ تجريدا للقياس من أبي عمرو^(٢)، وهذا إن دلّ على شيء، فإنما يدلّ على أن عبدالله بن أبي اسحاق، أول من بحث في القياس وعلل النحو فقد كان الحضرمي يعدّ القياس، أي يطرده، ويجعله شاملا لا استثناء فيه^(٣).

وعلى الرغم من أن بعض الباحثين يذهبون إلى أن القياس الذي ينسب إلى عبد الله بن أبي اسحاق هو وضع القاعدة النحوية لا غير^(٤)، أقول على الرغم من كل هذا فإن معظم النحاة المعاصرين يرون أن المقصود بالقياس هنا هو ما تعارف عليه الباحثون من أنه حمل فرع على أصل لعله جامعة بينهما، إذا كان في معناه، أي قياس الأمثلة على القاعدة وذلك إن المنقول المطرد يعتبر قاعدة، ثم يقاس على غيرها^(٥) وقد استدل أصحاب الرأي الأول «الذين أنكروا أن يكون عبدالله أول القياسيين» بعدة أدلة منها

أن ابن سلام نسب القياس إلى أبي الاسود الدؤلي حيث قال: وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الاسود الدؤلي وأنه كان يريد من القياس استنباط القواعد، والاهتداء إلى الضوابط، وأن المراد بالوضع هو الابتداء والمراد بالتجريد هو الاستنباط الذي يأتي في مرحلة متأخرة عن الوضع، وأن مصطلح القياس في كلام ابن سلام لا يمكن أن يصرف إلى غير القاعدة أو الضابط النحوي، إلى آخر ما ذهبوا إليه، والصواب الرأي الثاني.

ذلك أن القياس - كما رأينا - قديم في اللغة العربية متأصل فيها فقد عرفه لعرب قبل أن يضع أبو الاسود مبادئ النحو وإذا كانت فكرة القياس ترتبط

(١) د. عبد العال سلام، الحلقة المفقودة في النحو العربي نقلا عن مرفعة الألباء ص ١٢

(٢) نفسه نقلا عن تراتب النحويين ص ١٢

(٣) د. محمد خير الطوسي، الفصل في تاريخ النحو العربي ج ١ ص ١٤٥

(٤) نفسه

(٥) محمد عبد أصول النحو العربي ص ٧٦

بالعقل والتفكير، فهي جزء من القوانين العقلية، وهبة العقل و لتفكير لا تختلف كثيرا باختلاف العصور^(١)

يقول الدكتور شوقي ضيف ان بن ابي اسحاق هو الذي يعد بحق أستاذ المدرسة البصرية لانه أول من بعج النحو ومد القياس، بحيث يحمل ما لم يسمع عن العرب علي ما سمع عنهم. وذلك الى جانب تعليله لهذه القواعد وجعل تمسكه الشديد بتلك القواعد المعللة والقياس عليها قياسا دقيقا يخطئ كل من يعرف في تعبيره عنها كما فعل ذلك مع الفرزدق اذ سمعه مرة يصف رحلته الى الشام في قصيدة مدح بها يزيد بن عبد الملك على هذا النمط

مستقلين شما الشام تضرينا بحاصب كنديف القطن منثور

علي عمائمها يلقي وأرحلنا علي زواحف تزجي مزارير

«بكسر الراء فقال له أسأت انما هو مهارير مشيرا بذلك الى قياس النحو في هذا التعبير لانه يتألف من مبتدأ وخبر^(٢)

أما ابو عمرو بن العلاء فقد كان يعمل بالاطراد في القواعد ويتشدد في القياس.

وحكى ابن نوفل أنه قال سمعت ابي يقول لابي عمرو بن العلاء أخبرني عما وضعت من اسميته عربية أيدخل في كلام العرب كله؟ قال لا، فقلت كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني فيه لغات^(٣)

ثم جاء لخليل، وقد اعتبر الغاية في استخراج مسائل النحو، وتصحيح القياس فيه^(٤)، كما اعتبره ابن جني سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه^(٥) ويصور كتاب سيبويه آراءه النحوية واعتماده على لقياس والتعليل في تأصيل القواعد

(١) المفصل في تاريخ النحو ج١ ص ١٤٨

(٢) رجع لمفصل في تاريخ النحو العربي ج١ ص ١٤٨، رجع لمفصل في أصول النحو العربي ص ٢٣ - ٢٥

(٣) الربيدي طبقات النحويين واللغويين ص ٣٤

(٤) الشاهد وأصول النحو عن مراتب النحويين ص ٣٧

(٥) الخصائص ج١ ص ٣٦٢، وراجع الشاهد ص ٢٢٨ - ٢٣٠

وهكذا امتد القياس وانتشر بفضل جهود الخليل وتلميذه سيبويه وغدا النحاة من مختلف المدارس يعتمدون اعتمادا كبيرا على أرائهما .
ومن هؤلاء سعيد بن مسعدة الاخفش الاوسط الذي اعتمد على كتاب سيبويه عندما ألف كتاب المقاييس .

ومن عنوا بالقياس بعد ذلك ابو عثمان المازني الذي كان يرى أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، وصاحب كتاب التصريف ومنهم المبرد الذي يعدّه ابن جنّي جيلا في العلم «واليه أفضيت مقالات اصحابنا وهو الذي نقلها وقررها وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها»^(١)
ونأتي الى ابي علي الفارسي الذي يبدو أنه كان مولعا به فقد بلغ به التحمس للقياس حدا جعله يستمد من القياس منهجا يمتحن به كل مسألة ويحكم به على القضايا التي تعرض له .

يقول ابن جنّي فيه كان «الخطأ في خمسين مسألة، أحب اليه من الخطأ في مسألة واحدة من القياس»^(٢) . وأنه «قد انتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع اصحابنا»^(٣) .

ويري ابن جنّي كذلك أنه سمع عن أبي عثمان في اللاحق الطرد أن موضعه من جهة اللام نحو قعد، ورمدد ، وشملل وجعل اللاحق لغير اللام شاذا لا يقاس عليه مثل جوهر وبيطر . والخ قال ابو علي : لو شاد شاعر، أو ساجع، أو متسع أن بيني بالحق اسما وفعلًا وصفة، لجاز له، ولكان ذلك من كلام لعرب، وذلك نحو قولك : خرجج أكرم من دخل، وضرب زيدا عمرا، ومررت برجل ضريب وكرم، وعندما سألّه افترجل اللغة؟ قال ليس بارتجال ولكنه مقيس على كلام العرب فهو اذن من كلام العرب ألا ترى أنك تقول طاب الخشكتان فتجعله من كلام العرب، وإن لم تكن العرب تكلمت به هكذا، فرفعة اياه كرفعها، ما صار لذلك محمولا علي كلامها ومنسويا الي لغتها^(٤) .

(١) والمدارس النحوية ص ١١٤ - ١٢٤

(٢) الحصائص ج ٢ ص ٨٨

(٣) نفسه ص ٨

(٤) الحصائص ج ١ ص ٢٥٩

ابن جنبي:

وعندما نصل الى ابن جنبي نكون «قد تبوأنا ذروة القياس وفلسفته، لقد كان على علماء العربية كعبا في جميع عصورها، وأغوصهم عامة على أسرار العربية وأنجعهم في الاهتداء الى النظرية العامة فيها»^(١)

فقد تفرع الى علم أصول النحو يبحث ويصنف فيه الكتب حتى بلغت نحو الخمسين، فبحث العلل والقياس ونظر في الاطراد ولشذوذ متأثرا في ذلك بأساتذته السابقين وخاصة أستاذه الفارسي الذي قرأ عليه كتاب التصريف للمازني

«وقد كان مثل استاذ الفارسي يعني بالقياس عناية شديدة حتى يمكن أن يقال ان كتابه الخصائص بما هو مجموعة كبيرة من الاقيسة الشديدة»^(٢)

ولعل ما يلفت الانتباه حقا هو توسعه في القياس وتحرره من القيود والشروط القياسية التي وضعها النحاة للمسائل القياسية. يقول

«للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو اليه القياس ما لم يلو بنص أو ينتهك حرمة شرع ففس على ما ترى»^(٣).

ثم يقول «واعلم أنك اذا أداك القياس الى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر الى قياس غيره، فدع ما كنت عليه الى ما هم عليه فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة»^(٤) «الى ن يقول في مكان آخر «اعلم أن اجتماع البلدين انما يكون حجة اذا اعطاك خصمك يده ألا تخالف النصوص والقياس على المنصوص فكل من فرق له علة صحيحة . كان خليل نفسه وأبا عمر فكره»^(٥)

(١) سعيد الافغاني اصول النحو ص ٨٩

(٢) د شوقي ضيف المد رس النحوية ص ٢٧٦

(٣) الحصائى ج ١ ص ١٨٩

(٤) نفسه ص ٢٦١

(٥) نفسه ص ١٨٩ ١٩٠

موقف ابن مضاء من القياس

وإذا كان البصريون والكوفيون وسائر المدارس قد اختلفت أقيستهم بسبب اختلاف المناهضة التي تبناها كل فريق، فإن لابن مضاء موقفاً آخر من القياس ينسجم مع موقفه من الأصول التي قام عليها بناء المحوكله فهو يرفض كل قياس لا يؤيده الاستعمال اللغوي المطرد ولا تدعمه النصوص المتواترة، ويرى بأن النحاة بصنيعهم هذا، قد انصرفوا عن الاستعمال السوي للغة، فما دامت حركات الاعراب تعود بالدرجة الأولى الى المتكلم نفسه، لا شئ غيره، فلماذا تلجأ الى هذه الاقيسة البعيدة الشاذة؟^(١)

وهو يرى ان لأسس التي أقام عليها النحاة أقيستهم لم تكن صحيحة، ولا مستوفية لشروط القياس إذ أن العرب أمة حكيمة فيكف تشبه بشئ وعلة حكم الاصل غير موجودة في الفرع، فالشئ لا يقاس على الشئ الا اذا كان حكمه مجهولاً، والشئ المقيس عليه معلوم الحكم، وكانت العلة الموجبة للحكم في الاصل موجودة في الفرع^(٢) وليس معنى ذلك أن ابن مضاء يرفض القياس من أساسه فهو يجيز القياس المدعوم بالنصوص ويرفضه اذا كان بعيداً، ومما يزيد اطمئناننا الى ما ندعيه على الرجل في شأن موقفه من القياس حتجاجة بقول ابن جني السابق الذي يصور نظريته المتحررة الى القياس «اعلم أن اجماع البلدين «يعني البصرة والكوفة» انما يكون حجة اذا أعطاك خصمك يده ألا تخالف المنصوص، والقيس على المنصوص، الى قوله فكل من فرق له علة صحيحة وطريق نهجه كان خليل نفسه وأبا عمر فكره»^(٣).

وعلى الرغم من أن ابن مضاء لم يعمق البحث في هذا الموضوع «موضوع القياس»، ولم يتوسع في مسائلته مثل ما فعل عندما درس العامل مثلاً، أقول على الرغم من كل هذا فإننا نجده قد تناول لقياس عرضاً في مواطن متعددة قال في باب التتارع

(١) الرد على النحاة ص ٨٧

(٢) الرد على النحاة ص ١٥٦

(٣) الرد على النحاة ص ٩٢-٩٤ وانظر النص الكامل في الحاشية ص ١٨٩-١٩٠

«فإن قيل: السحويون لم يذكروا في هذا الباب إلا لفاعل والمفعول، والمجرور وهذا معمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر والظروف والاحوال والمفعولات من أجلها والمفعولات معها والتمييزات، فهل تقاس هذه لمفعولات أو لا تقاس؟ إلى قوله ولا ظهر ألا يقاس شيء من هذا المسموع إلا أن يسمع في هذه كما سمع في تلك»

ترى، هل هذا اقرار من ابن مضاء بقبول القياس ما دام يرفضه في هذا الباب فقط لعله ذكرها هي انتفاء السماع؟ ن هذا لرأي الذي ورد عرضا في حديث ابن مضاء يؤكد ما قلناه من أنه كان يقر القياس عندما يؤيده السماع ويرفضه عندما يتخلف عنه

وانظر اليه بحاول أن يثبت فساد اقيستهم واضطرابها في باب الممنوع من الصرف.

فمن ذلك ذهابهم إلى أن الاسماء الغير المنصرفة تشبه الافعال في أنها فروع، كما أن الافعال فروع بعد الاسماء، فإذا كان في الاسم علتان أو واحدة تقوم مقام علتين، منع الاسم من الصرف وقد ذهبوا إلى أن الفعل منع التثوين لشقته وأنه قبل في الاسم لخفته وكثرة استعماله، وإنما منعت هذه الاسماء من الصرف لأنها نقلت، فمنعت كما منع لفعل من التثوين، وصار الجر تبعا له كهذه العلل والاقيسة التي أقامها النحاة يرى ابن مضاء أنها لا تقف أما محك الاستعمال اللغوي ولا تخلو من ضعف واضطراب، إذ أننا نجد أسماء شابهت الافعال، بل هي أشد شبيها بالافعال من هذه الاسماء التي لاتنصرف وهي منصرفة نحو أقام إقامة وما اشبهها، فإقامة مؤنثة وفيها من الفروع والعلل التي يزعمون أنها تمنع الاسم من الصرف، ومع ذلك بقيت هذه الاسماء معروفة^(١)

ويبدو أن اعتراض ابن مضاء قد جانب هذه المرة ما كان يقصده النحاة، إذا لمرد بالتأنيث المانع من الصرف «ما دخلته هاء التأنيث وكان معرفة»^(٢) في نحو قولك طلحة وحمدة وضمرة، وليس ما توهمه ابن مضاء من قياس تاء

(١) الرد على النحاة ص ١٥٦ - ١٥٩

(٢) أبو اسحاق الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف تحقيق هدى محمود تراعة القاهرة ١٩٧١ ص ٤

التأنيث في «اقامة» التي هي اسم مشتق نكرة على حمزة وطلحة وحمدة التي هي أسماء أصلية اعترتها تاء التأنيث

وقد أجاب أبو إسحاق الزجاج علي مثل هذا الاعراض ذ ذهب بعضهم الى انك لـ «سمعت رجال بـ (ضرب) و (دحرج) كانوا مصروفين على الرغم من أنهما فعلين فقال ان المثال اذا وقع في الاسماء والافعال جميعا فلم يكن الفعل أحق به من الاسم فلا يقال فيه أسبه الفعل لانه في أصله فليس هو بالفعل أشبه منه بالاسم

واذا وقع مثال في الاسماء الفعل أولى به لأن ذلك الفعل قد دخلته علامة مضارعة نحو أذهب^(١)

واذا كان ابن مضاء يجد أسماء شابهت الافعال ولم تمنع من الصرف مع ذلك، فان النحاة يعنونها «افعالا ضارعت الاسماء فأعطيت الاعراب»^(٢)

ومع ذلك يمكننا القول ان ابن مضاء لم يكن تأثرا على القياس عليه» على طريقة البصريين في طرح الشواذ النادرة، قال وهو يتحدث عن فاء السببية «وقال لله عز وجل لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين» وقد نصبت العرب بعدها في الواجب وذلك شاذ لا يقاس عليه^(٣)

قال الشاعر

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجار فاستريحا

ولكن من أين يستمد ابن مضاء هذا الموقف المعارض للقياس؟

لقد دأب من تعرضوا لدراسة ابن مضاء أن يربوا ذلك الى تأثر بن مضاء بالمذهب الظاهري «الظاهريون ينكرون القياس ويرونه باطلا في استنطاق الاحكام، كما يأخذون بحجج العقول ويثبتون أحقيتها في اقرار الحقائق، ويعتمدون عليها هي البيان والاثبات^(٤)» لان الله تعالى أمر عند التنازع بالرد

(١) لا يصرف ولا يصرف من

(٢) نفسه من

(٣) يشترط في قد السببية أن تكون مسبوقة بمعنى أو طلب أو تمني الخ

(٤) عبد اللطيف شرارة ، بن حزم رائد الفكر العلمي ص ٧٢

الى كتابه والى رسوله صلى الله عليه وسلم فهو حق لا يحل لاحد خلافه . وقد شهد الله تعالى بأن النص لم يفرط فيه شيئا ، وأن رسوله عليه الصلاة والسلام قد بين للناس كل ما نزل اليهم ، وأن الدين قد كمل فصيح أن النص قد استوفى جميعا ع الدين ونسأل من قال بالقياس ، هل كل قياس قاسه قانس حق أم منه حق ومنه باطل ، لان قال كل قانس حق أحوال لان المقاييس تتعارض وبطل بعضها بعضا ... وان قال منها حق ومنها باطل قبل له فعرفنا بماذا نعرف القياس الصحيح من القياس الفاسد ، ولا سبيل لهم لاي وجود ذلك ابداء ، وان لم يوجد دليل على تصحيح الصحيح من القياس من الباطل منه ، فقد بطل كله وصار دعوى بالبرهان^(١)

فالظاهريو كما رأينا يرفضون رفضا مطلقا الاخذ بالقياس ولا تقف نظرتهم للقياس هذه عند النصوص الفقهية بل كانت طبيعة المذهب الظاهري تقتضي أن نولي اللغة ومدلولات الالفاظ المقام الاول من العناية ليرد الى كل حرف من هذه النصوص اعتباره الكامل ويقف عندها لا يتعداها يمئة ولا يسرة .

ولقد رأينا أن ابن مضاء لم يرفض القياس كله بل قبله بشروط وتحديد فمن ذلك قوله ذلك انهم «أي العرب» لا يقيسون الشيء ويحكمون عليه بحكمه الا اذا كانت حكم الاصل موجودة في الفرع

فالصواب اذن القول أن ابن مضاء استفاد بالمنهج الظاهري في انتقاء القياس ولكنه لم يرفضه في النحو كما فعل الظاهريون في الفقه .

فالقياس النحوي انما نشأ مبكرا في احضان الناطقين بالعربية ليكون وسيلة لمجارة العرب في كالمهم والنسيج على منوالهم ، ولكن تأثير الثقافات الاجنبية في الفكر الاسلامي جعل القياس النحوي يكتسب صبغة فلسفية وكان من مظاهر هذا التأثير أن اصبح البحث فيه يعتمد على التقسيم ويخضع للتقنين ولتحديد ، فاعتني النجاة بالمصائر التي يصح عليها القياس كما عنوا بترتيب اهميتها حسب الزمان والمكان .

واذا كان جمهور النحاة على اختلاف مذاهبهم قد اقروه وفي دارستهم النحوية ، فإن ابن مضاء وان تأثر بالمذهب الظاهري الراض للقياس ، فإنه يقبله متى سوغه الاستعمال اللغوي ودعمته النصوص المتواترة

(١) ابن حزم الاندلس ، المحلى ج١ ص١٤

نظرية العامل

تحري النحاة الأقدمون الكلمات داخل الأساليب فلاحظوا أن الكسرة تلحق الكلمة إذا سبقت بحرف من حروف الجر، أو كان ما قبلها مضاف إليها، أو كانت تابعة لما هو مجرور، وتظل الكسرة ملازمة للكلمة ما ذامت في أحد الأوضاع الثلاثة الماضية، فارتضت المدارس النحوية القول بأن الاسم يجر بحرف الجر أو بالمضاف أو بالتبعية، وذلك ما اصطلح على تسميته بالعامل حتى يمكن التمييز بين (الي) و (ان) و(لم) إذ أن وجود كل حرف من الحروف المصطلح على تسميتها بالحروف العوامل يترتب عليه بالضرورة حركة اعرابية في الكلمة التي تليه حقيقة أو حكما وتزول بزواله وإذا كان النحاة الأول قد وقفوا على الحل التي أرادها العرب للفتهم والتزموا بها لتفسير ظاهرة الاعراب في الأساليب العربية، فإنهم جعلوا العامل ذالة توضح قصود العرب في كلامهم ليسهل على النائي في العربية التوجه إلى الحركة اللازمة من جهة، ولكي تكون قواعد اللغة مطرادا واسعا يحميها في اللحن والانحلال من جهة أخرى.

فقد تمثلوا ما استوعبوه من تراث لغوي فصيح وما أثر عن العرب من تعليقات للفتهم ودرسوا ما استخلصوه من ضوابط وحدود للأساليب العربية ثم اكتشفوا أنه يمكن وضع قاعدة لكل أصناف الكلمات التي لها خصائص مشتركة، وهكذا استطاعوا أن يحصروا حالات الرفع وحدها، فاكتشفوا خصائص كل حالة وظواهرها، وانبرو يسجلون تلك الخصائص والظواهر ويطلقون على كل حالة اسما تنفرد به، ولا يصدق على غيره فهذا مبتدأ وتلك خبر، وثالثة فاعل . ومثال ذلك فعلوا في الكلمات المنصوبة الأهر، أو المجرورة، أو المجزومة أو غيرها من معربات^(١).

ففكرة العامل في رأي الجمهور هو أنه ضابط للكلمات وفق ما يحس ويدرك من معاني الكلام .. وذلك لاهداء المتكلم إلى الحركة المطلوبة، والضبط الصحيح في القراءة والكتابة والحديث والعامل هو المحور الرئيس الذي تدور حوله أهم قضايا النحوي، ومباحثه، فقد ظل بقوانينه وضوابطه القاعدة المحكمة والعاصمة من الزلل، والمعوض عما دار في خلد العرب، وما أثر عنهم من علل لكلامهم،

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث عباس حسن ص ٢١ - ٢٢

ولقد عاشت نظرية العامل التي أحكم النحاة ارساء أركانها وما فتئت دستوراً للنحاة من قديماً ومحدثين على الرغم من بعض الأصوات القليلة الرافضة الداعية إلى إلغاء العامل وإذا كان لابد من قاعدة تعد كالوصف للظاهرة اللغوية عندما انعدمت وسيلة التعليم بالسمع، وقعدت الدراسة وسيلة بديلة عنها فقد اهتدى النحاة إلى القول بنظرية العامل واستنبطوا لها أصولاً وقواعد نورد تلخيصها فيما يلي

- (١) الأسماء تحمل على الأفعال في العمل لأنها معربة في الأصل، وإنما عملت بعض الأسماء لأنها شابهت الأفعال والجروف.
- (٢) الحروف منها العامل ومنها غير العامل، فالحروف العاملة هي المختصة بالاسم أو بالفعل أو التي حملت على الفعل أو غيرها فال عمل لها
- (٣) كل جامعة من العوامل تشابهت في العمل تكون أسرة واحدة كباب (أن) وباب (كان)
- (٤) أن طلب عاملان معمولاً واحداً كان لأحدهما العمل في اللغة وللآخر العملي في المعنى كما هو الحال في باب التنازع
- (٥) ثمة عوامل واجبة الحذف، ويستدل عليها أما بدليل لفظي كما في (أن) الناصبة للفعل المضارع، وفاء السببية، وأما بقرينة معنوية مثل المفعول
- (٦) العوامل قسمان.

أولاً- العوامل اللمظية، وهي: أفعال، وحروف، وأسماء

- (١) الأفعال، وهي الأصل في العمل، تعمل الرفع والنصب، وجميع الأفعال ترفع اسماً واحداً بأنها فاعلة إذا أسند إليه مثل (خرج زيد) و (ذهب القوم)، وقد يكون الفاعل مقدماً في مثل (أضرب) والتقدير أنت وهناك أفعال تجري مجري الأنوات، ولها أحكام مختلفة

(أ) كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وهذه لا تتم بالفاعل وتحتاج إلى خبر مثل كان محمد غنياً

(ب) فعلا المدح والذم، وهما نعم، وينس، وأفعال التعجب، كما تعمل الأفعال النصب وذلك في

أ- المفعول عندما يتعدى الفعل الى مفعول واحد أو اثنين أو ثلاثة نحو
«ضرت زيدا» و«حسبت زيدا أخاك» و«أعلم الله زيدا عمرا فاضلا».

ب- الخبر والتمييز مثل: «كان محمد جالسا» و«طاب محمد نفسا».

ج- المصدر مثل: قمت قياما.

د- ظروف المكان المبهمة نحو: جلست خلفك أو ادالة على الجهة نحو: كثت
حذاك، والمقادير نحو: سرت فرسخا.

هـ- المفعول له نحو: جئت اكراما لك

و- الحال نحو: جاد زيد راكبا.

٢) الضرب الأول من الحروف: وهو على أربعة أضرب. الضرب الأول هو
على نوعين. نوع يرفع وينصب ويكون منصوبه قبل مرفوعه وذلك في ان
وأخواتها وهذه تدخل عليها «ما» فتكفها عن العمل.

ونوع يكون مرفوعه قبل منصوبه وذلك في «لا» وما بمعنى ليس ويبطل عملها
تقديم الخبر.

الضرب الثاني ما ينصب فقط ومنه الواو التي بمعنى «مع»، والاستثناء،
وحروف النداء عندما تنصب النكرة، ونواصب الفعل المضارع.

الضرب الثالث ما يجر فقط وهي الاحرف الخمسة الجازمة وهي لم، ولا،
ولا، في النهي واللام في الامر وان في الشرط والجزم.

الضرب الرابع ما يجر فقط وهي جميع حروف الجر مثل الباء في نحو
«كتبت بالقلم» ورب في نحو: «رب رجل رأيت».

العوامل في الاسماء وهو على ضربين.

١) ضرب يعمل عمل الفعل اما مجازا نحو عشرون درهما واما علي الحقيقة
وذلك في اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل

٢) ضرب يعمل عمل الفعل جرا وجزما فالجر يكون على الاضافة نحو: دار
زيد، وثلاثة أثواب، أما الجزم فالاسماء التي تتضمن معنى «ان في الشرط

والجزاء وهي: «من» و«ما» و«أي» و«أينما» و«متى» و«حينما» و«أثما» أي «و» «مهما».

ثانيا: العوامل المعنوية وهي اثنان.

(١) العامل في المبتدأ والخبر وهو الابتداء.

(٢) العامل في المضارع المرفوع وهو وقوعه موقع الاسم أو تجرده من الناصب والجازم.

اعتمدت على دراسة العامل ومظاهر عمله من المصادر التالية

(١) الجمل لعد القاهر لجرجاني ص ١٢/٣٠

(٢) الانصاف ١/٢٢٢، ٨٣، ٩٣، ٩٧، ٤٤، ٥٥٠/٢، ٨٢٨

(٣) احياء النحو الابراهيم مصطفى ص ٢٢، ٢٨

(٤) ابو البركات الاسيري ودراسة النحوية ٥/ مصالح المماراني ص ٢٥٩/٢٦٥

العامِل كما يراه النحاة الأول

على الرغم من أن شيئاً لم يصل إلينا من دراسات مسجلة للنحو العربي في عصر البعثة النبوية فإن الروايات التي نقلتها الكتب القديمة في هذه الفترة في إصلاح اللحن أو الخطأ اللغوي، ثم في طرح بعض المسائل اللغوية والظواهر النحوية للنقاش والتحليل وإبداء الرأي والتعليل .. غير أن موضوعات الدرس لم تكن محددة لو مترابطة ولا سائرة على منهج معين^(١).

ولعل أهم أثر بين أيدينا يطور هذه الجهود هو آراء الخليل التي بثها سيبويه في كتابه ثم في كتاب سيبويه نفسه.

بعض أراد الخليل في العامل:

ذهب الخليل إلى أن وراء كل رفع أو نصب أو جزم أو جر في الأسماء والأفعال عامل يعمل فيها أي لابد من وجود فعل أو أداة لفعلية كانت أو معنوية تفسر الحركة التي يحملها الاسم أو الفعل المعرب وترتبط بوجودها فقد مضى الخليل يقدر لكل عبارة تقتضي التفسير عاملاً يكشف عن معناها^(٢). فاللغة العربية لغة القصد والإيجاز وأسلوبها يقوم على الإشارة الموحية ويجتزئ بالحذف ويتكى على التقديم والتأخير لذلك كان الخليل يلجأ إلى تقديم العوامل قصد توضيح ما قد يعسر فهمه على الناس إذ ليس من اليسير علينا أن ندرك حقاً الإدراك معنى الآية الكريمة لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك ، وما أنزل من قبلك والمقيمون الصلاة والمؤتون الزكاة^(٣).

لقد كان من حق المؤمنين «الرفع» لو كانت معطوفة على ما قبلها ولكنها جاءت منصوبة ويقف الخليل على سر نصب هذه الكلمة، يبرز الجانب الخفي فيها

(١) راجع تطور الدرس النحوي حسن عو من ٢٦ ٢٧

(٢) أنظر المدارس النحوية د شوقي ضيف من ٢٤ وما بعدها

(٣) النساء ١٦٢

يقول سيبويه في باب ما يعصب في التعظيم والمدح «زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس والى من تخاطب بأمر جهلوه ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمته فجعلته ثناء وتظيما ونصبه علي فعل لا يستعمل اظهارة وهذا شبيه بقوله بني فلان تفعل كذا «أي أن» «بني» منصوب على الاختصاص»^(١)

ويحل قول حسان بن ثابت

لا بأس من طول ومن عظم جسم البغال وأحلام العصافير

ويوضح أن الشاعر لم يرد أن يشتم القوم ولكنه أراد أن يحدد صفاتهم ويفسر، أحوالهم كأنه قال. أما أجسامهم فكذا، وأما أحلامهم فكذا ولو جعلته شبيها فنصبته علي الفعل لكان جائزا^(٢)

والذي يجدر ملاحظته هو أن الخليل لم يجعل العوامل تتجاوز حد التوضيح والاعانة على الفهم، فان تعارضت مع ما يقتضيه المعنى اقتصر تأثيرها على اللفظ دون المعنى

فالآية «قل كفى بالله شهيدا بيني وبينكم» هي عنده في تأويل «كفى بالله» بالرفع ولكنك لما أدخلت الباء عملت^(٣).

وكان يرى أن «انما لا تعمل فيما بعدها» كما أن أرى «بضم الهمزة» اذا كانت لغوا لم تعمل فجعلوا هذا نظيرها من العمل^(٤).

ولاحظ الخليل أن «ان» تجزم فعل الشرط كما تجزم جوابه و«ان» هي أم حروف الجزاء، لأن «ان» هي الوحيدة التي لا تفارق الجزاء أما الأدوات الأخرى فقد يتصرفن فيكن «ستفهاما»، ومنها ما يفارقه «ما» فلا يكون فيه الجراء^(٥)

(١) الكتاب ٢٩١/١ لسان

(٢) الكتاب ٢٩٦/١ لسان

(٣) المصدر السابق ٦٢/١

(٤) المصدر السابق ١٢٨/٢ مدون

(٥) الكتب ٥٠٨/١ ٥٠٩، بيروت

العوامل والمعمولات في كتاب سيبويه

لا جرم أن ملازمة سيبويه للخليل «الذي يعد بحق واضع النحو العربي» «فيما نعلم» في صورته المركبة سواء من حيث عوامله ومعمولاته أو من حيث ما فيه من شواهد، وعلل وأقيسة^(١) ووقوفه الطويل على ما تهيأ له من هذه الشواهد والعلل وعلى ما أثر عن أستاذته وأسلافه من مجهود ذهني في هذا الميدان - أقول لا جرم أن هذا كله قد جعله يتمثل نظام اللغة العربية وهيئاتها ووظائفها في ثنايا الكلام، فعزل عن النحو كثيراً من القضايا البعيدة عن ميدانه ومهد بذلك الطريق للمباحق النحوية الخالصة.

وما تهافت النحاة على الكتاب وأقوالهم الماثورة فيه إلا مصداق لما نقول «فهو أشبه شئ النبع الغزير وكل ما نشأ حوله وما بعده من علوم لغوية يشبه اللوامة التي تستمد منه مياهها لتسير فيما رسمه لها العلماء من اتجاهات فهو مستودع كبير للتراكيب العربية والاصلاحات اللغوية والشواهد الأدبية وكثر عظيم للأمثلة النحوية والصرفية يجد فيها علماء النحو والصرف قديماً وحديثاً ما هو في حاجة إليه لشرح قواعدهم والاستدلال على ما يقرون^(٢)».

وإذا كان الكتاب بهذه المنزلة الرفيعة في مكتبتنا النحوية وإذا كان شأن الدرس النحوي بعد سيبويه على ما رأيت من تعمق في البحث وتوسع في الدرس فإنه يجدر بنا أن نقف على مسألة كانت هي الأساس الذي بني عليه سيبويه مباحثه النحوية أعني بذلك العامل

كان هم سيبويه أن يضع قاعدة مطردة لضبط الكلمة أعراباً ووظيفة فلجأ إلى أقوال العرب الخالص يستخلص القاعدة النحوية من بتابيعها الأصلية ويضعها في قالب أكثر تماسكاً وأقرب إلى التقنين منه إلى الحديث السائب الذي رأيناه على لسان العرب في الفصل الذي خصصته لليلة.

وما دام العامل وسيلة لتصوير المعاني الماثلة في ذهن المتكلم وضابطاً لتفسير الظواهر اللغوية وما يطرأ عليها من تغيير فقد أوكل سيبويه في كثير من

(١) لمدارس نحوية شوقي خفيف ص ٦٥

(٢) تطور الدرس النحوي ص ٥٢ والنص عن مجلة أدب الاسكندرية ١٩٥٨

الأحيان مهمة هذا التفسير الى الناطق العربي وكأنه يطمئن القارئ على أن ما استنبطه من أحكام وقواعد هو نفس ما أراده العربي

فهو يعتقد بابا خاصا لما جري من الأمر والنهي على اضممار الفعل المستعمل اظهاره اذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل.

ويمضي في تقدير العوامل المخوفة لحشد من الامثلة كقولك «زيدا» أي أوقع زيدا وكقولك «الأسد» ، «الأسد» و «الجدار» ، وإن شئت أظهرته فقلت «لا تقرب الجدار» وأحذر الأسد» ولكنه لا يكتفي بما قدره من عوامل حتى لا يظن أنه اخترعها من نفسه فلا يلبث أن يقدم لك حجج هذا التقدير فيسارع بهذه العبارة: «وهذه حجج سمعت من العرب وممن يوثق به» «ومن ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم: اللهم ضبعا وذئبا ان كان يدعو بذلك على غنم رجل وإذا سألتهم ما يعتون قالوا: «اللهم اجعل فيها ضبعا وذئبا وكلهم يفسر ما ينوي».

«حدثنا من يوثق به أن بعض العرب قيل له أما بمكان ذا وجاذا» وهو موضع يسمك به الماء فقال بلى جاذا أي أعرف بها وجاذا»^(١)

وهكذا لم يحتج سيبويه لتطبيق العامل الاي الفلسفة أو المنطق ولم يتكلف به التكليف البعيد وما له وذلك وقد تجمع لديه حشد من الاشعار العربية تنيف علي ألف بيت وطائفة من أقوال العرب يستمد منها أسس العامل الذي ظل مدار البحث النحوي.

ومن هنا كان سيبويه لا يعلم العربية وقواعدها فحسب بل يعلم أيضا أساليبها ودقائقها التعبيرية.^(٢) فهو مثلا يتحدث عن الفاعل والمفعول وكيف بينت الرتبة الاعرابية وظيفة هذا وذاك على الرغم من تقدم أحدهما أو تأخره في الرتبة، يقول في باب الفاعل الذي يتعدان فعله الى مفعول «وذلك قولك ضرب عبد الله زيد فعبد الله ارتفع وهنا كما ارتفع في «ذهب زيد» وشغلت ضرب كما

(١) الكتاب ١/ ١٥٣ - ١٥٤ بيروت

(٢) امدارس النحوية ص ٧٧

شغلت به «ذهب» و«انتصر زيد» لأنه مفعول به تعدى اليه فعل الفاعل وإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى في اللفظ كما جرى في الأول وذلك قولك ضرب زيدا عبدالله لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخرا في اللفظ»^(١).

ويقارن بين عمل كان في الاسم وغيرها من الأفعال إذ لا يجوز مع كان الاقتصار على الفاعل كما لم يجر في «ظننت» الاقتصار على المفعول الأول: «لأن حاله في الاحتياج إلى الآخر هنا كأنك في الاحتياج إليه ثمة وذلك قولك كان، ويكون، «صار» و«دام» و«ليس» وما كان نحوهم من الأفعال مما لا يستغنى عن الخبر تقول: «كان عبدالله أخاك»، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة وأدخلت كان لجعل ذلك فيعما مضى، ونكرت الأول كما نكرت المفعول الأول في ظننت، وإن شئت قلت. كان أخال عبدالله فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب لأنه فعل مثله»^(٢).

(١) الكتاب ١/ ١٢٤ بيروت

(٢) الكتاب ١/ ٢ - ٢١٠ بيروت

مظاهر الخلاف في العامل بين البصريين والكوفيين

لما كانت الحركة الاعرابية مرتبطة بالضرورة بوجود ما سبق أن أسميناه بالعوامل اللفظية والمعنوية فقد اصطلح على تسميته هذا الارتباط «بالتأثير» وسميت الأداة التي اتبعت بوجودها الحركة الاعرابية «بالعامل» وانتهى ذلك كله الى العبارة الاصطلاحية «تأثير العوامل».

وتأثير العوامل بالمفهوم الذي بيناه هو الاطار الذي أصل فيه النحاة القواعد الكلية للنحو العربي ويشمل هذا التأثير الرفع والنصب والجرف في الاسماء والرفع والنصب والجزم في الافعال، ويتوزع على جميع أبواب النحوية مما يبين أهمية هذه النظرية ونتائجها الخطيرة في اقامة لقاعدة النحوية.

ولقد قال بالعوامل اللفظية والمعنوية جمهور النحاة من بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومصريين لا يكاد يشذ منهم أحد^(١)، وحتى الخلاف الذي نشأ بين البصريين والكوفيين لم يكن في وجود العامل أصلاً أو في صلته بالحركة الاعرابية ولكن الخلاف بينهما كان في وظيفته العامل وما تطرحة من مسائل لدى التطبيق وقد جمع أبو البركات عبد الرحمن الأنباري أهم مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في احدى وعشرين ومائة مسألة ضمنها كتابه «الانصاف» وعلى الرغم من مبالغة البعض في تهويل طبيعة الخلاف بين المدرستين فإنه في رأينا خلاف شكلي لا يكاد يعس الحركة الاعرابية اذ ليس هناك نحو كوفي ونحو بصري فالمدرسة الكوفية لا تباين المدرسة البصرية في الاركان العامة التي ظلت الى اليوم راسخة في النحو العربي^(٢)

والصلة بين المدرستين ظلت قائمة وكل ما يمكن أن يقال في هذا الموضع هو أن هناك منهجا وتناولا كوفيا وآخرين بصريين

فالكوفيون مثلاً يرفضون عمل العوامل المعنوية في المبتدأ والخبر والفعل لمضارع بينما يعد البصريون هذه العوامل معنوية

(١) ما عدا ابن مضاء الذي أنكر العوامل اللفظية والمعنوية وعلاقتها بالحركة الاعرابية وساتعرض لرأيه في الصفحات القادمة ونظر في هذا الموضوع تقويم الفكر النحوي ، ص ٢٠٥-٢٠٦

(٢) امد رس النحوي ص ١٥٨

وواضح أن الخلاف هنا لم يكن في رفع أو عدم رفع المبتدأ والخبر أو الفعل المضارع فهذه مسألة يسلم بها الجميع وإنما لخلاف كان في نواحي رفضها من عو مل لفظية ومعنوية

وهذه طائفة من سمائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين واحتجاج كل فريق لرأيه نوردتها باختصار

(١) ذهب الكوفيون إلى أن العامل في نصب المفعول هو الفعل والفاعل جميعاً نحو ضرب زيد عمراً لأن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد فمن ذلك أن أعراب الفعل في الأفعال الخمسة يقع بعده نحو يفعلان وتفعلان .. الخ ولو لم يكن الفاعل بمنزلة حرف في نفس الفعل ما جاز أن يقع أعرابه بعده.

ومن ذلك أن لام الفعل يسكن إذا اتصل بضمير الفاعل نحو ضربت وذهبت كراهة أن تجمع أربع حركات متواليات في كلمة واحدة وأن «حبذا» مركبة من «حب» و«ذا» وهذا الأخير اسم قصار بمنزلة الشيء الواحد.

ولما كان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما دل على أنه منصوب بهما والدليل على أنه لا يجوز أن يكون الناصب للمفعول هو الفعل وحده أنه لو كان هو الناصب للمفعول لكان يجب أن يليه ولا يجوز أن يفصل بينه وبين المفعول

واحتج البصريون بأن قالوا إنما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل لأن الفعل له تأثيره في العمل بالاجماع بخلاف الفاعل لأنه اسم والأصل في الأسماء ألا تعمل فوجب ألا يكون لها تأثير في العمل^(١)

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن «ما» الحجازية لا تعمل في الخبر وإنما هو منصوب بخذف حرف الخافض و«ما» لا تكون عاملة البتة لأنها ليست من الأحرف المختصة، بل هي مشتركة بين الاسم والفعل، وإنما أعمالها أهل الحجاز لأنهم شبهوها بليس من جهة المعنى، وهو شبه ضعيف فلم يقو على العمل في الخبر كما عملت «ليس» التي هي فعل و«ما» حرف، والحرف أضعف

من الفعل، فيبطل أن يكون منصوباً بها ووجب أن يكون منصوباً بحذف حرف الخافض لأن الأصل «ما زيد بقائمه» فلما حذف حرف الخافض وجب أن يكون منصوباً

وذهب البصريون إلى أن «ما» تنصب الخبر وذلك لأنها أشبهت ليس من جهتين أحدهما، أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر، والاثني أنها تنفي ما في الحال كم أن ليس تنفي ما في الحال لذل كيحب أن تعمل «ما» عمل ليس وتجري مجراها^(١).

ويقدر ما تلحظه من اختلاف وتباين في المنهج بين المدرستين في كيفية تطبيق نظرية العامل بقدر ما يعظم في نفسك جهود هؤلاء وألك في تثبيت أسس هذه النظرية التي حفظت للقاعدة النحوية تماسكها ونمائها

على أن الخلاف بين المدرستين لم يمس جوهر الحكم النحوي، وإنما اكتفى بالتناول العمل في الأفعال، والأسماء والحروف في منهج عماده التحليل الموضوعي للظواهر اللفوية وتفسيرها وفي قاعدة مطردة.

وهذا الخلاف على عكس ما يعتقد البعض - كان من أهم العوامل التي أدت إلى إثراء الفكر النحوي وتأسيس قواعده، فقد كان من نتائج هذا الخلاف - وهو نقاش علمي محض - أن المدارس النحوية التي عقيبت سالفتيها البصرية، والكوفية نهضت أول ما نهضت على الانتخاب من أراد المدرستين جميعاً فاختاروا منها ما هو أسهل وأقرب إلى الفهم حتى أن ابن مالك كان يصرح في كثير من المناسبات بأنه اختار هذا المذهب لأنه المذهب الأسهل أو لبعده عن التكلف والتعقيد^(٢).

وهكذا أتيج للمدارس النحوية من بغدادية وأندلسية ومصرية أن تنهل من نبعين غزيرين أحدهما كوفي والآخر بصري وأن تجعل منهما مزيجاً متكاملًا فيه فسحة، ومرونة لإقامة القاعدة النحوية.

(١) المصدر السابق المسألة رقم ١١٩ - ١٦٥/١

(٢) أنظر المقدمة التي كتبها الأستاذ محمد كامل بركات ص ٤٤ لكتاب (سهيل الفوائد وتكميل المقاصد) لابن مالك.

الفصل الرابع

مقدمة هذا الفصل

• أهمية نتائج هذا البحث الاجتماعي في توعية الناس

• العوامل التي تؤثر في نتائج البحث

• أهمية النتائج في علم الاجتماع

• الخاتمة لهذا الفصل

مدخل تأثير الفكر الأجنبي في نظرية العامل

ويبدو أن فكرة تأثير النحو العربي بنحو أو ثقافة لغة أخرى تروق لبعض نحائنا المحدثين فهم يرون أن فكرة التأثير والتأثر التي قام عليها العامل في النحو العربي موجودة في منطق أرسطو^(١).

وإذا ما ذهبنا نفترض تأثير الثقافات الأجنبية في النحو العربي فإن هذا التأثير يجب أن يكون قد مس القاعدة النحوية منذ عهد الخليل وسالفه وهذا ما ترفضه الحقائق التاريخية لأن هؤلاء قد طبقوا نظرية العامل في كل المسائل النحوية نون أن يأتينا منهم ذكر لكلمة عامل أو معمول.

ولعل أول نص تحدث عن العامل هو قول سيبويه^(٢) «وانما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق قد بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شئ منها الا وهو يزول عنه وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شئ أحدثه فيه من العوامل التي بكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف هو حرف الاعراب»^(٣).

وإذا كانت العلة النحوية كما رأيناها قديمة أصيلة عند العرب، فإن العامل كان نتيجة ترتبت علي تعليل الظاهرة اللفوية فقد دفعهم التعليل الى أن يستنجوا أن تغري الحركات في أواخر الكلمة المعربة يتم بتغيير ما يسبقها فسموا ما يسبق الكلمة عاملا والكلمة معمولاً^(٤). وقد رأينا أن الثقافات الأجنبية لم تعرف طريقها الى البيئة الاسلامية الا في أواخر القرن الثاني الهجري اذ أن الظروف التي أحاطت بالمجتمع الاسلامي لم تكن لتيسر البدء في الترجمة فلم يكن من العرب من يعرف اليونانية أو الرومانية أو السنسكريتية كما لم يكن بينهم من يعرف السريانية بصورة تسمح له بالترجمة منها^(٥) وإذا كان هناك تأثير ما في النحو العربي فإنه ولا شك تأثير الفكر الاسلامي الذي شغل العربي عما سواه

(١) أصول النحو العربي د. محمد عبيد ص ٢٢٩

(٢) مقدمة كتاب (الجميل) للأستاذ علي حيدر

(٣) الكتاب ٢/١

(٤) مقدمة كتاب الجمل

(٥) تقويم الفكر النحوي ص ٢٢

أما أن يكون العامل أثرا من آثار علم الكلام فإن هذا وإن صح - لا ينفي عنه أصالته العربية الإسلامية إذ من المحقق أن ظهور الخوارج وأوائل المعتزلة أقدم من ترجمة مؤلفه اليوناني^(١)

وإذا كان العرب لا يتقنون في المترجمات عامة - وهذا ما عبر عنه الجاحظ في كتابه «الحيوان»^(٢) فكيف يتقبلون ترجمة غير موثوق بها لتنظم لغتهم، لغة القرآن الخالد

لذلك رفض أبو سعيد السيرافي مزاعم من رمى العربية بالتبعية لغيرها من اللغات لأن المنطق اليوناني مثلا لا يستطيع بمقاييسه أن يخضع لغة ما لقوانينه وذه المقاييس مهما تكن عاجزة عن دمج لغة في لغة أخرى، فما يصلح للغة لا يصلح بالضرورة للغة أخرى ولكل لغة هيكلها الداخلي الذي تتميز به عن سواها والمترجمات مهما كانت صادقة لا يمكن أن تنطبق على نظام لغة أخرى.

«على أن هناك سرا ما علق بذهنك، ولا أسفر لعقلك وهو أن تعلم أن لغة من اللغات لا تطابق لغة أخرى من جميع جهاتها بحلود صفاتها في أسمائها وأفعالها وحروفها، وتأليفها وتقديمها وتأخيرها»^(٣)

مما يؤكد لك خلق الفكر العربي من تأثير اللغات الأخرى عزوف العرب واستعلاؤهم على الثقافات المترجمة، وافتخارهم على غيرهم بما أوتوا من حكمة وفصل خطاب.

يقول ابن قتيبة

«ولو أن مؤلف حد المنطق بلغ زماننا هذا حتى يسمع دقائق الكلام في الدين والفقه، والفرائض والنحو لعد نفسه من البكم، أو يسمع كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته لايقن أن للعرب الحكمة وفصل الخطاب».

(١) تقويم الفكر، التحوي عن مقالات لبعض المستشرقين ص ٣٤

(٢) يقول الجاحظ ان لترجمات لا يؤدي أبدا ما قاله الحكيم على خصائص معانية وحقائق مدعاه وكيف يقدر على أدائها وتسليم معانيها واستعمال تصريف ألفاظها مثل مؤلف الكتاب ووضعها

أنظر الحيوان للجاحظ تحقيق عبد السلام هارون ص ٧٥

(٣) راجع معجم الانبياء لياقوت الحموي ٨ / ١٩ ، ٢٢٢

ويسخر من الثقافات المترجمة ومن المتصلين بها ويصرح أن ما يتجادل فيه المتناظرون من المسلمين له ترجمة تروق بلا معنى واسم يهول بلا جسم ولا يعود بطائل^(١)

ويأتي الامام ابن تيمية بعد ذلك ليبين فساد البديهيات التي يركز عليها المنطق اليوناني مثلا لارتكازه على قوانين فاسدة، وبديهيات مضللة^(٢) وهكذا الم يكن المنطق الأرسطي الى وقت متأخر موضع اعجاب لدى مفكري الإسلام.

نخلص من هذا الى رفض فكرة تبعية النحو العربي لغة أو نحو لغة أخرى فسلامته من التأثير الأجنبي يؤيدها منهجهم وطرائقهم في استنباط القاعدة التي رأينا جانباً منها في هذا البحث وتبررها الدوافع الإسلامية التي أدت الى انماء هذا العلم الجليل ولو كان النحو العربي يتسم بطابع التبعية لغير الفكر العربي كما يدعي البعض لكان صدى لكل أو بعض الأفكار الأجنبية الدخيلة ولكان أخيراً يشبه في قليل أو كثير نظام لغات أخرى وكل هذا غير وارد بالنسبة للغة العربية والعجيب حقاً أن يصر بعض النحاة العرب على افتراض وجود صلة بين النحو العربي والأنحاء الأخرى في ذات الوقت الذي يقر فيه مستشرقون أجانب أن النحو العربي عاش في شبه عزلة عن التأثير بنحو الشعوب الأخرى^(٣)

وهم يبرهنون على ذلك بأن «تقسيم الكلمة أي عند النحاة العرب» مختلف. قال سيبويه. فالكلام اسم وفعل وحرف جاد لمعنى وهذا تقسيم أصلي أما الفلاسفة فينقسم فيها الكلام الى اسم وكلمة ورباط ... فسميت هكذا في كتب الفلسفة لا في كتب النحو أما كلمات اسم وفعل وحرف فانها اصطلاحات عربية ما ترجمت ولا نقلت

ومن غير المسلم به أن يكون العرب عيالا على غيرهم فيما يتصل بتنظيمه بعد اهدائهم الى اختراعه واتيكاره^(٤)

(١) أدب الكاتب لابن قتيبة ص ٢ ٥

(٢) تقويم الفكر المحوي ص ٦١

(٣) أنظر مقدمة كتاب سيبويه التي كتبها الأستاذ عبد السلام هارون والمستشرق هو الأستاذ عوستقيسان

(٤) بشارة النحو العربي الشيخ محمد طباطبائي ص ١٥ والنص من مقال المستشرق (ليتمان)

ان حرص الأوروبيين علي اثبات تاثير النحو الاغريقي عن طريق السريانية في النحو العربي يرجع بنون شك الي اعتقادهم بأن اللغة الاغريقية هي مصدر كل المخترعات العلمية وأن العرب نقلوا معارف معتبرة في لفلسفة والطب والرياضيات والفلك الا أن ضعف هذه الحجة يكمن في أننا لا نستطيع اقامة الدليل علي وجود أية صلة بين النحو السرياني والنحو العربي^(١)

(١) من مقال بالفرنسية للسنداء م أ ج كارتير مجلة (الدراسات الاسلامية بعنوان «أصول النحو العرب»

الحامل عند ابن مضاء القرطبي

لعل أهم وأخطر ما في كتاب الرد علي النحاة هو دعوة صاحبه إلى إلغاء نظرية العامل، الأساس والركن الركين الذي بني عليه النحاة القاعدة النحوية وسنعرض لأرائه في العالم على النحو التالي

(١) العوامل اللفظية.

(٢) العوامل المحذوفة.

(٣) العوامل المستترة.

أولا رأيه في العوامل اللفظية:

يقول ابن مضاء.

«قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوي عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه»

فمن ذلك ادعائهم أن النصب، والخفض، والجزم، لا يكون إلا بعامل لفظي وأن الرفع منهما يكون بعامل لفظي ويعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: «يضرب زيد عمرا» أن الرفع الذي في زيد، والنصب الذي في عمرو أحدثه «ضرب» هو يدعو إذن إلى الاستغناء، وحذف كل ما لا يحتاج إليه النحوي وليت شعري ما الذي لا يحتاج إليه دارس النحو المتخصص في مسائل النحو، إذ كيف يمكنه أن يبحث هذا الموضوع دون الالتام بجميع جوانبه.

ويتهم ابن مضاء النحاة بالخروج عن منطق العقل ومقتضي الشرع وأن العامل الذي قال به النحاة ليس له وجود، ولا يقول به عاقل

«وما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا غباطل عقلا وشرعا لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما قصد إيجازه، منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله ولا يحدث الأعراب، فيما يحدث فيه إلا بعد عدم الفاعل فلا ينصب «زيد» بعد «ان» في قولنا «ان زيدا» إلا بعد عدم ان، فإن قيل بم يرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ قيل الفاعل عند

القائلين به، أما أن يفعل بإرادة كالحَيوان وأما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار، ويبرد الماء، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان، وسائر الحيوانات فعل الله تعالى كذلك الماء والنار، وسائر ما يفعل وأما العوامل النحوية فلم يقل به العاقل، لا ألفاظها، ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع^(١).

وهكذا اعتقد ابن مضاء أن العوامل نوات وأنوات تحضر وتغيب، ويتحول من حال إلى حال، وليست العوامل النحوية من ذلك في شيء لأنها لا تعدو أن تكون علامات تسهل على المتكلم الاهتداء إلى الحركة المطلوبة وفي ذلك يقول ابن الأنباري.

«العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة وإنما هي مارات، وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملاً^(٢).

تلك هي وظيفة العامل عند النحاة، فلما كانت الأسماء تعتورها المعاني، فتكون فاعلة، ومفعولة، ولم تكن في صورتها أبنية دالة على هذه المعاني جعلت حركات الأعراب فيها تنبئ عنها ليتسعوا في الكلام ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك والمفعول به عند الحاجة إلى تقديمه^(٣).

أما القول: أن شرط العامل أن يكون موجوداً حينما يعمل بينما لا يحدث الأعراب إلا بعد عدم العامل فهذا كلام مردود لأن العوامل اللفظية تؤدي بجانب الأعراب مهمة لا تقل أهمية عن الأعراب هي المعنى الذي تعطيه عندما تسبق الاسم أو الفعل فلذا قلت «إن زيدا عالم» فقد أقدت بواسطة أن تأكيد جملة «زيد عالم» فهل يختفي معنى التوكيد مع أن لاني لا أنطق بـ «زيد» إلا بعد عدم أن؟ وإذا كان الأمر كذلك فما فائدة أنوات التوكيد، والتشبيه، والنفي، والشرط... الخ. أعتقد أننا لا نستطيع إلغاء هذا النمط من التنظيم للغة لأننا بدون هذا التنظيم لا يمكننا تفسير الظاهرة اللغوية ولا أن تفصّر المعاني التي يتضمنها الكلام في العربية

(١) الرد على النحاة ص ٨٧

(٢) أصول النحو العربي د. محمد عبد ص ٢٣٦ والنص من كتاب أسرار العربية لابن الأنباري

(٣) الإيضاح في علل النحو ص ٦٩

عندما أقول: «ذهب محمد» فاني أدل برفع محمد على أن الفعل حدث منه أو اسند اليه. وعندما أقرأ الآية الكريمة: «انما يخشى الله من عباده العلماء» فان رفع كلمة العلماء ونصب اسم الجلالة هو الذي دلني على أن الخشية حاصلة من العلماء والفعل «يخشى» هو الذي رفع «العلماء» عند استناده الى الاسم وهو ما أسماه النحاة عاملا لفظيا.

أما القول: «أن العمل من الرفع، والنصب، والجر، والجزم، انما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره»^(١) فهذا افتراض لا تستنده طبيعة اللغة لأن المتكلم لا يتكلم حسب هواه وانما هو يشكل كلامه وفق نظم، وقواعد متعارف عليها والا أصبح كلامه مبهما لا يفهم، وابن جني الذي استدل ابن مضاء بما قاله في هذا الموضوع، لم يقل بالغاء العامل، انما نسب العمل للمتكلم من حيث هو وسيلة في يده يسترشد بها على الرفع عندما يقتضي المعنى الرفع، وعلى النصب عندما يريد النصب وأية ذلك أن آثار فعل المتكلم تظهر على اللفظ في الكلام.^(٢) ثانيا: في العوامل المحذوفة:

ولا يجد ابن مضاء كيف يرفض جميع العوامل المحذوفة فيقسمها الى أقسام ثلاثة.^(٣)

قسم لا يتم الكلام الا به، حذف لعلم المخاطب به كقوله لما رأيت يخطي الناس «زيدا» أي أعط زيدا، فتحذفه وهو مراد، وان ظهر تم الكلام به، ومنه قوله تعالى: «يسألونك ماذا ينفعون قل العفو» على قراءة من نصب وكذلك رفع وقوله عز وجل: «ناقية الله وسقيها»... وهي اذا أحضرت تم بها الكلام، وحذفها أوجز، وأبلغ

والثاني محذوف لا حاجة بالقول اليه، بل هو تام بونه، وان ظهر كان عيبا كقولك «أزيدا ضريته» قالوا: انه مفعول به بفعل مضمير تقديره: أضريت زيدا.

(١) الرد على النحاة من ٨٧

(٢) قال ابن جني (أما في الحقيقة، ومحصل الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر، والجزم، انما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وانما قايرو لفظي، ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بعصامة اللفظ او اشتغال المعنى على اللفظ، وهذا واضح، انظر الخصائص ١/ ١١٠)

(٣) الرد على النحاة من ٨٨ - ٩١

وأما القسم الثالث فهو مضمرة إذا ظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل ظهوره كقولنا «يا عبد الله» وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات حكم عبد الله، وعبد الله عندهم منصوب بفعل مضمرة تقديره «أدعوه» و«أنادي» وهذا إذا ظهر تغيرا لمعنى، وصار النداء خبراً^(١)

ليس عيباً أن نقدر فعلاً مضمراً في محو «أزيدا ضربته» كما لم يكن عيباً تقديره في نحو «زيداً» أي أعط زيدا لأن «ضرب» هنا تعدي لمفعول واحد واكتفى به وهو الضمير وبقي زيدا في المقدمة منصوباً ونصبه وتقديمه ليست عملية اعتباطية من طوف المتكلم، وإنما هو يهدف إلى نقل الكلام من حكم إلى حكم، من مدلول واسع إلى مدلول أدق وأبلغ، وتقديم الاسم منصوباً هو الإشارة التي توحى لنا بهذه الدلالة فعندما نقول

«أزيدا اضربه» فالسؤال هنا إنما ينصب على زيد وليس على الفعل «ضرب» إذ يحتمل أن تكون ضربت زيدا أو ضربت غيره من الأشخاص بخلاف قولك «هل ضربت زيدا» فانت هنا تستفهم عن الضرب، هل حدث لزيد أولاً، فالعبارتان مختلفتان في المفهوم والدلالة، والتقديم ليس على نية التأخير ولكن على أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم وتجعله باباً غير بابيه^(٢)

ولقد تنصب زيد محذوف لأن معنى همزة الاستفهام هنا التقرير وهو حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه. ويجب أن يليها الشيء الذي تقرّبه تقول «أعبد الله ضربته» و«أزيد مررت به» و«أعمرا قتل أخاه» ففي كل هذا «أضمرت بين الالف والاسم فهذا تفسيره كما فعلت ذلك فيما نصبت في هذه الأحرف في غير الاستفهام»^(٣)

فلو لم يكن «زيداً» منصوباً بفعل مفسر بالمذكور عندما نقول «زيداً ضربته» لكان النصب «أزيدا مررت به» بلا عامل

(١) الرد على النحاة ص ٩٠

(٢) دلائل الإعجاز ص ١٣٧

(٣) معنى التبيين ١٨/١

أما الفعل المقدر في المنادي في قولنا «يا عبد الله» وهو الفعل «أدعو» فإنه أهمل لكثرة الاستعمال وصارت «يا»^(١) بدلا منه فالفعل «أدعو» المقدر ليس من قبيل العوامل اللازم اظهارها لذلك لا خوف عليه من التفسير بل ان أبا العباس المبرد كان يقول:

ناصب المنادي هو نفس «يا»

لنيابتها عن الفعل ولسدّها مسده، وذلك جازت امالتها^(٢) ويرى ابن مضاء رأيا في متعلقات المجزورات في مثل «زيد في الدار» و«رأيت الذي في الدار» و«مررت برجل من قريش»

ومعلوم أن النحاة يقولون ان قولنا «في الدار» متعلق بمحذوف تقديره «زيد مستقر في الدار» وهذا اذا لم تكن الحروف الداخلة على المجزورات زائدة، يقولون «رأيت الذي في الدار» تقديره «رأيت الذي استقر في الدار» و«مررت برجل من قريش» تقديره كائن من قريش . الخ

يقول ابن مضاء: ان هذه الجمل كلها تامة مركبة من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة هي «في» ولا حاجة بناء الى غير ذلك^(٣) ولكن ما هي طبيعة هذه النسبة التي تربط بين الاسمين

يقول ابن يعيش ما تلخيصه ان هذه الحروف تسمى حروفا لأنها تضيق معاني الأفعال قبلها الى الاسماء بعدها فلما كانت هذه الحروف عاملة للجر من قبل أن الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها وافضائها الى الاسماء التي بعدها كما يفضي غيرها من الأفعال القوية الواصلة وذلك نحو «عجبت، ومررت، وذهبت» احتاجت الى أشياء تستعين بها على تناوله، والوصول اليه، فجئ بحروف الاضافة فجعلت موصلة الى الاسماء، فقولك «مررت بزيد» معناه كمعنى جزت زيدا، وأية ذلك أنك تقول مررت بزيد الظريف، بالخفض أو النصب، بالخفض على اللفظ، والنصب على الموضع وقد يقال ان هناك أمثلة دخلت عليها حروف ولا فعل بعدها، والجواب أنه ليس في الكلام حرف جر لا

(١) الكتاب ١/١٠١

(٢) حاشية الصار على لاشموني ١٤٧/٣

(٣) الرد على النحاة ص ٩٢ - ٩٣

وهو متعلق بفعل أو بمعنى الفعل «أي المشتقات كاسم الفاعل ونحوه فقولك «زيد في الدار» تقديره زيد مستقر في الدار أو يستقر في الدار وكذلك «لما لزيد» تقديره المال حاصل لزيد أ. هـ^(١).

يتبين لك من هذا أن من معاني الربط بين اسمين بواسطة حرف جر معنى المفعولية في الاسم المجرور وما كما لنذكر هذا المعنى الدقيق دون تقرير فعل أو ما يشبه الفعل.

وثمة شيء لم يتنبه إليه ابن مضاء وهو أننا نعرب حسب رأيه «زيد في الدار»

زيد مبتدأ مرفوع.

في الدار شبه جملة خبر مرفوع.

ولكن شبه الجملة كلمة مبهمة غير محددة، فالجملة إما اسمية إما فعلية، ولا بد أن يكون الخبر إما مفرداً وإما الجملة اسمية أو جملة فعلية لذلك كان «المتعلق المنوي» أما من قبل المفرد، وهو ما في معنى استقر وثبت^(٢) والغريب أن ابن مضاد يعود بعد هذا لينسف رأيه السابق في المجرورات من أساسه ويقول أنه يستعمل التعليق في المجرورات.

قال في باب التنازع

«والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات، وأنا أستعمله في المجرورات والفاعل والمفعولين»^(٣)

وينتقل ابن مضاء من العوامل المنوطة إلى الضمائر المستترة فينكر على النحاة تقديرهم الضمائر المستترة ما دام اسم الفاعل عند النحاة في مثل «ضارب» تدل على الصفة وصاحبها وتحمل معنى الفعل والفاعل، فإذا قلنا «زيد ضارب عمراً».

راجع شرح المفصل لابن يعيش ج ٨ ص ٩٨٧.

(٢) حاشية الصبان ٢٠١/١

(٣) نفسه ص ١٠٠

فضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمه، وزيد يدل على اسمه فما
الداعي الى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلا^(١)

ومن المعروف أن النحاة قد أجمعوا على رفع اسم الفاعل للاسم المضارع
حملا على الفعل المضارع لأنه يعمل عمل فعله في التعدي اللزوم، لذلك اشترطوا
في عمل اسم الفاعل أن يكون بمعنى الحال والاستقبال، والنحاة بصنيعهم هذا
كانوا يسعون الى شيء واحد هو طرد القاعدة وعدم تجزئتها فما دام فعل
المضارع يرفع الأفعال ظاهرة ومستترة، وما دام اسم الفاعل يشبه في العمل
فما لداعي الى اختراع قاعدة جديدة اسم الفاعل؟ وهب أننا سلمنا بما ذهب
اليه بن مضاء بأن اسم الفاعل هو الفاعل فماذا يقول في قولهم «مررت بقوم
عرب أجمعون فقد رفعت أجمعون لأنها توكيد للضمير الذي في عرب أي بفاعل
عرب لأن عرب ههنا محلّه الجر ولو تبعه التوكيد لكان محرورا بالياء.

وإذا كان اسم الفاعل يستغنى عن الفاعل في مثل: «زيد ضارب عمرا» فكيف
تعرب الاسم الذي بعده في مثل «أضارب زيد عمرا لا أعتقد أن أحد يستطيع
انكار فاعلية زيد هنا»

أما أن نجزئ القاعدة فنعرف اسم الفاعل فاعلا تارة ونكفه عن العمل تارة
أخرى فهذا ليس مم ييسر القاعدة النحوية في شيء ثم ان اسم الفاعل لا يدل
على الفاعلية دائما حتى ولو كان للحال أو الاستقبال، من ذلك قوله عز وجل
يخرج من ماء دافق^(٢) وقوله لا عاصم اليوم من أمر^(٣) الله فقد فسروا «دافق»
بمعنى «مدفوق» أو ذا دفق كما فسروا «لا عاصم» بمعنى ذا عصمة^(٤).

ولما كانت صيغة اسم الفاعل لا يدل دائما على الفاعلية وجب تقدير فاعل
لها

وتجره ثورته على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات الى الضمائر
المستترة في الأفعال في مثل زيد قام ويرى أن «زيد» هنا دل دلالة قصد فلا.

(١) الرد على النحاة ص ١٠٠

(٢) هود ٤٣

(٣) طارق ٦

(٤) الحصائص ١٥٢/١

يحتاج الى أن يظمر شيء لانه زيادة لا فائدة منها فيها كما كان ذلك في اسم الفاعل ومعلوم أن «زيداً» في قولنا «زيد قام» قد خرج من كونه فاعلاً عندما كان بعد الفعل الى كونه مبتدأ بعد أن صار قبل الفعل وقام هنا جملة فعلية اخبارية مركبة من فعل وفاعل^(١).

لأنك هنا تريد أن الفاعل قد فعل ذلك الفعل على جهة الاختصاص به دون غيره وينكر على جهة الاستبعاد به وهكذا كما تقول أنا قتلت فلاناً، وأنا الذي شفعت لفلان عند الأمير بالعطية . وكقوله تعالى : «وأنه هو أضحك وأبكي وأنه هو أمات وأحي فصدر الجملة بالضمير دلالة على اختصاصه تعالى بالاماتة، والأحياد وإنما وأرد الضمير وصير الجملة اسمية تكنيها ورداً، وإنكاراً لمن زعم أنه مشارك لله تعالى في هذه الخصال أما قولك انطلق زيد أو منطلق زيد فاخبار لمن يعرف زيدا وينكر انطلاقه فتقديمه اهتمام بالتعريف بانطلاقه فانت اذا جئت بالجملة الفعلية فقلت ... أما قولك انطلق زيد أو منطلق زيد فاخبار لمن يعرف زيدا وينكر انطلاقه فتقديمه اهتمام بالتعريف بانطلاقه فانت اذا جئت بالجملة الفعلية فقلت : «قام زيد» فليس فيه الا الاخبار بمطلق القاييم مقرونا بالزمان الماضي^(٢)

«فاننا نقول محمد حضر» إذا ننتظر خبراً عن محمد أو عن حضوره على الخصوص، ولكننا نقول حضر محمد لمن يسمع خبراً من الاخبار على اطلاقه ولا يلزم أن يكون الخبر عن محمد ولا عن الحضور بل لفعل السامع كان ينتظر كلاماً عن حسن وعن على كما كان ينتظره عن محمد^(٣).

ثم ماذا يقول ابن مضاء في «أنا كتبت وأنت كتبت» إذ لم يفهم تقديم الفاعل «أنا» عن تأخيرها بعد الفعل الذي هو التاء في «كتبت» فإذا كنا نعرب «أنا» مبتدأ فما المانع من اعراب زيد في المثال السابق مبتدأ أيضاً

لا شك أن النحاة كانوا على صواب عندما صنفوا الضمائر الى بارزة ومقدرة ومستترة لأن القاعدة النحوية كما رأينا الا تطرد الا على مثل هذه

(١) دلائل الاعجاز ١٢٧

(٢) الطرار لمنصن لأسرار البلاغة ٢/٣١٠٢٥ بتصريف

(٣) أشتات مجتمعات في اللغة والادب عباس محمود انعقاد ص ٦

التقديرات ولأن اللغة العربية لغة الإيجاز والحذف والعبارة الموحية قلن نعمهم اللغة على حقيقتها إلا إذا بحثنا عما وراد هذه التعابير من مؤشرات تهدينا إلى الفهم السليم ويذهب ابن مضاء إلى حد اتهام النحاة بالتزويد في القرآن الكريم من غير حجة ولا دليل.

«ومن بني زيادة في القرآن بغير علم توجه الوعيد إليه، ومما يدل على أنه حرام، الإجماع على أنه لا يزداد في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته، وزيادة، لعنى كزيادة اللفظ بل هي أخرى لأن المعاني هي المقصودة والألفاظ دلالات عليها ومن أجلها»^(١).

من العجيب أن تصدر هذه الفتوى من قاضي الجماعة ومتزعم اصلاح لنحو، أليس علي بن أبي طالب الصحابي الجليل والتقي الورع هو الذي وضع لنحو وأشار على أبي الأسود بتأصيل قواعده بما فيه من حذف وتقديم وتأخير

والإيجاز من أغراض الأساليب القرآنية وليست واجاد طريقا إلى فهم عبارة موجزة إلا بتقدير محنوف.

فمن ذلك قوله تعالى «أسال القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها وأنا لصادقون»^(٢).

قوله: «قال هؤلاء بناتي ان كنتم فاعلين»^(٣)

ولعمرك انهم لفي سكرتهم يعمهون»^(٤).

«وألنا له الحديد أن اعمل سابغات وقدر في السرد»^(٥).

والقرآن عربي الاسلوب فهو يتماشى مع قوانين العربية وأساليبها، فكيف يظن أن تفسير القرآن اعتمادا على الحذف والتقدير بقول علي كتاب الله

(١) الرد علي النحاة ص ٩٢

(٢) سورة يوسف. ٨٢

(٣) الحجر ٧١

(٤) الحجر ٧٢

(٥) سنا ١١

ثم ان النحو العربي كان قد استقر واستوى على سوقه منذ نهاية القرن الثاني الهجرية، وهو عصر نشطت فيه حركة علوم الفقه والتفسير، ومع ذلك لم يخرج لنا عالم بهذه الفتوى التي أصدرها ابن مضاء في القرن السادس الهجري

ان الجهود الضخمة التي بذلها النحاة لتعطيل ضبط المصحف الكريم كان الغرض منها على عكس ماذهب اليه ابن مضاء تسهيل تعلم القرآن الكريم حتى يفهم القرآن على الوجه الذي فهمه به العربي القديم وحتى ينفعل الناس به كما انفعل به العربي القديم^(١).

وقد وعد ابن مضاء بتأليف كتاب يلقي فيه العامل، ويقدم صورة جديدة للنحو العربي.

«فان قيل أنت قد أبطلت أن يكون في الكلام عامل، ومعمول، فأرنا كيف يتأتى ذلك مع الوصول الى غاية النحو ... وقد شرعنا في كتاب يشتمل على أبواب النحو كلها. فان قضى الله تعالى باكماله انتفع به من لم يعقه عنه هذا التقليد، والا فيستدل بهذه الأبواب على غيرها»^(٢).

وخلاصة ما بحثته في هذا المجال هو أن نظرية نشأت نشأة عربية أصلية مستقلة، وعندما تطورت وتفرع البحث فيها على يد جمهور النحاة ظل همهم تيسير فهم اللغة وتفسير انبيهم منها على ضوء نظرية العامل.

وفكرة النحاة التي قال بها أغلب النحاة وتطافرت أبحاثهم فيها على اختلاف مذاهبهم من أجل تأصيلها لا صلة لها بالثقافات أو الفلسفات الأجنبية على عكس ما يسبغه عليها البعض من مظاهر التبعية لنحو أو فلسفات اللغات الأجنبية.

(١) دراسات في النحو العربي د. طه عبد الحميد ص ٤٦ ٤٧

(٢) الرد على النحاة ص ١٠٧

نظرية العامل في باب الاشتغال

لما كان باب الاشتغال من الأبواب التي اتخذها ابن مضاء نموذجا لتثبيت رأيه في الغاء نظرية العامل رأيت أن أتعرض بالدراسة لهذا الباب لنرى مدى احكام النحاة لأحكام الاشتغال وصوره من جهة ومبلغ توفيق ابن مضاء في تطبيق رأيه السابق اعتمادا على هذا الباب من جهة أخرى.

والاشتغال في اصلاح النحاة أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه وهو المضاف الى ضمير الاسم السابق^(١).

١- أركان الاشتغال

أولاً- مشغول. هو الفعل العامل نصبا أو رفعا وشروط عمله

(١) أن يكون فعلا متصرفا أو اسم فاعل أو اسم مفعول.

(٢) أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق عليه

ثانيا- مشغول عنه وهو الاسم السابق الذي يعمل فيه العامل ويشترط فيه:

(١) أن يكون متقدما على الفعل المشغول نحو: «زيد اضربه» وليس من الاشتغال نحو «ضربه زيدا».

(٢) أن يكون قابلا للاضمار، فلا يصح أن يكون الاشتغال عن حال أو تميز أو مصدر مؤكد أو مجرور بما لا يجر المضمير مثل^(٢) «حتى».

(٣) أن يكون مفتقرا لما بعده، فليس من الاشتغال نحو في الدار زيد فأكرمه

(٤) أن يكون مختصا وليس نكرة محضة ليسح وضعه على الابتداء وليس من الاشتغال نحو قوله تعالى: «ورهبانية ابتدعوها» بل المنصوب معطوف على ما قبله وجمله ابتدعوها صفة.

(٥) أن يكون اسما واحدا فلا يجوز أن يقال «زيدا درهما أعطيته»

(١) شرح ابن عقيل ٢٩٥/١

(٢) أما قوله أنت حثاك تقصد كل فج ترجي منك أنها لا تخيب فقد ذهب ابن هشام الى أنها ضرورة شعرية انظر «المعني» ١٢٢/١

ثالثا- مشغول به:

ويشترط فيه أن يكون ضميرا للمشغول، أو من تقمة معموله نحو «زيدا رأيت» أو رأيت غلامه» والا يكون أجنبيا عن المشغول عنه^(١).

والبحث كله في هذا الباب يتصب على الاسم المشغول عنه وهو الاسم المتقدم، لأن هذا الضرب من الاسماء يتجاذبه الابتداء والخير، والفعل والفاعل فإذا قلت: «زيدا ضربته» جاز لك وجهان الرفع والنصب، فالرفع على الابتداء والجملة بعده خبر، وقد جاز رفعه لأن الضمير شغل الفعل عنه

والنصب باضممار فعل يفسره الفعل المذكور بعده ويكون التقدير «ضربت زيدا» ولا يجوز لك أن تجعل الاسم المشغول عنه مفعولا للفعل ولا يتعدى الا الى مفعول واحد، لذلك أضمم له فعل من جنسه وجعل الفعل الظاهر مفسرا له ، وكما أنك تقول «نعم رجلا زيدا» أضممت الرجل في «نعم» وجعلت النكرة تفسيرا له فكذلك تفعل في باب الاشتغال.

والدليل على أن ثمة مضمرا نصب الاسم المشغول عنه أنك تقول: «زيدا مررت به» فتنصب «زيد» ولولا وجود فعل مضمرا لما جاز نصبه بهذا الفعل، لأن الفعل «مررت» لا يتعدى الا بحرف جر^(٢)

قال جرير

عدلت بهم طهية والخشابة

أثعلبة الفوارس أم رياحا

والتقدير أظلمت ثعلبة^(٣).

وتقول: زيدا ضربت أخاء فتنصب «زيدا» مع أن الفعل انما وقع على «أخاء» واكتفى به ببق اذن الا تقدير فعل على غير لفظ الاول ومن معناه فتقدر مثلا «أهنت زيدا ضربت أخاء» لأن الفعل اذا وقع على شئ يتعلق بالاسم السابق

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفة ابن مالك أنظر الهامش ٧١/٢ ٧٢

(٢) شرح المفصل لابن يعش ٣٠/٢، ٣١

(٣) أنظر كتاب سيبويه ١٠٢/١ وحاشية الصبان ٧٨/٢ وفي أسيت: جرير بهجوا يعردين فاخر عيه برهقه الادنى اليه من تعيم لأن قبيلتي ثعلبة والرياح أقرب الى تعيم من قبيلتي طهية و لخشابة وهما قبيلتا الفرزدق أنظر هامش الكتاب من الصفة المذكورة

فكأنما وقع عليه واية ذلك أن الواحد منا يقول: لقد أهنت زيدا باهانتك أخاه أو أكرمته باكرامك أياه^(١).

وتقديم الاسم المشغول عنه منصوبا تارة ومرفوعا تارة أخرى ليست عملية اعتباطية واختيارية فهناك فرق بين المقامين والمدلولين فتقدمه منصوبا في نحو «زيدا ضربه» تخصيص له بالضرب دون غيره وجئ بالضمير المشغول به الفعل زيادة في التوكيد والبيان ذلك لأن هذا الاسم إنما سبق تنعة للحديث وبيانا له لا متحدثا عنه. وقد تقدم الاسم عن موضعه وخولف به ترتيبه لغرض من لأغراض البلاغية كالتخصيص أو التنويه أو المبالغة . . الخ

أما إذا أردت بالاسم المتقدم على الفعل في مثل «زيد رأيت» بالرفع أن يكون مخبرا عنه فالمقام هنا مقام رفع بأن المقصود هنا التحقق وتمكين المعنى في نفس السامع بحيث لا يخالجه فيه ريب ومثال ذلك قوله تعالى: «أنتم تخلقونه» «أنتم تزرعونه» «أنتم أنشأتم شجرتها»^(٢).

أما الاعتراض بأن الاسم المتقدم قد نصب بالفعل المشغول عنه بالضمير ولا حاجة بنا إلى تقدير فعل محذوف مفسر بالمذكور فمتهافت لأن حذف الفعل هنا جاد ليؤدي وظيفة لغوية لا تقتضي إلا بهذا التقدير لأن المقصود هنا هو توكيد وقوع الرؤيا على زيد واختصاصه بها في قولنا: «زيدا رأيت»

ألا ترى أنا نقول مثلا رأيت رأيت الهلال فنوقع الفعل مرتين على الاسم الواحد فصد التوكيد والبيان

لاشك أن النحويين كانوا في هذا ومثله أصبح نظرا وأكثر اعتداد بالظاهرية اللغوية إذ لم يكتفوا بالسناد الذي لا يخرج عن كونه علاقة عامة تصدق على الفاعلية وغيرها^(٣).

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢٢/٢

(٢) الكتاب ٢٨/١ وشرح المفصل ٢٢/٢ وحاشية الحسان ٨٢/٢ وابن عقيل ٢٩٨/١

(٣) الطراز من ٢٧ والآيات ٥٩، ٦٤، ٧٢ من سورة الواقعة

(٤) التركيب اللغوي للأب د. لطفي عبد البديع من ٢١

ما يختار فيه النصب:

والاختبار هنا قائم على المماثلة اللفظية بين الجمل، وذلك عند عطف جملة فعلية على جملة فعلية أخرى، لأن العرب تختار تطابق الألفاظ وتناسقها ما لم تفسد عليهم المعاني فإذا قلت «قام زيد وعمر كلمته» فقد جئت بجملة صدرها فعل، ثم جئت بجملة أخرى معطوفة على الجملة الأولى فيها فعل لذلك يختار النصب بعد تقدير فعل في الجملة الأولى نحو «رأيت زيدا وعمرا أكرمته» أو مرفوعا نحو «قام زيد، وعمرا كلمته» فالنصب هنا تفرضه أطراف القاعدة واتساق الأسلوب إذ من المعلوم أن من أحكام العطف وجوب عطف فعل أو اسم على مثليهما.

ما يختار فيه الرفع:

أما إذا قلت «زيد أخوك» و«عمر كلمته» فإن الكلام في الجملة الأولى مبتدأ وخبر مفرد عطفت عليه جملة في أولها اسم وي بعده فعل واقع على ضميره لذلك اختير الرفع في هذا الموضع لأنه لم يتقدم الجملة الثانية ما يصرف الاسم المشغول عنه عن الرفع فكان جملة اسم لم تتقدمه جملة أصلا.

ما يستوي فيه الرفع والنصب

أما إذا قلت «زيد لقيته وعمر كلمته» فالكلام قبل حرف العطف فيه جملتان، أحدهما اسمية وهي الجملة الكبرى التي هي المبتدأ والخبر، وهي «زيد لقيته» والثانية فعلية وهي الخبر الذي هو «لقيته» وهي الجملة الصغرى لذلك إذا قلت «زيد لقيته وعمرا كلمته» فلك الخيار أن شئت رفعت عمرا فتكون قد عطفت على الجملة الاسمية، ورفعته لأن صدر الجملة اسم^(١)، وإن عطفت على الجملة الفعلية «جملة لقيته» نصبت لأن صدر الجملة فعل.

ب- أعراب الاسم المشغول عنه عندما نسقه إحدى الأدوات المختصة

بقية أحكام الاشتغال قائمة على أساس اختصاص فريق من الأدوات بالسماء واختصاص فريق آخر بالأفعال، لذلك أفردت لهذه الأدوات دراسة خاصة بها

(١) طالع ابن يعيش ٢ ص ٢٢، ٢٣ وحاشية لسان ج ٢ ص ٨١، ٨٢.

لنتبين ارتباط الاسم المشغول عنه بالاداة التي تسبقه من حيث المعنى ومن حيث الاعراب

أولا ما يختص بالأسماء:

(١) اذا تكون للمفاجأة ، نحو «نظرت فاذا زيدا» ، تريد ففاجأني زيد قالصاحب الأزهية وإنما دخل عليها الفاء من بين حروف العطف لان وقوع الثاني، بعد الأول في المعنى، والفاء للترتيب، وتختص اذا بالجمل الاسمية ولا تحتاج الى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناه الحال والاستقبال^(١)

(٢) أما بالفتح والتشديد حرف شرط، وتفصيل وتوكيد، قال تعالى : «أما لسفينة فكانت لمساكين» «وأما الجدار فكان لغلامين يتيمين»^(٢).

تقول «زيد ذهاب»، فاذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب قلت أما زيد فذاهب قال سيبويه ويفصل بين اما والفاء اما بمبتدأ كآليات السابقة، أو الخبر ، نحو «أما في الدار فزيد» أو جملة شرط نحو «أما اليتيم فلا تقهر»^(٣) وأما من حروف الابتداء لفأنها تقطع ما بعدها عما قبلها^(٤)

(٣) ليتما للتمني تدخل على الاسم والخبر فتتصب الاول وترفع الثاني مثلها مثل ليت المجردة من «ما»

قال ابن هشام وتقترن بها «ما» الحرفية «أي بليت» قال تزيلها عن اختصاص بالسما ولا يقال ليتما قام زيد

قال النابغة

(٥) قالت ألا ليتما هذ الحمام لنا الى حمامتنا أو نصفه فقد

نخلص من دراسة هذه الانوات الى القول انها مختصة بالدخول على الاسماء فقط، لذلك اذا تلا الاسم لسابق احدي هذه الانوات وجب رفع الاسم

(١) انظر كتاب الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد النحو الهروي ص ٥٠ والمعنى ٨٧/١

(٢) لاينس ٨٢، ٢٩ من سورة كهف

(٣) الصمى ٩

(٤) لاتفس في علوم القرن لحلال لدين السيوطي ١٥٤/١

(٥) المعنى ٢٨٦/١

المشغول عنه علي الابتداء نحو «خرجت فاذا زيد يكلمه عمرو» وليتما خالد زرتة ... الخ^(١)

ترفعه على الابتداء حتى وإن كان الاسم المشغول عنه معطوفاً على جملة فعلية لأن هذه الأدوات تصرف الكلام إلى الابتداء وتقطع ما بعدها عما قبلها كقولك: «لقيت زيدا وأما عمرو فقد مرت به» و«خرجت وإذا الغلام يضرب به أبوه» قال تعالى: «وأما ثمود فهديناهم» قرئت ثمود بالرفع على الابتداء وإن كانت الآية قبلها مصدرية بفعل في قوله تعالى: «فأرسلنا عليهم ريحا صرصرا»^(٢)

قد قرئت بالنصب ولكن ليس على مثال زيدا ضربته قال ابن يعيش: «والذي حسنه عند القارئ» أي النصب» ما في معنى الشرط والشرط يقتضي الفصل»^(٣).

ثانياً ما يختص بالأفعال:

١- حروف الجزاء هي: «ان» و«من» و«لا» و«اذن» و«متى» و«ما»^(٤).

قال سيبويه وأعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الاسماء فيها قبل الأفعال، وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم مما ذكرنا «يقصد الحروف الجوازم» وهي لمؤولاً ولا الناهية واليت لا تدخل إلا على الأفعال اذ لا يجوز الفصل بين هذه الحروف والأفعال فلا تقول: لم زيد يأتيك ولا يجوز هذا إلا في الشعر»

أما قولهم في الشعر مثلاً: ان زيد يأتيك يكن كذا إنما ارتفع علي فعل هذا تفسيره كما كان ذلك في قولك «ان زيدا رأيت» يكن ذلك^(٥). وحروف الجزاء تجزم الأفعال ونجزم الجواب بما قبله ولا يكون جواب الجزاء إلا يفعل لأن حروف الجزاء تطلب الفعل من أجل الشرط فيليها مظهرها أو مضمراً نحو قوله تعالى: «وان أحد من المشركين استجارك» المعنى وان استجارك أحد من المشركين.

(١) حاشية الصان ٧٥/٢ ٧٦

(٢) ابن يعيش ٣٢/٢ ، ٢٤

(٣) المصدر السابق ٢٤/٢

(٤) المصدر السابق ٣٨/٢

(٥) الكتاب ٥٣٤/١ ، ٥٣٥ ، ٥٥٥

وقال الشاعر: لا تجزعي ان منفس أهلكته.

والتقدير: ان هلك منفس أهلكته^(١).

وقال الآخر: فمتى واغل ينبتهم يحبوه.

والتقدير: فمتى بينهم واغل ينبتهم.

٢- الامر والنهي:

يختار هنا النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل لأن الامر والنهي انما هما للفعل ولا يقعان الا به ظاهرا أو مضمرا وذلك مثل قولك: «زيدا أضربه وعمرأ أمر به وعمرأ لا تهنه وأما خالدا فلا تشتم أباه وأما بكرا فلا تمرر به».

«وانما كان النصب مختارا لأجل الامر والنهي اذ ليس الامر والنهي الا بالأفعال لأنك انما تأمره بايقاع فعل وتنهاه عن ايقاع وذلك أنك حين تأمره فأنت تطلب منه ايقاع ما ليس بموجود، واذا تهيته فأنت تمنعه من الاتيان به فأما النوات قائنها موجودة لا يصح الأمر بها ولا النهي عنها، واذا كان الامر كذلك ثم أتيت باسم قد وقعد عليه الفعل الذي بعده على ضمير نصبته باضممار فعل.

ومما يلحق بالامر والنهي في الحكم، والدعاء في نحو قولك اللهم زيدا فاغفر له ذنبه، وأما زيدا فجاء عليه، وانما كان الدعاء بمنزلة الامر والنهي لأن سبيله سبيل الامر والنهي في الاعراب من كل الوجود وهو في المعنى مثل الامر، لأن الداعي انما يلتبس من المدعو ايقاع ما بعده^(٢) كقوله:

فكلا جراه الله عني لما فعل.

٣- أدوات التحضيض:

وهي لو، ولو، وهلا، وألا، وهي كلها تدل على معنى التحضيض وهو الحث على الشيء تقول: «لولا فعلت كذا» «ولو ما ضربت زيدا» و«هلا مررت به» و«لا قممت» ولا تدخل الا على فعل ماض أو مستقبل ظاهر أو مضمّر ولما كانت هذه الادوات تدل على الحث على ايجاد الفعل جرت مجرى الشرط في

(١) أنظر المعنى ٢٢/١ والألفية من ومعاني الحروف للرومي ٧٤

(٢) أنظر الكتاب ٩٠/١ وابن يعيش ٢٧/٢، ٢٨.

قتضائها الأفعال فال يقوم بعدها مبتدأ ولا غيره من الاسماء فان وقع بعدها
سم كان علي نية التأخير نحو قولهم لو ذات سوار لطمتني
والتقدير لو لطمتني ذات سوار، وقول عمر «رض» «لو غيرك قالها ياباً
عبدة» وفولك لو زيدا رأيته، والتقدير لو رأيت زيدا رأيته^(١)
٤ - حروف الاستفهام:

الاستفهام. طلب الفهم بأداة مخصوصة مثل هل وهي للتصديق، والهمزة
وهي للتصور أو للتصديق وباقي أنوات الاستفهام لطلب التصور فقط مثل من،
وكم، وكيف، وأين ... الخ^(٢)

والهمزة أصل أنوات الاستفهام وأكثر الشواهد الواردة في الكتب النحوية
من الاستفهام في باب الاشتغال تأتي على الهمزة.

ومن أحكام همزة الاستفهام التقرير وهو حملك السامع على الإقرار
والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه ، ويجب أن يليها الشئ الذي تقرر
به^(٣)، وهذا الشئ إما أن يكون اسماً أو فعلاً فاذا أوليها اسم أضمر الفعل
ونصب المشغول عنه، بالفعل المضمر الذي يفسره الفعل المذكور بعده، لأن
السؤال هنا يكون عما وقع الشك فيه.

تقول. اعبد الله ضريته و«وأمرأ معرت به» وأنت في كل هذا انما تشك في
الضرب والمرود لا في ذات الاسم^(٤)

فالسؤال هنا «عن الفعل نفسه والشك فيه لأنك في جميع ذلك متردد في
وجود الفعل وانتقائه مجوز أن يكون وقد كان وأن يكون ولم يكن .
ومما يعلم به ضرورة أنه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم أنك تقول.
أقلت شعراً قط؟ أرايت اليوم انساناً؟ فيكون كلاماً مستقيماً.

(١) راجع المغنى ٢٥٥/١ ومعاني العرف للرماني ص ١٠١ . ١٢٢ . والاتقان ٧٤/١

(٢) انظر ابن يعيش ٢٤/٢ وحاشية العسار ٧٦/٢ والمغنى ١٨/١

(٣) المعنى ١٨/١

(٤) ابن يعيش ٢٤/٢

ولو قلت. أأنت قلت شعرا قط؟ أأنت رأيت انسانا؟ أخطأت وذلك أنه لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لأن ذلك انما يتصور اذا كانت الإشارة الى فعل مخصوص^(١).

ويقول «السوط ضرب به» و«أالخوان أكل عليه اللحم» و«أزيدا سميت به» فتتصب الاسم بعدها لأنك اذا قلت «ضرب زيد بالسوط» و«أكل اللحم على الخوان» فهذه الحروف الجارة مع ما يليها من المجرورات في موضع نصب، ولما كانت حروف الجر متصلة بكنائيات هذه الاسماء وقد تقدمت وجب نصبها لأن الحروف التي اتصلت بكتاباتهما هي في موضع نصب فحكمها حكم «أزيدا مررت به» وكذلك «أزيدا أنت محبوس عليه» و«أحمدا أنت مكابر عليه»، يختار فيها النصب لأن اسم الفاعل واسم المفعول يجريان مجرى الفعل في عمله.

وعندما تقول «أزيدا أنت ضاربه هو بمنزله قواك أنت تضربه لذلك ينصب الاسم الواقع بعد اسم الفاعل واسم المفعول ويفسر نصبه بهما كما فعلت في قولك «أزيدا أنت تضربه»، والحاصل أن الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام يختار فيه النصب كلما تقدم ذكره وكان هو أو من في سببه في موضع نصب

قال جرير

أثعلبة الفوارس أم رياحا عدلت بهم طهية والخشايا^(٢)

والشاهد في ثعلبة حيث نصب بفعل مضمر يفسره ما بعده تقديره أساويت ثعلبة بطهية

٥- حروف النفي

وهي «ما» و«لا» لنفي الحال في قولك «ما يفعل» ولنفي الماضي المقرب من الحال في قولك «ما فعل»

قال سيبويه أمّا «ما» فهي نفي لقول القائل «هو يفعل» فحروف النفي اذن من الانوات التي يغلب أن يليها الفعل لذلك ينصب الاسم اذا وقع بعد حرف

(١) دلائل الاعمار للجرجاني ١٤١

(٢) حاشية الصار ٧٨/٢

نفي وكان بعده فعل وقع علي ضميره أو على ما هو من سببه نحو «زيدا لقيته»
و«لا زيدا قتلته» و«ما زياد لقيت أباه» ولا عمرا مررت به».

قال ابن يعيش: «وانما صار النصب هنا مختارا لشبه حروف النفس بحروف
الاستفهام وحروف الجزاء، ووجه الشبه أن ما بعد النفي غر واجب كما أن ما
بعد لكل واحد من هذه الاشياء كذلك»^(١).

قال الشاعر «وهو جرير»

فلا حسبا فخرت به لتيم ولا جدا اذ اردحم الجلود

وقال الآخر

فلا ذا جلال هبته لجلاله ولا ذا ضباع هن يتركن للفقر

والشاهد في البيت الاول في «حسبا» حيث نصب باضممار فعل تقديره، فلا
ذكر حسبا فخرت به

وفي البيت الثاني في «ذا» حيث نصب «اجلال» بفعل محذوف دل عليه هبته
والتقدير فلا هن ذا جلال هبته^(٢).

وخلاصة ما في أحكام الاشتغال

ان الاسم المشغول عنه اذا كان في سياق يلائم الرفع كأن يعطف على جملة
اسمية أو يلي احدى الانوات المختصة بالاسماء اختيار رفعه.

وان كان في سياق يلائم النصب كأن يعطف على جملة فعلية، أو تسبقه
احدى الانوات المختصة بالافعال، اختيار نصه ويستوي رفعه اذا كان معطوفا
على جملتين أحدهما اسمية والأخرى فعلية، أما اذا كان مجردا مما يوجد
نصبه أو رفعه فان الاختيار يكون قائما على حسب الاغراض والايحاءات التي
يرود تمكينها في السامع.

(١) ابن يعيش ٣٦/٢

(٢) الفصل لابن يعيش ٣٦/٢ ، ٣٧

ج - الخلاف بين البصريين والكوفيين في ناصب الاسم المشغول
عنه

والخلاف بين البصريين والكوفيين لم يكن في جوهر باب الاشتغال وإنما في
عمل العامل في معموله أي أن الخلاف كان في ناصب الاسم المشغول عنه،
لذلك فإن الذي جمع مسائل الخلاف بين المدرستين لم يتعرض إلى تفاصيل باب
الاشتغال

فبينما يذهب البصريون إلى أن الاسم المشغول عنه في نحو زيدا ضربته
منصوب بفعل مقدر يفسره ما بعده، والتقدير «ضربت زيدا ضربته»،
وهذا هو الحكم الذي فصلته أمهات الكتب النحوية ابتداء من كتاب سيبويه
إلى المؤلفات النحوية فيالعصر الحاضر وهو الحكم الذي تعرضنا له في
الصفحات السابقة

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن قولهم «زيدا ضربته» منصوب بالفعل الواقع
على الهاء لأن المكني الذي هو العائد - هو الأول في المعنى فينبغي أن يكون
منصوباً به، كما قالوا -

«أكرمت أباك زيدا وضربت أخال عمر»^(١)

هذا هو مجمل أراد المذهبين في باب الاشتغال، وقد رأيت أن الرأي البصري
هو الذي عمل به النحويون بعد ذلك وأقيم على أساسه باب الاشتغال بمختلف
أحكامه ووجوه اعرابه أما رأي الكوفيين فقد ظل مجرد رأي يذكره النحويون
على سبيل المقارنة لا غير، وقد بين النحاة فساد الرأي الكوفي في هذا الباب
وعدم انطباقه على هذا النمط من الأسلوب فمن ذلك أن الكوفيين قاسوا «زيدا
ضربته» على «أكرمت أباك زيدا» إنما هو على البديل وجاز أن يكون البديل بدلا
تأخر عن المبدل منه إذ لا يجوز أن يكون البديل الا متأخر عن المبدل منه أما هنا
«في باب الاشتغال فقد تقدم زيد على الهاء فلا يجوز أن يكون بدلا منها»^(٢)

(١) الانصاف ٨/٨٢

(٢) الانصاف ٨/٨٣

ومن ذلك ان الفعل لا يعمل في ضمير اسم ومظهره^(١)، لأن الفعل المشغول جاء ليفسر فقط الفعل المحذوف أما الفعل العامل حقا فهو الفعل المحذوف

د- رأي ابن مضاء في باب الاشتغال

لم تكن نظرية العامل في باب الاشتغال محل رفض أو اعتراض سواء من طرف البصريين أو الكوفيين.

أما الذي طالب بإلغاء العامل من باب الاشتغال وحاول تغيير أحكامه فهو ابن مضاء القرطبي فهو بحكم رفضه لنظرية العامل يحمل على أحكام الاشتغال ووجوه إعرابه ويثور على تقسيم النحاة لهذا الباب التي ما يجب رفعه وما يجب نصبه وما يترجح في الرفع والنصب ولكي يستطع التعامل مع باب الاشتغال وإبداء رأيه في إلغاء العامل منه يلخص صور هذا الباب ثم يذكر الأمثلة التي يجب فيه النصب في نحو قولنا «زيدا أضربه» أو أضرب غلامه أو زيدا أمر به وفي النهي نحو قولك «زيد لا تهنه»

أما كيف يصنع بالاسم المشغول عنه في حالات رفعه ونصبه فالامر حين ميسور عنده لأن الفعل لا يخلو أن يكون خبرا أو غير خبر وغير الخبر يكون أمرا أو نهيا أو مستقهما عنه أو محضوضا عليه أو متعجبا منه فان كان أمرا فالاختيار فيه النصب كقولك زيدا أضربه وان كان العائد على الاسم المقدم قبل الرفع ضمير رفع فان الاسم يرتفع كما أن ضميره في موضع رفع ولا يضمم رفع كما لا يضمم ناصب، وانما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعا لكلام العرب وذلك قواك «أزيد قام» وقال الله تعالى «قل الله اذن لكم أم على الله تفترون ...» وكذلك «أزيد ضرب أبوه عمرا» و«أزيد ضرب» و«أزيد ذهب به» لأنه في موضع رفع

وان عاد ضميران أحدهما في موضع مرفوع والآخر في موضع منصوب أو أحدهما متصل بمرفوع والآخر متصل بمنصوب كقولك «أعبد الله ضرب أخوه غلامه» فلك في عبدا لله الرفع والنصب، فان روعي المرفوع رفع وان روعي المنصوب نصب^(٢) وهكذا يذهب بن مضاء الى أن باب الاشتغال بكامل أحكامه يمكن إجماله في القاعدة التالية

(١) شرح ابن عقيل ٢٩٦/١

(٢) الرد على النحاة ص ١١٨، ١٢١

اعراب الاسم المشغول عنه يتوقف على المشغول به أي على الضمير العائد على الاسم المتقدم، فإن عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل لمنصوب نصب لأنه في محل نصب والا رفع لأنه في مكان رفع، واعتقد بذلك أنه اختصر هذا الباب «الذي كان يظن أنه يعسر فهمه أو تفهيمه» كما قال ابن مضاء

ولكن هل حقا أن موقع الضمير هو الذي يحدد اعراب الاسم المشغول عنه؟

وقد رأينا عند استعراضنا لباب الاشتغال أن الاسم المشغول يرتبط أول ما يرتبط بسياق الكلام، فإذا كان المعنى أن تخير بالفعل وتحدث به عن فاعله فالحكم النصب وإذا كان التحدث عن الاسم فالحكم الرفع فإن أولى الاسم لمشغول عنه ما يختص بالاسماء رفع ولو كان العائد عليه ضمير نصب، تقول «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» ترفع «زيد» على الرغم من أن العائد عليه ضمير نصب

وإذا أوليه ما يختص بالفعال نصب ولو كان العائد عليه ليس ضمير نصب والفعل المتصل به لا يتعدى إلا بحرف جر

قال جرير

فلا حسبا فخرت به ليتم ولا جد إذا ازدحم الجنود

فنصب حسبا «بفعل مقتر ليس من جنس الفعل المذكور» «فخرت» لأن هذا لا يتعدى إلا بحرف جر كما قلنا، وتقول زيد أخوك وعمرو كلمته.

ترفع «عمرا» على الرغم من أن العائد عليه ضمير نصب، تفعل ذلك طلبا للمائلة اللفظية بين المعطوف والمعطوف عليه، أما القول أن المتكلم هو الذي يرفع وينصب، تباعا لكلام العرب فهذا ما لا يحتمله نظام اللغة، إذ كيف يستطيع المتكلم مجازاة العرب في كلامهم بون قاعدة ترشده إلى مواضع الرفع والنصب؟

إن تقديم الاسم منصوبا تارة ومرفوعا تارة أخرى مما يثبت أن الحركة

الاعرابية أثرا في تصوير المعنى، وتقدير فعل محنوف في نحو قولنا «زيد ضربته» يبرز لنا جانبا ايجابيا مما كنا لنصل اليه لو لم نقدره، ولناخذ علي سبيل المثال «زيدا ضربت غلامه» فالمتكلم لم يضرب زيدا وانما ضرب الغلام ولكن لماذا قدم زيدا وأعاد عليه الضمير «الهاء» في غلامه لا شك أنه يريد ايصال شيء ما الى زيد هذا الشيء هو الالهانة وعندما يقدر النحاة في المثال السابق «أهنت زيدا» فانهم يبرزون المعنى ويقربون من القارئ أكثر من أولئك الذين يدعون الى الغاء العامل ولا يزيّدون.

ولما كان باب الاشتغال من الابواب التي يتقدم اسم أو ينصب فيه نتيجة لمعنى أو غرض من الغراض أرادها المتكلم العربي فانه من المستحيل أن أقول للمتعلم اذا كنت في حالة نفسية معينة فعليك أن ترفع، واذا كنت في حالة أخرى فعليك أن تنصب^(١).

فهناك دقائق وأسرار وقواعد طريق العلم به الروية والفكر لادراك هذه المعاني التي اهتدى اليها القوم ودلوا عليها وكانت السبب في وجود التفاضل بين الكلام^(٢)

(١) راجع دراسات في النحو ص ١٥٢

(٢) دلائل الاعجاز ص ٥٥

التنازع في العمل

هذا باب تعرض له ابن مضاء في محاولة لتطبيق نظريته المتمثلة في الغاء لعامل فاضطرب في ذلك اضطرابا شديدا اذا اصطلح بأساليب عربية وردت شعرا ونثرا تؤيد الاساس الذي بني عليه النحاة قاعدة هذا الباب، وقبل أن نتعرض لرأي ابن مضاء يجدر بنا الى أن ندرس طبيعة تنازع الافعال لنرى كيف اضطرب النحاة الى أفراد هذه الأساليب بباب يجمعها في قاعدة محكمة هو باب التنازع

والتنازع اصطلاحاً أن يتقدم عاملان على معمول كل مهما طالب له من جهة المعنى^(١) نحو «ضربت وأكرمت زيدا» فكل واحد يستمد من «ضربت» و «أكرمت» عاملاً يطلب زيدا بالمفعولية

شروط التنازع:

(١) أن يكون العاملان قبل المعمول كما في المثال السابق ولو تأخرا لم تكن المسألة من باب التنازع.

(٢) أن يكون العاملان مذكورين، فلا تنازع بين محذوفين نحو «زيدا» في جواب «من ضربت وأكرمت؟»

(٣) أن يكون بين العاملين ارتباطاً بالعاطف نحو «زرت وأكرمت زيدا»

(٤) لا تنازع بين حرفين، ولا بين حرف وغيره ولا بين جامدين^(٢) والتنازع نوعان

أ- أن يتوفق العاملان في طلب الفاعلية أو المفعولية فمثال التوافق في الفاعلية «قام وقعد زيد» ومثال التوافق في طلب المفعولية «زرت وأكرمت زيدا»

ب- أن يختلف العاملان كأن يطلب أحدهما المرفوع والآخر المنصوب مثل «قام وضربت زيدا»^(٣)

(١) حاشية الصمد ٩٧/١ وابن عقيل ٢/٢

(٢) حاشية صمد ٩٢/٢ وشرح التصريح للاسم خالد الارمزي ٣١٧/١

(٣) التصريح ٣١٦/١

صور من التنازع:

ومن الأساليب التي جاء فيها فعلان يطلب كل واحد منهما اسما واحدا يحمل عنصر الدلالة على الفاعلية أو المفعولية قول تعالى «هاؤم اقرأو كتابيه»^(١) وقوله «أتوني افرغ عليه قطرا»^(٢).

وقول الشاعر

ولكن نصفاً لو سببت وسبني بنو عبد شمس بن مضاف وهاشم^(٣)

وقول الآخر

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحبه جهارا فكُن في المغيب أحفظ للعهد^(٤)

ومن هنا كان لابد من اعمال أحد الفعلين المتنازعين لا كليهما لأنك إذا قلت «رأيت ورأني زيد» فإن كل واحد من الفعلين موجه الى زيد من حيث المعنى فهو فاعل للاول ومفعول للثاني، ولا يجوز أن يحمل فيه الفعلان إذ لا يمكن أن يكون الاسم مرفوعاً ومنصوباً في حالة واحدة لذلك أعملوا أحد الفعلين وقدروا الآخر معمولاً يدل عليه المذكور وكان الفراء يرى أنه إذا اتفق وكان الفراء يرى أنه إذا اتفق العاملان في طلب المرفوع، فالعمل لهما جميعاً نحو يحسن ويسئ ابننا كما اختلفا أضممته مؤخرًا فتقول «ضربت وضربني زيداً هو».

وقد رد رأي الفراء بأن الاضمار قبل الذكر قد ورد عنهم في عدة مواضع على شريطة التفسير وذلك قولهم نعم رجلاً، ففي «نعم» فاعل مضمرة فسرتة النكرة بعده والتقدير نعم الرجل رجلاً وقولهم ربه رجلاً، أدخل «رب» على مضمرة لم يتقدم له ذكر ظاهر ومن ما حكاه سيبويه من قولهم «ضربوني وضربت قومك»

جفوني، ولم أجف الاخلاء أنني لغير جميل من خليلي مهمل^(٥)

(١) سورة الحاقة ٦٩

(٢) الكهف ١٨

(٣) ابن يعيش ٧٨/١

(٤) ابن عقيل ٦٢/٢

(٥) راجع شرح المفصّل ص ٧٧/١ وانظر الشاهد في حاشية الصبيان ٤/٢ ١

أما لتقدير الذي اصطنعه في نحو ضربيني وضربت زيدا هو فتقدير لا يخلو من لبس لأن الضمير المؤخر قد يفهم على أنه تأكيد لفظي لزيد.

الخلاف في أعمال أحد المعلمين المتنازعين بين السحاة المصريين والكوفيين.

لم يختلف البصريون والكوفيون في أنه يجوز أعمال كل واحد من الفعلين في الاسم الظاهر ولكنهم اختلفوا في الأولى منهما في العمل.

فالكوفيون يذهبون إلى أن الأول أولى به لتقدمه.

بينما يذهب البصريون إلى أن الثاني أولى به لقربه منه.

أما الكوفيون فقد استدلوا على أعمال الأول بطائفة من أشعار العرب كقول امرئ لقيس

ولو أن ما أسمى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال^(١)

فأعمل الفعل الأول ولو أعمل الثاني لنصب قليلا وذلك لم يروه أحد.

وقول الآخر

فرد على الفؤاد هوى عميدا وسوئل لو يبين لنا السؤالا

وقد تغنى بها ونرى عصورا بها يقتلنا الخرادا الخدالا

ولو أعمل الفعل الثاني لقال

تقتادنا الخرد الخدال بالرفع.

وقول الآخر

ولما أن تحسم آل ليسلى سمعت بينهم نعب الغرابا

(١) اعترض السحاة على ورد هذا الشاهد لأنه ليس من التنازع لأن شرط التنازع أن يكون كل واحد من العاملين المتقدمين طالب للمعمول مع صحة المعنى. وليس الأمر في هذا البيت كذلك لأن الفعل الأول موجه إلى التقليل من المال والثاني موجه إلى الملكة لدليل قوله في البيت الثاني

ولكنما اسمي لجد مؤئل وقد يدرك المجد مؤئل أمثال وتلحيث معنى البيت أنسي لو سمعت لمنزلة دينة كفاني قليل من المال. ولم أطلب الكثير

ونصب قليلا بطلب استحالة المعنى وصار التقدير كفاني قليل وام وام أطلب قليلا وهو تناقض ظاهر أنظر بن بغيش ٧٩/١

فأعمل الأول، ولذلك نصب الغراب ولو أعمل الثاني لوجب أن يرفع هذا من حيث النقل أما من حيث القياس فإن الفعل الأول سابق للفعل الثاني وهو صالح للعمل كالفعل الثاني إلا أنه لما كان مبدوعاً به كان أعماله أولى والذي يؤيد أن عمال الفعل الأول أولى من الثاني أنك إذا أعملت الثاني أدى إلى الاضمار قبل الذكر والاضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أعمال الفعل الثاني النقل والقياس.

أما النقل فمنه قوله تعالى «أتوني أفرغ عليه قطرا» فأعمل الثاني وهو أفرغ، ولو أعمل الفعل الأول لقال أفرغه عليه، وقال تعالى «هاؤم اقرأوا كتابيه»، فأعمل الثاني وهو اقرأوا، ولو أعمل لقال زقرأوه فأعمل الثاني وهو اقرأوا، ولو أعمل الأول لقال اقرأوه.

وقال الشاعر.

ولكن نصفاً لو سببت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم

فأعمل الفعل الثاني، ولو أعمل الأول لقال «سببت وسبوني بني عبد شمس» بنصب بني.

وقال طفيل الغنوي

وكمنا مرماة كأن متونها حرى فوقها واستشعرت لون مذهب
حيث أعمل الثاني ولو أعمل منهما لرفع «لون مذهب» إلى آخر الأبيات التي استدلو بها على أعمال الثاني

أما القياس فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول، وليس في أعماله دون الأول أي نقض للمعنى فكان أعماله أولى .

(١) على أن أعمال الفعل الثاني هو الذي جاء كثيراً في كلام العرب قال أبو حيان إن أعمال الأول قليل ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر خلافاً لأعمال الثاني فإنه كثير الاستعمال في الشعر والنثر ولظم وقد تضمنه القرآن المجيد في مواضع كثيرة منها قوله تعالى «أتوني أفرغ عليه قطرا» وقوله «هاؤم اقرأوا كتابيه» وانهم ظنوا كما ظنتم أن لن يبعث الله أحداً، ولو أعمل لعنت الآية الكريمة أعلي لترتيب «أتوني أفرغه عليه قطرا» «هاؤم اقرأوا كتابيه» وانهم ظنوا كما ظنتموه بالضممار على قاعدتهم أنط هاشم كتاب الرد على النحاة ١١٧

والذي يدل على أن للقرب أثراً أنه قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا «جحر ضب خرب»، فأجروا «خرب» على ضب وهو في الحقيقة صفة للجحر لأن الضب لا يوصف الخراب^(١) ونحن إذا استقرأنا الشواهد التي استدلت بها الكوفيون والبصريون يتبين لنا أن إعمال الأول والثاني قد جاء في كلام العرب سواء في إعمال الفعل الأول أو الفعل الثاني.

فمن دلائل إعمال الأول الشواهد التي استدلت بها الكوفيون وكم دلائل إعمال لثاني الشواهد التي استدلت بها البصريون

أما أولوية أحد العاملين على الآخر في العمل فلا دلالة للأبيات التي استشهد بها الفريقان على ذلك فليكن المقرر أن أعمال الأول جائز، وإعمال الثاني جائز أيضاً وليس إعمال أحدهما بطلان من الآخر^(١)

التنازع في رأي ابن مضاء:

من يقرأ الفصل الذي خصصه ابن مضاء لا يجد فيه ما يشير إلى رفض نظرية العامل على الرغم من ادعاءه في مقدمة كتابه «الرد على النحاه» بأن نظرية العامل نظرية فاسدة وأن الغاية من تأليف كتابه هذا هو نقض الأسس التي قامت عليها هذه النظرية.

فقد تخلى ابن مضاء عن ثورته في هذا الباب، وتحول إلى نحوي مشرقي بصري المذهب فهو بصرح في وضوح لا يقبل التؤليل أنه لا يعارض النحويين في هذا الباب إلا أن يقول: علقته بدل أعملت.

يقول «فمن هذه الأبواب باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعليه مثل ما يفعل به الآخر وما كان نحو ذلك هذه ترجمة سيبيويه رحمه الله، وأنا لا أخالف النحويين في هذا الباب إلا أن أقول، علقته ولا أقول أعملت والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات، وأنا أستعمله في المجرورات،

(١) هامش كتاب الانصاف للأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد ٨٦/١

و لفاعلين تقول: «قام وقعد زيد» فان علقت زيدا بالفعل الثاني فبين «النحويين» في ذلك اختلاف»^(١)

ولم ينتبه ابن مضاء الى أنه حين اعترف بالتعليق في المجرورات وللتنازع فقد عترف ضمنا بالعامل ووقع في تناقض وارتماد عن الخط الذي رسمه في أول كتابه لأنه حين يعلق أحد الفعلين على فاعل، فقد عترف بأعمال الفعل لآخر هذا ما من ناحية، ومن ناحية أخرى فان ابن مضاء كان قد اعترض على التعليق في المجرورات وقال: «ان قولنا زيدا في الدار جملة تامة مركبة من اسمين دالين على معنى ولا حاجة بنا الى غير ذلك

وها هو ذا يهدم كل ما بناه ويقول انه يصطنع التعليق في المجرورات ومما يؤكد اعترافه بالعامل وفشله في الغائه من أبواب النحو أنه يتبنى مذهب البصريين في هذا الباب ويحتج لهم في اعمال الفعل الثاني. من ذلك قوله^(٢)

وبين «النحويين» اختلاف في أي الفعلين أولى أن تتعلق به الاسم والآخر واختيار البصريين الثاني للجوار واختيار الكوفيين الأول للسبق ومذهب البصريين أظهر لأنه أسهل، فانهم ليس الا حذف ما تكرر في الثاني أو اضماره على مذهبهم ان كان فاعلا، والتعليق بالأول فيه اضمار كل ما تكرر من متعلقات الأول في الثاني وتأخير المتعلقات بالأول بعد الثاني وقد حملهم الجوار على أن يقولوا «هذا جحر ضب خرب» فيحفظونه وهو الجحر المتقدم^(٣)

(١) الرد على النحاة ص ٩٩

(٢) الرد على النحاة ص ١١٧

(٣) استدل البصريون بهذا الباب على اعمال الفعل الثاني «الانصاف ٩٢/١ وهذا يبين انصواء اسمي مضاء تحت مذهب البصريين

الفصل الخامس

الاعراب

فجد هذا الفصل

♥ اللغة العربية والاعراب

♥ موقف النحاة المحدثين من الاعراب

في ضوء نظرية ابن سناء

اللغة العربية والاعراب

تنقسم اللغات في معظمها الى قسمين رئيسيين من حيث وجود رموز لغوية، تدلّ على أبواب النحو المختلفة التي تنتمي اليها العناصر المكونة للجملة أو التركيب، أو من حيث اتخاذ الموقعية بديلاً من تلك الرموز، أي أن اللغتين تنقسم الى مجموعتين.

١) مجموعة تضم رموزاً لغوية يدل كل رمز منها على باب محدد من أبواب النحو، وهذه المجموعة تنقسم الى قسمين.

١- قسم منها يجعل مكان هذه الرموز في صدر الكلمات كما هو موجودة في اللغة الألمانية

٢- وقسم آخر يجعل مكان تلك الرموز لواحق للكلمات المختلفة كما هو الحال في اللغة العربية.

أمّا القسم الثاني من القسمين الأولين الرئيسيين، فهو لا يتخذ أية رموز لغوية، وإنما يستعوض عنها بالموقعية، أي تحديد موقع خاص في العبارة أو لتركيب لك باب من أبواب النحو كما هو موجود في الفرنسية مثلاً، وفي اللهجات العربية الحديثة.

فظاهرة الاعراب في اللغة العربية لا تجعلها بدعاً من اللغات، وليست في اللغة العربية وحدها، وإنما هي في اللغة العربية كفصيحة من اللغات الانسانية

والاعراب الموجود في اللغة العربية موجود في سائر اللغات السامية علي نحو ما سنشير اليه في هذه الصفحات القادمة

فأمّا اللغة العبرية، فقد وجد بها عدد من الكلمات مالهاء التي تدلّ علي الاتجاه، وتفيد معنى «نحو كذا» مثل نحو الأرض

وقد فسرها بعض المستشرقين بأنها أثر لعلامة النصب قبل أن تفقد ظاهرة الاعراب، وأن هذه الهاء التي تأتي في اعقاب الكلمات في اللغة العبرية تشبه الألف اللينة في اللغة العربية، وتعامل كأحرف العلة، كما وجدت بعض الأسماء التي تنتهي بما يشبه الفتح وبعض آخر ينتهي بما يشبه الكسر، وبعض آخر بما يشبه الضم لربطو بين هذه النهايات الثلاث، يبين تلك لحالات الاعرابية

لوجوده في العربية من فتح، وضم وكسر، وعندها أثارا لظاهرة لاعراب التي رجحوا أنها كانت شائعة في عبرية ما قبل العهد القديم، ورأوا أن تلك النهايات قد فقدت دلالاتها، وأصبح الفتح الذي هو أكثر بين تلك، الرواسب يعبر عن لاتجاه نحو مكان، أو زمان، وذلك بما يعرف في نحو اللغة العربية بالظرفية الزمانية والمكانية ومن أمثلة ذلك نحو مصر وهناك الآن في ذلك الوقت، وقد وجدوا هذه الحالة تفيد المفعولية الحقيقية في نحو أربعة أمثلة منها سفر العدد ص ٣٢ - ٣٥، وتظهر هذه الفتحة في آخر الاسم المنصوب بنزع الخافض، كما في مثل ليلا، وتعني ليل وتلحق المصدر فتتصبه كما هو الحال في المفعول مطلق في اللغة العربية، ولكننا في هذه الحالة تكون متلوة بميم زائدة للتميم مثل «يومام»، وتعني يوما و«صنام»، وتعني مجانا، أما الكسرة والضمة فقد اعترف المستشرقون علي أنهما قد فقدت كل دلالة على الحالة لاعرابية، كما وجدا وهما مقصوران في لغالب على حالة «ضامة» لاسم آخر مثل «سفر التكوين ص ٤٩» ومثال الضمة «سفر التكوين ص ٢٤»

ومن الغريب أن تلك الكسرة والضمة قد دخلتا على المضاف لا على المضاف اليه كما كان يتوقع، وأن موقع تلك الكلمات المنتهية بهما هو، لمفعولية حسب المعنى في الآيتين السابقتين، وعلى هذا، فما يسمونه أثرا لحالة الاضافة في عبرية، وحالة الفاعلية فيهما، قد جاد في نهاية كلمات تعد من ناحية المعنى في تلك الآيات مفعولا به

أما في اللغة الأكادية فقد عرفت الحركات لثلاث في النصوص التي ترجع لعهد حمورابي، تطورت هذه الحركات الثلاث، وانتهت الى حركتين هما الضمة للرفع، الفتح للنصب والجر، ولم تلبث هذه المرحلة طويلا حتى انتهت الى مرحلة الحركة الواحدة، وهي الكسرة لمالة.

أما اللغة الحبشية، فتوجد فيها لهاء في أواخر الكلمات والتي تشبه ما سبق أن أشرنا اليه في اللغة العبرية، وتدل على الاتجاه، وهو نفس دلالتها في اللغة لعربية، وتفيد معنى نحو كذا، إلا أن هذه الهاء التي تقع في أعقاب لكلمت أكثر شيوعا في الحبشية منها في العبرية، كما أنها في الحبشية أقرب لي المفعولية

أما في اللغة النبطية، فلعل علاقتها باللغة العربية وقربها منها كان سببا في وجود الاعراب في اللغة النبطية، وقد ذهب المستشرق الألماني نولدكه (NOLDFK) الى أن النبط كانوا يستعملون الضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب، والكسرة في حالة الجر، ولا يعقبون هذه الحركات بالنون

ويمكن القول أن المستشرقين الذين درسوا هذا الموضوع أكثر من غيرهم، كانوا يجمعون على أن الاعراب ظاهرة سامية، تشترك فيها كثير من اللغات المختلفة أن نصوص التوراة قد اشتملت على عدة أفعال، قد انتهت بالنون بالاضافة الى ما وجد في النصوص القديمة في نحو تقتلوا، وتقتلي، بدون نون

وقد جاء في العبرية «أبيك» و «أخيك»، وفي السريالية والآرامية، جاء «بوك»، و «أخوك»، وأما جمع المذكر السالم فقد جاء منهايا بياء وميم، أما في السريالية والآرامية فقد جاء منهايا بياء ونون

إن ما يمكن أن نخلص إليه في هذا العرض الموجز لظاهرة الاعراب في اللغات السامية هو أن الاعراب لم يختص به اللغة العربية وحدها، وإنما تشترك فيه اللغات السامية، وإذا كان الأمر كذلك فإن ظاهرة الاعراب تكون ظاهرة قديمة فيها، ورثتها عن أمها السامية^(١)

الاعراب والمعنى

وعلى الرغم من هذه الحقائق التي تكاد تقترب من البدهة، فإننا نجد أن بعض الباحثين العرب المحدثين قد راحوا يتشككون في تمتع العربية بظاهرة التصريف الاعرابي، فيزعمون تارة بأن الاعراب من عمل النحاة اصطنعوه على أيديهم في أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني الهجري ويقولون تارة أخرى أن الاعراب كان خاصا باللغة الآرامية النموذجية، ولم يكن من خصائص

(١) اعتمدت في هذه الدراسة لغات السامية

١ الدكتور ابراهيم السامائي فقه اللغة المقارن ص ١١٩

٢ د علي عبد الواحد وفي فقه اللغة ص ١٢ ١١ ط ٥ ١٩٦٢ لجنة البيان العربي، القاهرة

Brokman précis de linguistique semitique Traduit par Q MARCAIS et M COHEN

محاضرة ألقاها الدكتور وراة على طلاب معهد اللغة والأدب العربي بجامعة وهران في النحو المقارن

اللهجات العربية التي كان يستخدمها العربي في حياتهم اليومية فمن ذلك ما ذهب اليه الدكتور ابراهيم أنيس من أن الاعراب قد أقحم في لعربية قحاما وأصبح ظاهرة طغت على كل الظواهر اللغوية الأخرى منذ أن ألف سيبويه كتابه، وهكذا لم يتورع النحاة عن نسب الخطأ الى فحول الشعراء الجاهليين في مثل قول النابغة الذبياني

فبت كاني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السمّ ناقع
حيث قالوا ينبغي أن يقول السم ناقعا أو السم الناقع
وكذلك قوله

زعم البوارج أن رحلتنا غدا وبذاك خبرنا الغرب الأسود
مع أن مطلع القصيدة
أمن آل مية رائح أو معتدي عجلان ذا زاد وغير مزود
فأنكروا عليه فغيره الى
زعم البوارج أن رحلتنا غدا وبذاك تنعاب الغرب الأسود

ثم يمضي في رأيه الرافض لتمتع العربية بظاهرة الاعراب فيقول: أن النحاة قد عملوا الى بعض القراءات فخر جوها ومنهم من رفضها، فاعترضوا على قراءة حمزة لقوله تعالى: «واتقوا الله الذي تسألون به والارحام»^(١) بكسر الميم في لارحام، وقالوا لا يعطف على مضمّر مخفوض الا بإعادة خافضه.

كما ردّ النحاة قراءة ابن عامر قارئ الشام، وأحد القراء السبع في قوله تعالى: «وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم»^(٢) برفع «قتل»، ونصب «أولاد» وجر «شركائهم»، وانما ربوها لأنهم لا يجيزون لفصل بين المضاف والمضاف اليه في مثل هذا

(١) اسساء أ

(٢) الانعام ١٣٦

ويعد أن استعرض الدكتور أنيس عددا من الروايات التي تروي اللحن في بعض الظواهر اللغوية خلص الى نتيحة مؤداها أن ظاهرة الاعراب لم تكن ظاهرة سليقية في متناول العرب جميعا، بل كانت صفة من صفات اللغة النموذجية، ولم تكن من معالم الكلام العربي في أحاديث ولهجات خطابهم^(١).

ولعله من لوجب ألا نمضي في هذا البحث دون أن نشير الى أن الدكتور قد اضطرب مع نفسه اضطرابا لا يخفى على أحد، فهو في البداية يقول ان مشكلة الاعراب قد حبكت في رأيه في أواخر القرن الأول، وأوائل القرن الثاني الهجري وما هو هنا يقول ان ظاهرة الاعراب لم تكن ظاهرة سلفية في متناول الجميع . بل كانت صفة من صفات اللغة النموذجية الأدبية يقرر في الأول أن الاعراب من صنع النحاة، ويعود فيقول أن الاعراب خاصة من خصائص اللغة النموذجية، وهذه اللغة التي يشير اليها كانت موجودة قبل عصر الجاهلي، ووقت نزول القرآن الكريم.

يقول يوهان فك (YOHAN FUK) «احتفظت العربية الفصحى في ظاهرة التصرف الاعرابي بسمة من أقدم السمات اللغوية التي فقدتها جميع اللغات السامية فأشعار عرب البادية من قبل العهد لاسلامي ومن بعده علامات الاعاب مطردة كاملة السلطان، كما أن الحقيقة الثابتة من أن النحويين اللغويين و الاسلاميين كانوا حتي القرن الرابع الهجري والعاشر الميلادي على الأقل يختلفون الى عرب البادية ليدرسوا لغتهم فدل على أن التصرف الاعرابي كان بلغا أشده لذلك العهد بل لا تزال حتى اليوم نجد في بعض البقايا الجامدة من لهجات لعرب ظواهر الاعراب^(٢).

والذي نخلص اليه من هذا كله أن مثل هذه الآراء ان دلت على شيء فانما تدل على لتطرف في الرأي والشطط في الحكم بقدر ما تدل على تجاهل الجهود التي بذلها النحاة في القرون الأولى

(١) الدكتور ابراهيم أنيس من أسرار اللغة ص ١٨٢ - ١٩٠ ط ١٩٦٦، مكتبة الاسكوطية المصرية القاهرة

(٢) يوهان فك لعربية، ترجمة د أحمد أمين ود محمد يوسف ص ٣ دار الكتاب العربي ١٩٥١
لغاهة

فالجذر الذي انحدرت منه العربية يدل على أن الاعراب سمة لغوية موروثة في لغة العرب، وليس شيئا جديدا نجم عن تطور واحتكاك بلغة أخرى، والعرب الذين كانوا يعيشون قبل الميلاد - كما ذهب نولدكه - كانوا يتكلمون لغة تتشابه كثيرا مع العربية الفصحى من حيث الاعراب واجراء حركاته على أواخر الأسماء^(١)

العربية والاعراب

واللغة العربية لغة حساسة يغلب أن يتأثر معناها بكل ما يدخل على الأساليب والكلمات من تغيير مهما كان موضعه، وأيا كان نوعه ومقداره

رووا أن الكسائي وأبا يوسف القاضي اجتمعا عند الرشيد، فجعل أبو يوسف يذم النحو ويسخر منه، فقال الكسائي وقد أراد أن يبين له فضل النحو: «ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتل غلامك بالجر، وقال آخر: أنا قاتل غلامك بالنصب، أيهما كنت تأخذ به؟» قال أبو يوسف: «أأخذهما جميعا» فقال له الرشيد أخطأت، وكان له علم بالعربية فاستحيا وقال «كيف ذلك» قال «الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال أنا قاتل غلامك بالإضافة لأنه فعل ماض، وأما الذي قال أنا قاتل غلامك بالنصب فلا يؤخذ، لأنه مستقبل لم يكن بعد، كما قال عز وجل «ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا» لا أن يشاء الله»^(٢).

فالعربية كم نرى من هذا المثال ومن غيره شديدة الحساسية لما يعتور الأساليب والعبارات فيها من تغيير «فتعيد اذن أن يكون الاعراب في العربية مجرد حلية زائفة»

على أن الاعراب، والعلامة الاعرابية على الخصوص لا تعدو أن تكون أداة للكشف عن المعاني الوظيفية في الجملة كالفاعلية والمفعولية وغيرها من مجموع هذه القرائن التي تتعاقب على جملة من أجل أن تؤدي لجملة وظيفتها وتعال

(١) محمد خير الحارثي رسول النحو العربي من ١٣٢٠ - ١٣٤٠ مطبعة الشرق حلب ١٩٧٩ ويوهان فكت اللغة العربية من ٢

(٢) الكهف ٢٣، النحر من كتاب السيوطي الاشبه والنخائر ٢٢٣/٢، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة ١٩٧٥

مكانتها في سياق الكلام، لأنّ النظم نظم الكلام «يفتقى لك من علم الاعراب خالصه ولبه»^(١)

وإذا كانت العلامة الاعرابية قاصرة عن كشف جانب من المعنى هو الجانب المعجمي للكلمة، فإن الالفاظ «تظلّ مغلقة من الوجهة الوظيفية التوجيهية حتى يكون الاعراب فيوضّحها ويكشفها»^(٢).

فالاعراب تحمل أكبر عبء في أداء المعاني الدقيقة على خلاف اللغات التي تعتمد على الموقعية (DECLINAISON) فيكون بناء الجملة وترتيبها الداخلي قائمين مقام الاعراب فتتقدم الفاعل، وتستعمل الفعل المساعد، ثم تأتي بالفضلات، إلا في حالات معينة حين يتقدم المفعول على الفعل ولفاعل معا مثل

La lecin que j'ai explique est facile

أما في العربية، فالاعراب فيها هو الذي يدلّ السامع على الفاعل والمفعول ولتعزيز الخ.

ويتبين ذلك من قوله تعالى: «إنّما يخشى الله من عباده العلماء»^(٣) إذ أن الحركة الاعرابية هي التي بينت أنّ الخشية حاصلة من العلماء وفي قوله تعالى «فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم»^(٤) إذ أن الحركة الاعرابية الواقعة على كلمة أرجلكم هي التي تقرر الحكم الفقهي في وجوب غسل أو مسح الأرجل.

أثر الحركة الاعرابية في المعنى

رأينا في الصفحات الماضية أنّ الحركة الاعرابية هي دالة متكلم العربية وقارئها لأدراك وجهة المعاني وتبيين مسارها، يتفق في ذلك غالبية جمهور لنحاة قدمائهم ومحدثيهم وقد شذت على هذا الإجماع طائفة قليلة من القدماء

(١) عبد القاهر الجرجاني دلائل الإعجاز ص ٨٠ - ٩٢

(٢) محمد حير الطواني - من أصول النحو العربي ص ١٣٦

(٣) طبر ٢٨

(٤) المائدة ٦

المحدثين إذ أنكرت فضل الحركة الاعرابية في توجيه المعنى، فمن بين القدماء نذكر قطرب محمد ابن المستنير المتوفي سنة ٢٠٦، إذ كان يزعم أنه لا أثر للحركة الاعرابية في الدلالة علي المعنى «لأننا نجد في كلام العرب أسماء متفقة لمعاني مختلفة الاعراب، وأسماء مختلفة المعاني متفقة الاعراب، فما اتفق اعرابه واختلف معناه قولك «إن زيد أخوك»، و«لعل زيدا أخوك» و«كان زيدا أخوك».

ومما اختلف اعرابه واتفق معناه قولك «ما زيد قائم» وما زيد قائما. فلوا كان العراب انما دخل الكالم للتفريق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى اعراب يدل عليه، وقد أعربت العرب كلامها ليجعلوا حركات التحريك معاقبة للسكان عند التوقف^(١)

وقد رد جمهور النحاة بأنه لو كان الأمر كما زعم قطرب لجاز خفض الفعل، ونصبه ورفع، وجاز نصب المضاف ما دام لغرض من ذلك هو مجرد حركة تعقب بشكونا يعتدل له الكلام. ثم ماذا يقول قطرب في الحركات الاعرابية الفرعية (الواو، والالف، والياء) في نحو قولنا وصل المسافرين، وذهب المحمّدان، ورحبت بالزائرين، وحيث أباك... الخ إذ هي علامات اعراب لا دخل لها في تسهيل لنطق، أمّا ما ذهب إليه قطرب من اتفاق الاعراب واختلاف المعنى في إنا وأخواته فمردود، لأن الحركة الاعرابية ليس من شأنها تفسير المعنى المعجمي للكلمة وكل ما يمكن أن تؤديه الحركة الاعرابية في مجال التفريق بين الأسماء والأفعال من وظائف هو توجيه المعنى العام للكلام لأن أصل دخول الاعراب على الأسماء التي تذكر بعد الأفعال أن يذكر بعدها اسمان، أحدهما فاعل والآخر مفعول، معناهما مختلف، فموجب التفريق بينهما^(٢)

وإذا كان النجاة القدماء قد رأوا رأي قطرب السالف فأننا نجد في لعصر لحاضر مع ذلك من يقول «ليست حركات الاعراب في رأي عنصر من عناصر

(١) الايضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي ص ٦٩

(٢) أبو القاسم الزجاجي الايضاح في علل النحو ص ٧١

البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة، بيد أن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها، سواء في هذا ما يسمى بالمبنى أو المعرب أو يوقف على كليهما بالسكون وتبقى مع هذا، أو رغم هذا واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئاً^(١)

وإذا كانت حركات الاعراب لا تدل على المعاني، فما الذي يقوم بهذه المهمة؟
ن الذي يحدد معاني الفاعلية أو غيرها فيعود في رأيه إلى نظام الجملة العربية وما يحيط بها من ظروف وملابسات تعين الباحث على التعرف على مواضع الفاعل والمفعول، ثم مواضع فضلات الكلام فمن ذلك ما أسماه يوقف الفاعل من المفعول في الجملة حيث «هتدى» إلى أن الفاعل لا يعرف بضم آخره، ولا المفعول ينصب آخره بل يعرف بمكانه من الجملة التي حددته أساليب اللغة، فالفاعل في أغلب الكلام العربي يلي الفعل ويسبق المفعول ولا يتأخر لفاعل إلا في أحوال منها:

أسلوب القصر نحو وما يعلم تلويحه إلا الله^(٢)

طول الكلام مع الفاعل وتوابعه مما قد يغمر المفعول به ولا نكاد نقبضه حين يتأخر في مثل قوله تعالى: «وإذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه»^(٣)

حين يشتمل الفاعل على ضمير يعود على المفعول مثل «هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم»^(٤)

ويمضي الدكتور إبراهيم أنيس في رأيه هذا حتى إذا وجهته آيات كثيرة لا تتفق مع ما ذهب إليه نحو «فلوجس في نفسه خيفة موسى»، «فلما جاء آل لوط المرسلون»^(٥)

ونحو «كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت»^(٦)

(١) إبراهيم أنيس من أسرار العربية ص ٢٢٨ ط ٢، ١٩٦٦ القاهرة

(٢) دل عمران ٧

(٣) النساء ٨

(٤) المائدة ١١٩

(٥) طه ٦٧

(٦) الحجر ٦١

«وَأَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءُ ذِي حَضَرٍ يَقُوبُ الْمَوْتَ»^(١)

«وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ»^(٢)

«وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ»^(٣)

راح يبحث عن علل وأسباب لا تزيل اللبس والتناقض الذي وقع فيه بحال مثل «أَنَّ نِظَامَ الْفَوَاصِلِ الْقِرَاءَتِيَّةِ، وَالْحَرَصُ عَلَى مُوسِيقَاهَا هُوَ الَّذِي تَطْلُبُ تَأْخِيرَ الْفِعْلِ فِي الْآيَتَيْنِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ أَوْ أَنَّ كَلِمَةَ الْمَوْتُ هِيَ الْمَسْئُولَةُ عَنْ تَأْخِيرِ الْفَاعِلِ فِي الْآيَتَيْنِ الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ» !!

أو ان كلمة الضر الكريهة بالنسبة للنفس الانسانية هي السبب في تأخيرها في الآيتين الخامسة والسادسة^(٤).

ولتخيل معي القارئ أن يكون نظام الجملة العربية قائما على حسب دلالة الكلمة، فيتعين على كلمة مثل «الموت» ألا تأتي فاعلا إلا إذا تأخرت عن المفعول والا تكون كلمة «الحياة» فاعلا بالقياس إلا تقدمت عم المفعول وليحاول ان يعمم هذه «النظرية» على كلمات أخرى في جميع الأبواب ولينظر كيف يصبح تركيب الجمل في العربية

أما ان الفاعل يتأخر في أسلوب القصر أو الحصر فلا نحسب أنه يطرد مع جميع أحوال الجملة لعربية من ذلك ما نلاحظه في أسلوب الحصر «بانما» اذ يجوز معها تأخير الفاعل أو المفعول على حد سواد بحسب الاسم المراد حصره فمثال الفاعل المحصور بانما ، قواك انما ضرب عمرا زيد، ومثال المفعول لمحصور انما ضرب زيد عمر ومثل ذلك يسري على الحصر بالا يجوز اذ يجوز معها تقديم الفاعل أو تأخيرها على حسب موقع الاسم المحصور

(١) البقرة ١٨

(٢) البقرة ٣٣

(٣) يونس ١٢

(٤) لروم ٣٣

(٥) انظر الدكتور ابراهيم أنيس من أسرار اللغة ٢٧٨ ٢٢٢

فمثال الفاعل المحصور بالإقوال ما ضرب عمرا الا زيدا، ومثال المفعول المحصور ما ضرب زيد، لا عمر^(١)

الاعراب في نظر ابن مضاء

لعل الغاية التي كان يريد الوصول اليها «بن مضاء عندما دعا الي إلغاء العامل، والأقيسة هو التنوية بالحركة الاعرابية وما لها من نور وفضل في توجيه المعنى، وكل ما عدا ذلك فحشو يمكن للقارئ والمتكلم أن يستغنيا عنه، لأن علامة لاعرابية من عمل المتكلم، وليست أثرا من آثار العوامل

فهو يعترض على هذه الضمائر المحذوفة التي يصطنعها لنحاة لتفسير وضع الحركة الاعرابية والنحويون يفرقون بين الاضمار والحذف، ويقولون إن الفاعل يضم ولا يحذف، فإن كانوا يعنون بالمضمر ما لا بد منه، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه، فهم يقولون هذا انتصب بفعل مضمر لا يجوز اظهاره والفعل الذي بهذه الصفة لا بد منه، ولا يتم الكلام الا به وهو الناصب وإن كانوا يعنون بالمضمر، لأسماء ويعنون بالمحذوف الأفعال، ولا يقع الحذف الا في الأفعال، أو الجمل لا في الأسماء فهم يقولون في قولنا «الذي ضربت زيدا» ان المفعول محذوف تقديره ضربته، فإن فرق بينهما بما هو مقطوع بأن المتكلم أراد، فهو فرق، كلن اطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي موافقا لهذا الفرق والذي يجب أن يعتد في مثل زيد قام، أنه يجوز أن يريد المتكلم، ويجوز أن يكتفي بما تقدم والأظهر أن يكتفي بما تقدم^(٢).

فابن مضاء كما نرى يعطي الأهمية الأولى للحركة الاعرابية، اذ هي الأصل، والسبب الاول والاخر في توجيه المعنى، أما أن يكون العامل هو الذي أحدث لاعراب، فذلك هو الفساد بعينه، ودليله في ذلك أن ابن جني قد نسب الاعراب لاي المتكلم، وليس الى العوامل لمحذوفة أو الظاهرة، وذلك عندما قال. أما في حقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من ارفع، و انتصب والجر، والجزم، نعم هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره^(٣)

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٧٩/١

(٢) الرد على النحاة ص ٨٧

(٣) الرد على النحاة ص ٨٧

فهو يدعو الى تناول النصّ تناولاً شكلياً يقتصر على ظاهر الكلمة دون البحث عما اعتاد النحاة تقديره من عوامل لفظية أو معنوية، ودن اللجوء الى تأويل، أو تعليل.

وإذا كان ابن مضاء قد أقرّ بوجود مخنوفات لا يتم الكلام الا باعتبارها لتمام المعنى، فإنه يرى أن حذفها أوجز، وأبلغ، لأن المخاطب يعلمها بالقرينة، وذلك في نحو قوله تعالى «ويسألك ماذا ينفقون قل العفو»^(١) وقوله «وقيل للدين اقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً»^(٢). ونحو قوله «ناقة الله وسقياها»^(٣) أما الضرب الثاني من الحذف فقد وصفه ابن مضاء بأنه لا حاجة بالقول به، والكلام يتم بدونه، وإذا ظهر كان عيباً، وذلك في نحو قولهم أزيذا ضربته

أما الضرب الثالث، فهو مضمّر اذا ظهر تغيير الكلام عما كان عليه قبل اظهاره كقولنا يا عبدالله، فأننا عندما نقول إن عبد الله منصوب بفعل مضمّر تقديره أدعو أو نادى فمعنى ذلك أن المعنى قد خرجة من كونه نداء الى كونه خبراً

ولقد سبق أن شرحنا مقاصد العرب من تقديم الاسم منصوباً، ووقفنا كذلك عند تفسير النحاة لنصب الاسم المنادي بتقدير فعل محنوف، وذلك في الفصل الذي خصصناه للعامل^(٤)

وقد بلغ اهتمام ابن مضاء بالحركة الاعرابية مبلغاً كبيراً حتى أصبح يعتبرها جزءاً من بنية الكلمة كالكسر في عين عظم، والفتح في جيم جعفر، «وكما لا نسأل عن عين عظم، والفتح في جيم جعفر، وباء برثن، لم فتحت هذه، وضمت وكسرت هذه، فكذلك أيضاً لا نسأل عن رفع زيد، فإن قبل زيد متفى الآخر، قبل، كذلك عظم يقال في تصغيره بالضم، وفي جمعه على فعال بالفتح، فإن قيل، للاسم أحوال يرفع بها، وأحوال ينصب فيها، وأحوال يخفض

(١) البقرة ٢١٩

(٢) النحل ٢

(٣) الشمس ١٢

(٤) الرد على النحاة ص ٨٨ ٩١

فيها قيل اذا كانت الاحوال معلومة بالعلل الاول، الرفع بكونه فاعلا، أو مبتدأ، أو خبرا، أو مفعول لم يسم فاعله، والنصب بكونه مفعولا، والخفض بكونه مضافا اليه صار الآخر كالحرف الاول الذي يضم في حال، ويفتح في حال، ويكسر في حال، ويسكر في حال الافراد، ويفتح في حال الجمع ويضم في حال لتصغيره^(١)

ولم يكن ابن مضاء في كل هذا الا وفي المنهج الظاهري في أهم أركانه، أبرز حظوظه، اذ سبق وأن رأينا أن الظاهريين يلتزمون بحرفية النص لا يتجاوزونه في شيء، فلا يفكرون في علة مستتبطة ولا يجتهدون في افتراضات لا علاقة لها بالنص في رأيهم ها هو ذا هنا ينفي من النحو العلل الثواني والثالث على نحو ما ينفي الظاهريون العلل منصوص الفقه، فلسنا تريد من النحو في رأيه الا الوصول لغاية هي ادراك المعنى الذي يتضمنه النص يقول «وكذلك من أخذ من النحو ما يوصله الى الغاية المطلوبة منه واستعاض من تلك الظنون التي يست كظنون الفقه، التي نصيبها الشارع صلى الله عليه وسلم أمانة للأحكام، ولا ظنون الطب التي جرّبت، وهي في الغالب نافعة في الأرض والالام العلوم الدينية، السمعية منها والنظرية التي في الجنة، والهداية الى الجنة، فقد نفعه الله بالتعليم، وهداه الى صراط مستقيم»^(٢)

(١) الرد على النحاة ص ١٦ ١٦١

(٢) الرد على النحاة ص ٨٢

موقف النحاة المحدثين من الاعراب **ابن مضاء** نظرية

إذا كان النحاة القدماء لم يلتفتوا فيما يبدو إلى صحة ابن مضاء الداعية إلى هدم أركان النحو، وصياغته في منهج جديد، فإن النحاة المحدثين قد تلقفوا نظريته هذه واتخذوها طريقاً إلى دراسة اللغة وقواعدها بمنظور مبتدع جديد فتأروا على نظرية العامل وطفقوا يهدمون كل الأسس والمعالم التي بناها النحاة الأقدمون، غير أن هذه المحاولة ظلت بعيدة من أن تنال من البنيان الذي أقامة أئمة النحو منذ ما يقرب من أربعة عشر قرناً أو تقدم بديلاً مقبولاً مستمداً من نظريتهم الجديدة ولقد كان الأستاذ إبراهيم مصطفى من أوائل الداعين إلى تجديد النحو العربي، فقد ظهر كتابه «أحياء النحو» سنة سبع وثلاثين وتسعمائة وألف، ودعا فيه - كما دعا ابن مضاء قبل ذلك - إلى هدم نظرية العامل، وأنكر أن يكون الرفع والنصب والجر أثراً للعامل، وأن العربي حين يرفع الاسم يلفظ فيه أنه مسند إليه أو مخبر عنه وأنه أساس الجملة، فإذا جرّه لحظ فيه الإضافة أمّا بداة، أو بغير أداة^(١).

ويرى أحد الباحثين أن الأستاذ إبراهيم مصطفى قد اطلع على كتاب الرد على النحاة، تأثر به كل التأثر، وكل ما امتاز به في هذا التأليف هو أنه عرض كتاب الرد على النجاة عرضاً جذاباً وحاول تطبيقاً تطبيقاً علمياً^(٢)، لذلك نراه حين يقف عند علامات الاعراب ينتهي إلى أن أساس بحثهم في عملية الاعراب هو العامل، وأن الاعراب عندهم أثر يجليه هذا العامل، وعلى هذا النحو يبني نظريته في اعراب الاسم.

يقول وهو يصور نهجه في رسم معالم جديدة للاعراب «ولا بأس أن أبادر اليك بتقرير ما رأيته في تلك جملة لتحسن تصوره، ثم نأخذ في تفصيـلة ومناقشته في أبواب النحو باباً ، باباً.

(١) مجلة الأزهر عدد يولية ١٩٦١

(٢) دراسات في النحو العربي طة عبد الحميد ص ٩٧

فأما الضمة قانتها علم الاسناد ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند اليها، ويتحدث عنها

وأما الكسرة فانها علم الاضافة، اشارة الي ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان هذا الارتباط بأداة، أو بغير أداة، كما في كتاب محمد، وكتاب لمحمد.

أما الفتحة فليست علامة اعراب، ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب أن تنتهي بها الكلمة، كل ما أمكن ذلك فهي بمثابة السكون في لغة العامة.

فالاعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا بقية من مقطع، ولا أثر العامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم^(١).

هذا هو لب نظرية الاستاذ ابراهيم مصطفى والمحور الذي يدور حوله كتابه احياء النحو. وقد لا نتكر على الاستاذ ابراهيم مصطفى أن تكون الضمة علم الاسناد، والكسرة علم الاضافة ولكن الا تكون الفتحة علامة اعرابية، ولا دالة على معنى، فافتراض لا نعتقد أنه ثبت أمام الرصد اللغوي الدقيق، فمن ذلك أن الفتحة علامة على أن الاسم ليس مسندا اليه، ولا مضافا، وإنما هو ما يسميه النحاة فضلة أو علامة على ما أسماه الخليل بطول الكلام، ثم أن ترك العلامة في حد ذاته علامة كما يقول ابن مالك «بل ان ما ذهب اليه من أن الضمة علم الاسناد وأن الكسرة علم الاضافة لا يؤخذ علي علته كما يقولون فاسم ان وأخواتها مسند اليه، وكان ينبغي أن يكون مرفوعا ولكنها جاء منصوبا في أغلب النصوص اللغوية

والمنادي المفرد العلم ليس مسندا اليه وهو مضموم مع ذلك.

والاسم للممنوع من الصرف مفتوح، وهو يتضمن معنى الاضافة، وكثيرا ما يقع المسند اليه مجرورا في نحو قوله تعالى: «ما جاءنا من بشير، ولا نذير»^(٢) وقوله «وكفي بالله شهيدا»^(٣)

(١) احياء النحو - ابراهيم مصطفى ص ٤٩ - ٥٠ القاهرة ١٩٣٧، وانظر مجلة الأزهر عدد أبريل ١٩٦٢

(٢) الدقة ١٩

(٣) النساء ٧٩ - ١٦٦

أما رأيه في أن يجمع الفعل، والفاعل، والمبتدأ والخبر في باب واحد يسمى باب المسند والمسند اليه فلا تعتقد أنه من السهل إزالة ما بين النابيين من فروق لأنه يضطر إلى أن يقول إذا تقدم المسند اليه كان من أحكمه كذا، وإذا تأخر تغيرت تلك الأحكام.

ولإزالة هذا اللبس أفرد النحاة المسند اليه المتقدم بباب يسمى المبتدأ، والمسند اليه المتأخر بباب يسمى الفاعل

ولقد ضرب بعض علماء الأزهر هذا المثال ليبين مقدار ما بين الاعرابين من تفاوت وفروق وهذا المثال هو قول القائل الطائر مقصوص جناحه تقول في اعرابه في الاصطلاح القديم، الطائر مبتدأ، ومقصوص خبر، وجناحه نائب فاعل والضمير مضاف اليه، وتقول في الاصطلاح الحديث الطائر مسند اليه أول، ومقصوص مسند وجناحه مسند اليه ثان والمسند والمسند اليه الثاني، مسند إلى المسند اليه الأول

لا جرم أن القارئ قد أدرك مدى التكرار والتعقيد اللذان يستتجان عن هذه المصطلحات وكيف سيكون وقعها على سمع التلميذ^(١)

ويبدو أن لجنة تيسير النحو المكلفة من طرف وزارة المعارف والتي كان الأستاذ إبراهيم مصطفى أحد أعضائها^(٢)، قد سلكت كذلك طريق ابن مضاء في نقد نظرية العامل ورفضه للضمائر المستترة الخ، وتجاوزته إلى حد اختراع مصطلحات جديدة، وقطع صلة المتعلم الناشئ بالتراث لنحوي القديم

(١) مجلة الأزهر عدد يونية ١٩٦١ مقال بعنوان موقف الأزهر من الاتحافات الحديثة في تدريس النحو/

(٢) اشترك في هذه اللجنة الدكتور طه حسين، والاسناد أحمد أمين، وعلى الحارم، ومحمد إبراهيم، لمفتش الوزارة، وإبراهيم مصطفى، واشترك فيها عن الأزهر الأستاذ محمد عليم ودامت من ٩ فبراير ١٩٦١ إلى ١٤ منه

نظر في مجلة الأزهر عدد يونية ١٩٦١ مقالاً للأسناد محمد عليم في رأي الأزهر في تيسير النحو ودراسات في انغربية وتاريخها للشهيد محمد العصور حسين ص ٢٢٩ وما بعدها الطبعة الثالثة ١٩٦١ لقاهرة

وهذه طائفة من اقتراحات اللجنة لتيسير النحو

(أ) ترى اللجنة وجوب الاستغناء عن الاعراب التقديري، والاعراب المحلي، فإن مثل الفتى يعرب بحركات مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، ومثل القاضي تقدر فيه حركتا الرفع والجر. ويقال منع من ظهورها الثقل ومثل غلامي تقدير فيه الحركات الثلاث، ويقال منع من ظهورها حركة مناسبة

وفي تقدير الحركات، وفي الإشارة الى سبب التقدير مشقة يكلفها التلميذ من غير فائدة يجنيها في ضبط أو في تصحيح اعراب كذلك الاعراب المحلي في مثل هذا اهدي هذا مبني على السكون في محل رفع، ومثل يا هذا، مبني على ضم مقدر منع منع سكون البناء الاصلي في محل نصب .

واللجنة ترى أن يستغنى عن الاعراب التقديري، وعن الاعراب المحلي في المفردات، وفي الجمل، ويوفر على التلميذ والمعلم والعلم هذ العناد وقد أنكر اللجنة أن تكون هناك بعض علامات الاعراب أصلية وبعضها فرعية وأن تنوب الحروف عن الحركات بل تجعل كلا في موضعه وتقسم المعرب الى الأقسام التالية

- ١- اسم تظهر فيه الحركات الثلاث، وهو أكثر الاسماء.
 - ٢ اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدها، وهو الاسماء الخمسة.
 - ٣ اسم تظهر فيه حركتان ضم وفتح، وهو الممنوع من التنوين.
 - ٤- اسم تظهر فيه حركتان ضم، وكسر، وهو الجمع باللف، وتاء
 - ٥- اسم تظهر فيه حركة واحدة هي الفتح، وهو ما آخره ياء لينة «المنقوص»
 - ٦- اسم تظهر فيه ألف ونون، أو ياء ونون، وهو المثني
 - ٧ اسم تظهر فيه واو ونون، أو ياء ونون، وهو المجموع بهما
- ويستغنى بهذ عن الاعراب التقديري، وعن لقول بنيابة علامة عن أخرى.

(٢) القاب الاعراب والبناء

لا ترى اللجنة داعياً للتفريق بين حركات البناء «الضم، الفتح، الكسر، السكون» وبين حركات الاعراب «الرفع، والنصب، الجر، الجزم» وتوصي أن يكون لكل حركة لقب واحد في الاعراب، وفي البناء، وأن يكتفى بالقاب البناء.

(٣) الجملة

تفضل اللجنة أن يطلق على ركني الجملة اصطلاح المنطقة، وهو الموضوع والمحمول لأنه أوجز، فالموضوع هو المحدث عنه في الجملة وهو مضموم د ثما، إلا أن يقع بعد ان أو احدي أخواتها، والمحمول، هو الحديث، وهو الركن الثاني من ركني الجملة ويكون.

أ- اسما فيضم إلا اذا وقع مع كان، أو احدي أخواتها فيفتح.

ب) ويكون ظرفا فيفتح.

جـ ويكون فعلا أو مع حرف من حروف لاضافة أو جملة ويكتفى في اعرابه ببيان أنه محمول من حيث المطابقة بين الموضوع والمحمول في النوع إذا كان الموضوع مؤنثا كان في المحمول علامة التأنيث، في العدد إذا كان المحمول متأخرا لحقته علامة العدد التي توافق الموضوع، وإذا كان متقدما لم تلحقه فيقال الرجال قاموا وقام الرجال، وعلامة العدد التي تلحق الفعل، هي في الجمع، الـ و للذكور، والنون للاناث، وفي لثنى الألف لهما، وفي المفرد القاء للوحدة

وتأخذ اللجنة في ذلك برأي الامام المازني القائل أنها علامات لا ضمائر

الضمير

من توصيات اللجنة أن يلغى الضمير المستتر جـ و زاء، أو و حوبا في مثل «زيد قام» إذ لا ضمير عن اللجنة في «قام»، وهو مثل قام زيد، ومثل قوم، وتقوم مما يقدر فيه الضمير وجويا الفعل محمول والهمزة، أو النون اشارة الي الموضوع أغنت عنه، وكفى ذلك في اعرابه

أما الضمير المتصل البارز، منه الدال على العدد وقد اعتبر إشارة لا ضميراً وهو مذهب المازني، وغير الدال على العدد مثل: قمت، وقمت، الضمير موضوع، والفعل قبله محمول، وإذا ذكر مع المتصل ضمير منفصل، فهو تقوية له، مثل: «قمت أنا» و«أنا قمت».

وكل ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول فهو تكملة، وحكم التكملة أنها مفتوحة إلا إذا كانت مضافاً إليها، أو مسبوقة بحرف إضافة وتجيء الكلمة لبيان المفعول «المفعول به» وبيان الحال، أو لبيان النوع «التمييز»

ويلاحظ أن هذا الرأي الأخير في مجمله هو ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى من أن الفتحة ليست علامة أي شيء، وإنما هي الحركة المستحقة عند العرب

كما يمكن القول أن توصيات اللجنة «لجنة تيسير تدريس النحو» ما هي إلا أصداء لصيحة ابن مضاء التي أطلقها من القرن السادس الهجري، ودعا فيها إلى الاستغناء عن الضمائر المستترة، وإلغاء العوامل، والمعمولات والمتعلق المحذوف... الخ وقد سبق أن تعرضنا لمثل هذه المواضع، وبيننا أنه قد بالغ في وصف نوت العوامل، وجعلها نوات وأنوات تنصر في الجملة تصرفاً مطلقاً على أنها نجد ابن مضاء يعترف رغم رأيه السابق في النحو بأن النحويين قد بلغوا الغاية فيما أرادوا، قال:

«وقد وضع النحويون صناعة الكلام لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانتهم عن التغيير، فبلغوا من ذلك الغاية التي أموا، وانتهوا إلى المطلوب الذي يتفوا»^(١)

بيد أن النحاة المحدثين لم يكابوا يعترفون بهذا الفضل لقدامي النحاة فطفقوا يحاولون هدم جل ما بني القدماء يبترون أصول النحو وقواعده^(٢)

وقد كان موقف علماء الأزهر معارضا لكثير من هذه اللجنة من وجوب

(١) الرد على النحاة ص ٨٠

(٢) انظر مقترحات لجنة التيسير والرد عليها في مجلة الأزهر عدد يونية ١٩٦١، ودراسات في العربية وتاريخها للشيخ حضر حسين ص ٢٢٩ وما بعدها

الاهتمام بكتب السابقين، والانتفاع بكنوزها الثمينة وألا يكون ثمن هذه الاصطلاحات هو قطع الصلة بين النشء وراثته

«ولا شك أن استمرار الدراسة على ما يراه أنصار التسيير في تغيير في الاسماء والمصطلحات يحدث فجوة واسعة بيننا وبين تلك الكتب، ويؤدي إلى حرمان الأجيال المقبلة في الاقتناع بما فيها من أفكار سامية، ومعارف رائعة»^(١) ومما أخذ علماء الأزهر على اللجنة

دعوتها إلى الاعراض عن الاعراب التقديري وضمه إلى الاعراب المحلي كما رأينا، والاكتفاء ببيان وظيفة الكلمة في الجملة

والرأي عن قدامي النحاة، وعند نحاة الأزهر أن الاعراب إنما جاء أولاً ليتبين التلميذ كيف يضبط التوابع، إذا كان المتبوع مما يعرب محلاً، أتقديراً، نحو جاء القاضي الفاضل، وغلامي المطيع، والفتى النشيط، وهؤلاء المخلصون

ثانياً: ليدرك المتعلمون الفرق بين ما هو مبني كمن، وما هو معرب تقديراً كالفتى، والقاضي فإن المانع من اعراب الأول قائم بجوهر الكلمة والمانع ظهور اعراب الثاني قائم بالحرف الأخير ولذلك كان القاضي في حالة النصب منصوباً بالفتحة لخفة الفتحة على الياء

ثالثاً: ليطمئن التلميذ إلى أن الحكم الاعرابي الذي تقتضيه وظيفة الكلمة في الجملة مطرداً دائماً لا يختلف ولو لم يفهم التلميذ ذلك لسوغ لنفسه أن يقول جاء زيد، ورأيت ريد بالجر قياساً على جاء هؤلاء ورأيت هؤلاء وجاء غلامي، ورأيت غلامي.

ومن ذلك أيضاً أن اللجنة أوصت أن تكون لكل حركة لقب واحد في الاعراب ولبناء، وأن يكتفى بالقباب البناء، فيستعمل الضم، وفتح والكسر ألقاباً للاعراب والبناء، وأن تلغى ألقاب الرفع والنصب، والجر

ولكن هذا الاجراء لا يستطع بحال أن يحل محل القاعدة التي وضعها النحاة

(١) مجلة الأزهر يونية ١٩٦١

ذلك أن الاسم لا يوصف بالرفع، ولا النصب والجر حسب رأي اللجنة، إنما يقال في اعرابه مضموم، ومفتوح، ومكسور، وهذا ليستقيم في المفرد أما المثني والجمع، كالفاعل في نحو: جا الزيدان أو الزيدون، فإنه لا يقال فيه مرفوع، لأن اللجنة ألغت الرفع، ولا يقال مضموم، لأنها لما قسمت علامات الاعراب نبت تقسيمها على الحركة التي في آخر الاسم، فجعلت من المعربات ما تظهر فيه الحركة كالاسم المفرد، ومنها ما يظهر فيه ألف ونون وهو المثني، أو واو ونون وهو الجمع، واعتبرت أن كلا من الألف والواو أصل في الاعراب وأنكرت أن يقال أنهما نائبان عن الضم. فيكف تستيع اللجنة أن تخرج اعراب التابع المعرب بالحركات إذا كان متبوعة بالحروف، نحو جاد الزيدون كلهم. فإن الفاعل في هذا المثال بمقتضى اصطلاح اللجنة ليس مرفوعا ففي أي شيء تبع هذا التأكيد المضموم الاسم المؤكد المتبوع، وهو غير مضموم كما رأينا

أما قدامي النحاة، فإن اعرابهم للمثال السابق منتظم فإن التابع والمتبوع يشتركان في الرفع على كلا الوجهين «في الاعراب بالحركات وبالحروف».

الخلاصة:

خلاصة ما في هذا الفصل، أن الاعراب ظاهرة لغوية ورثتها العرب عن أمها السامية فهو في العربية بمثابة الستور للناطقين بالعربية الذي ينجح اليه لواحد منهم كلما أراد بناء كلام لغوي في كلامهم ومجارة طرائقهم في فن القول، وأساليب التبليغ.

وإذا كان ابن مضاء قد أنكر العوامل والمعمولات والعلل والثواني والثلاث والاقيسة فإنه قد أقر الاعراب، وبين أثره في بنية الكلام، ونوه بفضل الحركة لأعرابية في توجيه المعنى

أما لحاة المحدثون الذين سلكوا طريق ابن مضاء في الثورة على بعض أصول النحو وتجاوزا رأيه في الاعراب برفض مكانته في الجملة العربية فلم

(١) راجع الشيخ محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها ص ٢٤٦ - ٢٥٦، ومجلة الأزهر يونيو ١٩٦١، يوليو ١٩٦٠

يستطيعوا - على الرغم من جهودهم المخلصة - أن يقدموا نظاما بديلا لقواعد الجملة العربية التي أرساها قد امسى النحاة منذ نحو أربعة عشر قرنا، إذ تساقطت محاولاتهم الواحدة تلو الأخرى عندما ظهر قصورها في التطبيق.

وإذ وصلت إلى هذا الحد الذي اقتضاه المنهج واتسع له البحث وحيث أرجو أن أكون وفيت هذا الموضوع حقه احاطة وبحثا أود أن أبرز المعالم الكبرى التي تناولها البحث ليتبدي ما بذلته من جهد وما انفردت به من إضافة أو جديد. فقد اقتضي الموضوع أن أبحث في خمسة فصول.

تحدثت في الفصل الأول عن ابن مضاء فرسمت له صورة لشخصية وأثارة وعدت إلى شيوخه فتحدثت عن الذي تلقى عنهم وعن أولئك الذين عاصروهم وتأثر بهم وعندما هدت لمكانته بين معاصريه رددت ما ذهب إليه الدكتور محمد عبيد من أن ابن مضاء فقد سمعته بين معاصريه بسبب فقد كُتبه وقد أبدت رأي في مدى انتماء ابن مضاء للمذهب الظاهري وولائه للموحدين لأنتهى في الأخير إلى أنه كان ذا منهج متفرد على الرغم من تأثره الأكيد بالمذهب الظاهري.

في الفصل الثاني تحدثت عن العلة النحوية فتعرضت لنشأتها حيث رأيت أنها اتخذت شكلا اسلاميا خالصا ثم تتبعت تطورها من خلال الكتب النحوية «من كتاب سيبويه إلى إيضاح الزجاج» ورغبة منه في إعطاء العلة النحوية جانبها العملي تحدثت عن أنواع العلل ومثلت لكل نوع بطائفة من الأمثلة المنتقاة من أمهات الكتب المختلفة لأنتهى إلى أن النحاة العرب ظل همهم الأول لعل المؤدية إلى معرفة كلام العرب أما العلل الأخرى فقد كانت زيادة في الشرح والتتعيم إذ علي الرغم من اعتراض ابن مضاء على بعض العلل فإنه لم يستطع انكار ما للعلل التعليمية من فضل في الشرح والتتعيم.

وفي الفصل الثالث تعرضت للقياس حيث بينت أنه نشأ مبكرا في العربية أداة لمجارات العرب في كلامهم والنسج على منوالهم ثم بينت ما عتراه من تقسيم وتقنين لا نعرض للمصادر التي يصح القياس عليها من خلال منخجي

المصريين والكوفيين وطائفة من أهم الكتب النحوية مبينا حاجة لغتنا العربية الى القياس بسبب المستحدثات العلمية التي ما فتئت تعمّر حياتنا اليومية ومضيت بالبحث الى رأي ابن مضاء في القياس فبين الآراء الى تابع فيها المذهب الظاهري في موقفه الرافض للقياس والآراء التي خالف فيها هذا المذهب ومن شأنها أن تنهي دليلا على ان ابن مضاد لم يكن ثائرا على القياس بجميع صورته بل كان يقبله بشروط.

أما الفصل الرابع فقد خصصته للعامل في ضوء رأي ابن مضاء حيث تعرضت للعامل ومسوغاته وأحكامه كما رأها النحاة الأولون وبينت أن الخليل وسيبويه أمامي النحو العربي قد استمدا أسس العامل وأحكامه من النصوص العربية الفصيحة ولم يجعلوا العوامل تتجاوز حد التوضيح والاعانة على الفهم. وعندما تعرضت لآراء البصريين والكوفيين في العامل وجدت أن الخلاف بينهما كان خلافا شكليا لم يكد يمس الحركة الاعرابية ولا الأصول التي قام عليها النحو كله وأنه كان خلافا بناء أسهم في إثراء الفكر النحوي وتوسيع دائرة البحث في مسائله وكان على أن أتعرض لآراء ابن مضاد الرافضة للعامل فأطالت الوقوف عندها ورددتها جميعا مبينا فساد تصوره لفهوم العامل. إذ العامل فيما شرحت لا يعدو أن يكون أداة تسهل على المتكلم والسامع التوجه الى الحركة المطلوبة وتصور المعنى الوظيفي للكلمة.

ولما كان «الاشتغال والتنازع» من الأبواب التي ثار عليه ابن مضاء ودعا الى حذفها من أبواب النحو فقد عقدت لهذين البابين دراسة بينت فيها قصود العرب من تقديم الاسم المشغول عنه منصوبا وتقدير ناصب له.

ولما كان لاسم المشغول عنه يرتبط بالفعل أو الأداة التي تسبقه فقد أفردت لهذه الأنواع دراسة خاصة بها للوقوف على مدى تأثيرها في الاسم المشغول عنه كما تعرضت لطائفة من الأساليب العربية التي وردت شعرا ونثرا تبرر الأساس الذي قام عليه باب التنازع مبينا سبب رفض النحاة اجتماع عاملين على معمول واحد

وقد وجدت ان ابن مضاء قد اضطررت دراسته لهذا الباب اضطرر با شديدا
اذ ناقض نفسه في كثير من المسائل التي تعرض لها فيه

ثم كان الفصل الخامس الذي خصصته للاعراب حيث بينت أن ظاهرة
الاعراب التي اتسمت بها العربية لا يجعلها بدعا من اللغات اذ هي تشترك في
هذه الظاهرة مع اللغات السامية الأخرى وقد رددت دعاوي من حاول أن يفصل
بين الاعراب والمعنى وينكر فضل الحركة الاعرابية في ترجية الكلام. وقد وجدت
أن ابن مضاء قد أقر الاعراب وبين أثره في بنية الجملة على الرغم من ثورته
على العوامل والعلل والأقضية اما النحاة المحدثون الذين تأثروا بأراء ابن مضاء
والفرد بعضهم يرفض مكانة الاعراب في الجملة العربية فلم يستطيعوا أن
يقدموا نظاما بديدا للقواعد العربية التي أقامها النحاة اذ الاعراب دستور
الناطقين بالعربية ووسيلتهم الوحيدة بناء كلام لغوي صحيح أو فهم أثر أدبي
فصيح

وبعد فهذا اجمال ما انتهت اليه في هذا الموضوع «ابن مضاء وموقفه من
أصول النحو العربي» أرجو أن يكون حافزا للدارسين على تقويم الفكر النحوي
العربي في ضوء دعاوي التجديد والاصلاح التي ما فتئت تردد هنا وهناك

الفهارس العامة

١- فهرس الموضوعات.

٢- فهرس المراجع.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٣
الفصل الأول	٧ - ٣٩
ابن مضاء	٩
قرطبة مسقط رأس ابن مضاء	٩
نسبه	١٣
ثقافته	١٤
رحلاته وسبب خروجه من قرطبة	١٥
أخلاقه	١٧
شيوخه	١٩
تأليفه	٢٢
مكانته	٢٣
الحركة اللغوية بالأندلس	٢٥
نشاط الدراسات النحوية	٢٥
الحركة الدينية بالمغرب والأندلس	٢٩
المذهب الظاهري في الأندلس والمغرب	٣٠
منهج ابن حزم الفقي في المذهب الظاهري	٣٢
ابن مضاء والمذهب الظاهري	٣٦
الفصل الثاني	٤١ - ٧٨
علة	٤٣
نشأة العلة	٤٣
مفهوم العلة النحوية	٥٢
بين العلل النحوية والعلل الفقهية	٥٤
علة في الكتب النحوية	٥٧
أنواع العلل	٦٣
أولا العلة التعليمية	٦٥

٦٩	ثانياً العلة القياسية
٧٢	ثالثاً العلة الجدلية النظرية
٧٥	التحليل النحوي عند ابن مضاء
١٢٤ - ٧٩	الفصل الثالث
٨١	القياس
٨١	تعريف القياس
٨١	القياس في ضوء المنهج العلمي الحديث
٨٢	أركان القياس
٨٢	أولاً المقيس عليه
٨٨	ثانياً المقيس
٨٩	ثالثاً الحكم
٩٢	أصول القياس - في النحو العربي
٩٢	فائدة القياس
٩٥	المصادر اللغوية للقياس
٩٥	(١) القرآن الكريم
٩٦	(٢) الحديث الشريف
٩٩	(٣) كلام العرب
١٠١	القياس اللغوي وصلته بالعلوم الميمنية
١٠٣	القياس بين مدرستي البصرة والكوفة
١٠٥	«نقطة عن موقف النحاة من القياس»
١٠٨	ابن جني
١٠٩	موقف ابن مضاء من القياس
١٢٥ - ١٦٠	الفصل الرابع
١٢٧	العامل
١٢٧	العوامل تفصيلاً
١٢٧	العامل كما يراه النحاة الأول
١٢٧	بعض آراء الخليل في العامل
١٢٧	العوامل والمعمولات في كتاب سيبويه

١٢٧	مظاهر الخلاف في العامل بين البصريين والكوفيين
١٢٧	مدى تأثير الفكر الاجنبي في نظرية العامل
١٣١	العامل عند ابن مضاء القرطبي
١٤١	نظرية العمل في باب الاشغال
١٤١	اركان الاشغال
١٤٤	ما يحتار فيه النصب
١٤٤	ما يحتار فيه الرفع
١٤٤	ما يستوي فيه الرفع والنصب
١٤٤	اعراب الاسم المشغول عنه عندما تسبقه إحدى الأنوات المختصة
١٤٥	أولاً مما يختص بالسما
١٤٦	ثانياً ما يختص بالأفعال
١٥١	الخلاف بين البصريين والكوفيين في ناصب المشغول عنه
١٥٢	رأي ابن مضاء في باب الاشغال
١٥٥	التنازع في العمل
١٧٥	الخلاف في افعال أحد الفعلين المتنازعين بين البصريين والكوفيين
١٥٩	التنازع في رأي ابن مضاء
١٦١-١٨٦	الفصل الخامس
١٦٣	الاعراب في اللغات السامية
١٦٥	الاعراب والمعنى
١٦٨	العربية والاعراب أثر الحركة الاعرابية في المعنى
١٧٣	الاعراب في نظر ابن مضاء
١٧٦	موقف النحاة المحدثين من الاعراب في ضوء نظرية ابن مضاء
١٨٣	الخاتمة
١٨٧-١٩٨	الفهارس العامة
١٨٩	فهرس الموضوعات
١٩٢	فهرس المراجع

فهرس المراجع

- ابن حرم الامام أبو زهرة در الفكر العربي بيروت ١٩٧٧
- ابن حزم رائد الفكر العربي عبد اللطيف شرارة ، بيروت .
- ابن قيم الجوزية طاهر سلمان حمودة ، الاسكندرية ١٩٧٦
- أبو البركات الأنباري ودراسته النحوية صالح السامرائي ، ط أولى ١٩٧٥
- أبو على الفارسي عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، القاهرة ١٩٥٨
- أبو موسى الجزولي عبد الله كنون ، دار الكتاب اللبناني ، بدون تاريخ
- الاتقان في علوم القرآن السيوطي ، طبعة ثالثة، القاهرة ١٩٥١
- إحياء النحو ابراهيم مصطفى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٧٣
- أدب الكاتب ابن قتيبة، تحقيق محي الدين عبد الحميد، طبعة رابعة، السعادة ، القاهرة ١٩٦٣.
- الأزهية في علم الحروف على بن محمد النحوي الهروي، تحقيق عبد المنعم اللوحي، دمشق ١٩٧١
- الأشباه والنظائر السيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف، القاهرة ١٩٧٥ .
- أشبات مجتمعات في اللغة والأدب عباد محمود العقاد، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٣
- أصول النحو العربي محمد خير الحلواني، حلب، سوريا ١٩٧٩ .
- أصول النحو العربي محمد عيد، دار عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٣
- اعجاز القرآن الباقلاني ، تحقيق محمد صقر، دار لمعارف، القاهرة ١٩٦٤
- لاعالم بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام عباس بن ابراهيم المراكشي، فاس ١٩٣٦
- لاقتراح في علم أصول النحو السيوطي، تحقيق د أحمد محمد قاسم، القاهرة ١٩٧٥

- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين، ابن الأنباري، تحقيق محي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٦١
- الايضاح في علل النحو أبو القاسم الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس بيروت ١٩٧٣
- البيان والتبيين الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، بدون تاريخ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة ١٩٦٤.
- تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان ، ترجمة د. عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٤
- تاريخ الفلسفة اليونانية، يوسف كرم، القاهرة ١٩٥٨.
- التركيب اللغوي للأدب د. لطفي عبد البديع، طبعة ألوى، دار النهضة المصرية، القاهرة ١٩٧٠.
- تطور الدرس النحوي د. حسن عون و القاهرة ١٩٧٠
- تقويم التفكير النحوي على أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت (بدون تاريخ نشر)
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقي محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٩.
- الجمال : عبد القاهر الجرجاني، شفيق علي حيدر، دمشق ١٩٧٢.
- حاشية الصبان علي شرح الأشعموني على ألفية ابن مالك، القاهرة (بدون تاريخ)
- الحركة اللغوية بالأندلس، البير مطلق، بيروت ١٩٦٩
- الحلل الموشية في ذكر الأنبار المراكشية، لسان الدين بن الخطيب تونس ١٣٢٩هـ.
- الحلقة المفقودة في تاريخ النحو، د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الوحدة للنظر، الكويت ١٩٧٧.
- الحيوان، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون القاهرة ١٩٤٢
- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط ٢ (دون تاريخ)

- خزائن الأدب، البغدادي طبعة بوالاق (بدون تاريخ) .
- دراسات في العربية وتاريخها الشيخ محمد الخضر حسين ، ط ٢ القاهرة ١٩٦١
- دراسات في النحو العربي، د طه عبد الحميد طه، لقاهرة، (بدون تاريخ)
- الدراسات اللغوية في الاندلس رضا عبد الجليل الطيار، د ر الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨٠
- الدعوة الموحدية بالمغرب عبدالله على علام ط ١ دار المعرفة خفاجي، القاهرة ١٩٦٩
- الديباج المذهب، ابن فرحون، القاهرة ١٩٣١ .
- ديكارت، د عثمان أمين، القاهرة ١٩٦٥ .
- الذيل والتكملة، لكتابي الموصول والصلة، أبو عبد الله المراكشي، تحقيق محمد بن شريفة دار الثقافة، بيروت (بدون تاريخ)
- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي تحقيق د شوقي ضيف ، دار الفكر العربي القاهرة ١٩٧٤ .
- شرح ابن عقيل تحقيق عبد المنعم خفاجي وآخرون، القاهرة ١٩٧١
- شرح لتصريح على التوضيح الامام خالد الأزهرى، القاهرة (بدون تاريخ)
- شرح المفصل ابن يعيش القاهرة (بدون تاريخ)
- الصحابي في فقه اللغة ابن فارس، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت ١٩٦٤
- طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، وتحقيق أبو الفضل ابراهيم، ط ١ القاهرة ١٩٥٤
- طبقات فحول الشعراء، بن سلام الجمحي دار المعارف القاهرة (بدون تاريخ)
- طراز المتضمن لأسرار البلاغة، يحيى بن حمزة العلوي طهران ١٩١٤
- ظاهرة الشنود في النحو العربي د عبد الفتاح لدحني، ط ١ الكويت ١٩٧٤
- ظهر لاسلام أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٦٩

- العبرية، يوهان فك، ترجمة د. أحمد أمين ومحمد يوسف مرسى، دار الكتاب العبري ١٩٥١.
- علوم الحديث ومصطلحه، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين بيروت ١٩٧٩.
- فقه اللغة في الكتب العربية، د. عبده الراجحي، دار النهضة للطباعة والنشر ١٩٧٢.
- فقه اللغة المقارن د. باراهي السامرائي، دار العلم للملايين بيروت ١٩٦٨.
- فقه اللغة د. على عبد الواحد وافي، طه لجنة البيان العربي، القاهرة (بدون تاريخ).
- الفن ومذاهبه في الشعر العربي د. شوقي ضيف ط٢ دار المعارف القاهرة ١٩٧٢.
- فهرسة ابن خير، تحقيق فرشيسة وخليلان طرغوة، ط٢ بيروت ١٩٦٢.
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، د. عبد العال سلام مكرم، دار المعارف القاهرة ١٩٦٨.
- الكتاب: سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار القلم، القاهرة ١٩٦٦، ط٢ بيروت ١٩٦٧.
- لسان العرب ابن منصور الدار العربية للتأليف والنشر، القاهرة (بدون تاريخ).
- اللغة والنحويين القديم والحديث د. عباس حسن، دار المعارف القاهرة ١٩٧١.
- اللغة، ج. قندياس، ترجمة عبد الحميد اللواخلي، ومحمد القصاص، القاهرة ١٩٥٠.
- اللغة والتطور، عبد الرحمان أيوب معهد البحوث والدراسات اللغوية القاهرة ١٩٦٧.
- اللهجات العربية، د. ابراهيم أنيس مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٥.

- ما ينصرف و مال لا ينصرف، أبو اسحاق الزجاج، تحقيق هدى محمد قراعة ، القاهرة ١٩٧١ .
- مبادئ الفلسفة، رايبوت، ترجمة د. أحمد أمين ط ٧ القاهرة ١٩٦٥ .
- المدارس النحوية د. شوقي ضيف ط ٢ دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٢ .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د. محمد المخزومي ط ٢ القاهرة ١٩٥٨ .
- المزهري في علوم اللغة: السيوطي ،تحقيق احمد محمد جاد المولي وآخرون، القاهرة (بدون تاريخ) .
- معاني الحروف الرماني، تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار نهضة مصر ١٩٧٣ .
- المغرب في حلى المغرب: ابن سعيد، تحقيق د. شوقي ضيف، ط ٢ دار المعارف القاهرة ١٩٦٤ .
- مغنى اللبيب عن كتب الاعايب: ابن هشام الانصاري، تحقيق محي الدين عبد الحميد دار الكتاب العربي ،بيروت (بدون تاريخ) .
- المفصل في تاريخ النحو العربي د. عبد العال سالم مكرم بيروت ١٩٧٩ .
- المقدمة، ابن خلدون، المجلد الاول، دار الكتاب اللبناني وبيروت ١٩٦٧ .
- مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ديويولد ب، قاندلين، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون مكتبة الانجلو مصرية القاهرة .
- مناهج البحث، محاضرة للدكتورة عاشة عبد الرحمان، جامعة القاهرة .
- المنصف، ابن جني، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط ١ القاهرة ١٩٥٤ .
- من اسرار اللغة د. ابراهيم أنيس ، ط ٣ مكتبة الانجلو مصرية القاهرة ١٩٦٦ .
- النبوغ المغربي في الادب العربي، عبدالله كتون ، ط ٢ دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٦٩ .

- النحو العربي ، د. مازن المبارك ، ط ٣ دار الفكر، بيروت ، ١٩٧٤ .
- النصر الفني في القرن الرابع الهجري، د. زكي مبارك ، القاهرة ١٩٣٤ .
- نزهاء الانبياء في طبقات الادباء، الانباري، تحقيق ابراهيم السامرائي، مكتبة الاندلس، بغداد ١٩٧٠ .
- نشأة النحو العربي، محمد الطنطاوي ، ط ٢ مطبعة السعادة القاهرة ١٩٦٩ .
- نفح الطيب ، المقرئ ، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي لبنان (بنون تاريخ) .
- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، الفلقشندي تحقيق ابراهيم الأبياري القاهرة ١٩٥٩ .

المراجع الأجنبية

- Encyclopedie de l'Islam: par B.LEWIS Tome III Paris Edition Maosonneure 1968.
- L'Espagne Musulmane: levirovençal du Xeme siecle la Rose Paris .
- Precis de Linguistique: Traduit [ar M. G Cohen Paris 1910.
- Revue des Etuces Islamques.

المجلات

- دعوة الحق: مجلة تصدرها وزارة الأوقاف المغربية، العدد السابع، والثامن ١٩٧٤.
- الرسالة: مجلة تصدر عن الأزهر، يونيو ١٩٦١، وأبريل ١٩٦٢.
- همزة الوصل: مجلة تصدرها وزارة التربية والتعليم بالجزائر، العدد السادس ١٩٧٣.